



مركز الجنوب  
اليمني للدراسات

# الكتاب الأسود

دراسة ترصد دور الأطراف المحلية والإقليمية في الحرب اليمنية من  
وجهة نظر مجلس الأمن الدولي وتقارير فريق الخبراء

الجزء الثاني

الوثيون وصالح



southofyemen



south\_OFyemen

www.southofyemen.org

الكتاب

الأسود



مركز الجنوب  
اليمني للدراسات

# الكتاب الأسود

الأطراف المحلية والإقليمية في الحرب اليمنية  
من وجهة نظر مجلس الأمن الدولي وتقارير  
فريق الخبراء  
2023-2014

الجزء الثاني:  
الحوثيون وصالح  
2023-2014



مركز الجنوب  
اليمني للدراسات

# الكتاب الأسود

دراسة ترصد دور الأطراف المحلية والإقليمية  
في الحرب اليمنية من وجهة نظر مجلس  
الأمن الدولي وتقارير فريق الخبراء

الجزء الثاني:  
الحوثيون وصالح  
2023-2014

## مقدمة

تناولت تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي الأوضاع القائمة في اليمن منذ انقلاب مليشيات الحوثي ونشوب الحرب الشاملة قبل 8 سنوات، وسلطت الضوء على الأحداث والتطورات السياسية والعسكرية، بالتركيز على أهم الأطراف والمكونات المحلية والإقليمية والدولية، ودور كل منها في الحرب اليمنية.

وفي هذا السياق بذل مركز الجنوب اليمني للدراسات جهوده الكبيرة والمستمرة في دراسة وتتبع الآليات والمواقف الدولية تجاه اليمن، كما عبرت عنها القرارات الأممية الداعمة للعملية السياسية في اليمن، وما توصل إليه حراك المجتمع الدولي من قرارات أصدرها مجلس الأمن الدولي، خلال الفترة بين عامي 2011 و 2014، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2140 لسنة 2014، الذي نشأ بموجبه فريق الخبراء ولجنة الجزاءات أدرجت عدداً من الأشخاص في قائمة العقوبات بوصفهم معرفلين للعملية السياسية.

وفي هذه السلسلة التي تضم عدة أجزاء تأتي جهود المركز الرامية لتسليط الضوء على موقف المجتمع الدولي- من خلال قرارات مجلس الأمن وتقارير خبراءه، بالتركيز على أهم ما اشتملت عليه القرارات والتقارير بشأن الحرب اليمنية والأطراف والمكونات الفاعلة والمؤثرة وذات الدور البارز في هذه الحرب، وفي الأحداث والتطورات التي تعيشها اليمن، مع توضيح العلاقة بين بعض المكونات اليمنية والأطراف والقوى الإقليمية سواء بالدعم والتمويل لمكونات موجودة على الأرض، أو بإنشاء وتشكيل قوى وأذرع محلية وتسليحها وتوفير الدعم اللازم لها للقيام بالدور المرسوم لها من قبل داعمها.

ولم يكن هذا العمل ليكتمل لولا الجهود المستمرة والمتواصلة التي بذلها المركز عبر فريق كبير من منتسبيه، وأثمرت هذه الجهود التي استمرت لفترة زمنية طويلة هذا



الإنجاز الذي يقدمه المركز للباحثين والمختصين والمهتمين بالشؤون اليمنية، وكذلك رؤية المجتمع الدولي لليمن من خلال ما يصدر عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن من قرارات وما تقدمه اللجان المعنية والخبراء المراقبون من تقارير وإحاطات.

كما أن هذا الإصدار ينبع في مجمله عن استقراء حصيف ورصد متواصل ومتابعة دؤوبة من قبل المركز، بما ينطوي عليه ذلك من معرفة القوى المحلية والإقليمية وإدراك دورها وتأثيرها وحجمها وحدود قدرتها، خاصة في ظل الحرب الشاملة التي تعيشها البلاد، والأوضاع الراهنة الناجمة عن الحرب والصراعات التي تنشب بين فترة وأخرى على هامش الحرب حيناً، وبعيداً عنها أحياناً أخرى.

وقد تم تقسيم التقرير إلى عدة أجزاء، تسهياً للقراء والمتابعين والباحثين، بتقديم محتوى يسهل الاطلاع عليه والإفادة منه، والرجوع إليه عند الضرورة، واعتمد التقسيم على عاملين رئيسيين، هما التقسيم الزمني بالاعتماد على ترتيب التقارير وفقاً لصدورها، والعامل الثاني تمثل في الموضوع، حيث تم مراعاة كل موضوع على حدة أثناء تقسيم العمل إلى عدة أجزاء.

يصدر هذا الجزء الذي بين يدينا وهو الجزء الثاني مبيناً دور جماعة الحوثي وحليفها صالح في الانقلاب والحرب خلال الفترة 2014-2017، ثم دور جماعة الحوثي منفردة بعد صراعها مع الرئيس السابق علي صالح الذي أدى إلى مقتله في ديسمبر 2017، ومن ثم فإن تناول يخص الحوثيين وحدهم في الفترة 2018-2022. وقد وثقت قرارات مجلس الأمن وتقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن جانباً كبيراً من دور الحوثيين وانتهاكاتهم خلال الحرب المستمرة منذ نحو 8 سنوات، في أعقاب الانقلاب الذي قام به الحوثيون في سبتمبر 2014.



## تقرير

بذل فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات بمجلس الأمن جهوداً مقدرة ضمن مهامه المنصوص عليها في قرار إنشائه. وفي هذه السلسلة نثبت أهم النصوص الواردة في تقاريره السنوية بين عامي 2014 و 2022، عن الانتهاكات التي وقعت في اليمن، مع إضافة الوصف القانوني (التكييف) لكل انتهاك. وثمة ملاحظات وتحفظات وانتقادات على بعض ما ورد في تلك التقارير، سنخرجها في جهدٍ إضافي في المستقبل القريب.



## فهرس المحتويات

10.....	تقرير العام 2014.....
13.....	التطورات السياسية.....
15.....	التطورات الأمنية.....
16.....	التطورات الإقليمية.....
30.....	الأفعال التي تهدد الأمن والاستقرار في اليمن.....
34.....	حالة صنعاء.....
48.....	حالة: الحديدة والبيضاء وإب.....
49.....	الأسلحة.....
50.....	الأطفال والجنود.....
54.....	تقرير العام 2015.....
57.....	عرقلة الانتقال السياسي.....
64.....	الجماعات المسلحة.....
72.....	تهريب الأسلحة، ومصادرة صواريخ مضادة للدبابات.....
72.....	مخاطر انتشار الأسلحة والذخائر.....
74.....	التمويل المتاح لقوات الحوثيين وصالح.....
76.....	تجميد الأصول.....
77.....	رصد حظر السفر.....
77.....	الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني.....
83.....	عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية.....



- 87.....تقرير العام 2016.....
- 89.....التحديات التي تواجه سلطة الحكومة الشرعية.....
- 94.....السياق الاقتصادي والأوضاع المالية.....
- 97.....تقرير العام 2017.....
- 102.....الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية.....
- 109.....عرقلة تقديم المساعدة الإنسانية.....
- 110.....تقرير العام 2018.....
- 114.....الأمن البحري.....
- 115.....الوحدات العسكرية والجماعات المسلحة.....
- 119.....الإيرادات التي يحصلها الحوثيون.....
- 121.....الأعمال التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.....
- 124.....تقرير العام 2019.....
- 126.....قمع الحوثيين للمعارضة.....
- 130.....اتفاق الرياض.....
- 137.....السياق الاقتصادي ولمحة عامة عن أنشطة التمويل.....
- 138.....الإيرادات غير المشروعة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.....
- 141.....رصد تدابير تجميد الأصول.....
- 149.....عرقلة إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية.....
- 151.....تقرير العام 2020.....
- 153.....ملخص زيارة الفريق لليمن عام 2020.....
- 154.....مفاوضات السلام.....
- 157.....العقبات التي تعترض تنفيذ القرار 2216 (2015).....
- 159.....الأمن البحري.....
- 161.....تسلسل عهدة الأسلحة والمكونات.....
- 162.....سيطرة الحوثيين وشبكاتهم على الموارد المالية.....



- 169.....تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة.
- 171.....عرقلة إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية.
- 172.....تقرير العام 2023.
- 174.....التطورات التي تؤثر في السلام والأمن والاستقرار.
- 175.....أنشطة الجماعات المسلحة التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن.
- 176.....الجماعات المسلحة على الساحل الغربي.
- 176.....التطورات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.
- 184.....منظومة أسلحة الحوثيين الجديدة.
- 186.....المسائل المالية والاقتصادية.
- 186.....عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية.
- 197.....ما ورد عن الحوثيين في تقرير مجلس الأمن 2023م.

## تقرير العام ٢٠١٤

في العام ٢٠١٤ صدرت قرارات عن مجلس الأمن تحت نائب الرئيس السابق علي سالم البيض والحوثيين بقيادة عبد الملك الحوثي والرئيس السابق علي عبد الله صالح على وقف إعاقة الانتقال السياسي في اليمن.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		ظل الفريق منذ أن حددت اللجنة في 7 نوفمبر 2014 أسماء ثلاثة أشخاص هم عبد الخالق الحوثي وعبد الله يحيى الحكيم وعلي عبدالله صالح، يجري تحقيقاته بشأن مكان أي أصول لدى هؤلاء الأشخاص، يمكن أن يسري عليها تجميد الأصول. وحتى الآن لم ترد أي دولة عضو ردود إيجابية على استفسارات الفريق بشأن تلك الأصول.	موجز	2	1.
• الاعتماد على العنف والقوة في سبيل الوصول إلى السلطة.	• تفويض العملية السياسية التي تمت برعاية إقليمية ودعم دولي وتوافق محلي عقب ثورة فبراير 2011.	وقد قام الفريق بعمله في سياق حدثين أثرا على المشهد السياسي في اليمن، وهما استيلاء الحوثيين بالقوة المسلحة على مدينة عمران في شمال البلاد في 8 يوليو وعلى العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014. وكانت نتيجة ذلك أن بسط الحوثيون وحلفاؤهم سيطرتهم على مؤسسات حكومية حيوية.	موجز	2	2.
	• استيلاء على السلطة بالقوة المسلحة والقيام بـ«انقلاب عسكري» بص				
	• إنهاء للحياة السياسية واعتداء على النظام السياسي والسلطات الشرعية ومؤسسات الدولة.				



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<b>أولاً: معلومات أساسية</b>					
• حدد النص: الأطراف المعرفة • وصف خطورة دورها بدقة: تهديد خطير للسلام والأمن والاستقرار.	● عرقلة العملية السياسية التي حددتها مخرجات الحوار الوطني وحظيت بدعم المجتمع الدولي.	عقب المبادرة الشاملة وآلية التنفيذ اللتين قدمهما مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، ظلت قدرة اليمن على تنفيذ الانتقال السياسي محدودة، وواجه البلد الكثير من التحديات. فالإجراءات التي اتخذتها أطراف مؤثرة رئيسية كالرئيس السابق على عبد الله صالح وحلفاؤه الحوثيون وحركة الجنوب السلمية (الحراك السلمي الجنوبي) وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية لا تزال تعوق إحراز تقدم في تنفيذ نتائج المؤتمر وتشكل تهديدًا خطيرًا على السلام والأمن والاستقرار في اليمن.	1	6	3
• حث الأطراف الثلاثة على وقف أعمالهم التي تعرقل العملية السياسية وهم: – علي سالم البيض. – عبدالملك الحوثي. – علي عبدالله صالح.		وقد تطلبت التطورات الأخيرة هذه اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات فورية، وأفضت إلى إصدار البيانين الرئاسيين S/PRST/2014/3 و S/PRST/2013/18 وقرار مجلس الأمن 2051 (2012) الذي حث جميع الأطراف لا سيما نائب الرئيس السابق علي سالم البيض والحوثيين بقيادة عبد الملك الحوثي ومؤيديهم والرئيس السابق على عبد الله صالح على وقف إعاقة الانتقال السياسي.	1	6	4

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	س
قرار اللجنة بحد ذاته: • دليل على إدانة الشخصيات الثلاثة. • بعد مداراتهم ونفاذ صبر المجتمع المحلي والإقليمي والدولي. • صدور القرار دليل قطعي على مسئوليتهم.	• جزاءات حظر سفر وتجميد أصول على الأشخاص الـ 3 الذين يعرفون عملية الانتقال السياسي في اليمن.	وقد حددت اللجنة في 7 نوفمبر 2014 أسماء الأشخاص الثلاثة التاليين لفرض جزاءات محددة عليهم: 1. عبد الخالق الحوثي؛ 2. عبد الله يحيى الحكيم؛ 3. على عبد الله صالح.	3	6	5
<b>ج. برنامج العمل</b>					
• المراوغة ثم عدم اللقاء يؤكد عدم التعاون مع الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بالشأن اليمني.	• تمرد ورفض التعاون مع فريق الخبراء والمجتمع الدولي.	واتصل الفريق خلال زيارته الثانية إلى اليمن بعبدالمك الحوثي بواسطة وسيط، وطلب عقد اجتماع معه في صنعاء. وقد رفض عبد الملك الحوثي حضور اجتماع بشخصه متعللاً بمخاوف أمنية وزاعماً أن مركبات الرقابة الجوية غير المأهولة موجودة باستمرار في أجواء صنعاء. ورغم أنه جرى التأكيد للفريق أنه سيتمكن من الاجتماع بتمثليه في صنعاء، فإن ذلك الاجتماع لم يعقد لأسباب غير معروفة.	20	11	6
• تكرار محاولات الفريق للقاء بممثل الحوثي إسقاط للأعداء وكشف للأوراق خاصة أن ضمانات الأمن في واشنطن مؤكدة.	• استمرار في التمرد ورفض التوافق المحلي وجهود المجتمع الدولي.	وفي نوفمبر 2014 أعلم الفريق بوجود ممثل للحوثي ضمن وفد يماني يزور واشنطن العاصمة. وقام الفريق بطلب وتنظيم اجتماع معه، إلا أن الاجتماع ألغي في فترة لاحقة بعلّة أن القيادة الحوثية لم توافق على الاجتماع.	21	11	7

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

هـ. التحديات التي واجهها الفريق خلال السنة الأولى من ولايته

• تشخيص مبكر للعلاقة بين الحوثي وصالح.		خلال فترة الولاية واجه الفريق تحديات كبيرة بسبب سرعة التطورات في اليمن. فالتوسع السريع في مساحة الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، وتحالفهم الناشئ مع عناصر النظام القديم وتأثيرهم المتزايد على أجهزة الحكومة المركزية والحكومات المحلية أمور اقتضت مواصلة الرصد الدقيق واستجابات سريعة من جانب الفريق.	32	13	8.
• عبر عنها الفريق واستنتجها من المعلومات المثبتة لتلك الانتهاكات.	• انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.	ولم يتمكن الفريق من إقامة اتصال مباشر مع القيادة الحوثية. ويشير كم ضخم من المعلومات التي تلقاها الفريق إلى أفعال وانتهاكات للقانون الدولي ارتكبتها الحوثيون، بينما وردت معلومات أقل عن انتهاكات ارتكبتها القوات الحكومية أو قبائل موالية للحكومة أو لحزب الإصلاح.	34	14	9.

التطورات السياسية

• عزاءها الفريق لتدخل الحوثييين في عمل مؤسسات الدولة.	• إضعاف سلطة الدولة تمهيداً للانقلاب عليها.	ونظرًا إلى ضآلة السيطرة على مؤسسات حكومية حيوية أو غيابها وضعف سيطرة الوزراء أو عدم سيطرتهم على الشؤون المالية وعلى إدارة مؤسساتهم بسبب تدخل الحوثييين للإشراف عليها، ما زالت الحكومة ضعيفة وعرضة للمخاطر.	41	16	10.
• إنذار مبكر وتحذير صريح من الانقسام بين الجنوبيين.	• اعتداء على وحدة البلاد المحمية بنصوص الدستور والقانون والإجماع الوطني والدعم الإقليمي والدولي.	وتتزايد الدعوات إلى استقلال الجنوب، وكذلك المشاعر المعادية لخطة تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم اتحادية، وهي الخطة التي وضعها مؤتمر الحوار الوطني وجرى التوصل إليها بالتفاوض. وفي الوقت نفسه فإن تقدم الحوثييين بدعم من حلفائهم في مدن جنوبية مثل تعز والحديدة يواجه مقاومة من معظم الفصائل الجنوبية، لا سيما الحراك التهامي ومع استمرار المأزق فإن الأرض مفعمة بنذر حدوث انقسامات بين الجنوبيين.	43	16	11.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	س
• وضوح النص والاستدلال يغني عن المزيد.	• توسع غير مشروع بهدف الانقلاب. • «جريمة مستمرة» • تقييد حرية التنقل.	وعلى الرغم من أن اللجنة أدرجت اسمي زعيمين حوثيين، لم تتوقف عمليات الحوثيين ولا توسعهم في أرجاء البلد. ويؤدي توسع الحوثيين وسيطرتهم في أنحاء البلد إلى مواجهات مع أي فصيل معارض. وتؤثر حواجز الطرق ونقاط التفتيش على الحياة العامة لليمنيين.	45	16	12.
• تسبب الرئيس السابق في الإضرار بحزبه. • عدم اعتراض الحوثيين على إدراج صالح ضمن قائمة الجزاءات مؤشراً على أنهم سيختلون عنه سريعاً.		وتسبب إدراج اسم الرئيس السابق صالح في إحداث انقسامات داخل حزبه السياسي، وأثار جدلاً حول شرعية أعماله في إطار النظام الداخلي للحزب ودوره القيادي. وكما كان متوقعاً، شجب مناصروه الأقربون قرار اللجنة، في حين يدرك أعضاء آخرون ما لذلك من أثر طويل الأجل على قدرة الحزب على المشاركة في الانتخابات الرئاسية في المستقبل. وقد أبلغ مصدر سري الفريق أن المراقبين لاحظوا ضعف قدرته على حشد جماهير كبيرة، وأن الحوثيين لم يبدوا أي دعم علني لإدراج اسمه.	46	17	13.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

التطورات الأمنية

لم يكتفوا بالنكث بالاتفاق الذي قضى بانسحابهم من صنعاء، بل إنهم: <ul style="list-style-type: none"> <li>• تمددوا خارجها.</li> <li>• تسببوا باقلاق السكينة في الداخل والخارج.</li> <li>• عزا التقرير القتال في المناطق المذكورة إلى الطابع الطائفي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• انتهاك الاتفاق المفروض من جانبهم «السلم والشراكة»، هو الاتفاق الذي وقعته الأطراف اليمنية عقب سيطرة الحوثيين على صنعاء.</li> </ul>	وفي وقت كتابة هذا التقرير لم يكن الحوثيون بدعم من حلفائهم قد انسحبوا بعد من صنعاء على الرغم من موافقتهم على أن يفعلوا ذلك بعد تشكيل الحكومة الجديدة. وبالإضافة إلى صنعاء، سيطر الحوثيون على أرحب وعمران والحديدة والجوف وحجة وذمار وأجزاء من منطقة البيضاء. ولم ينته هذا التوسع بعد، وهو ما يثير باستمرار قلق المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية التي لها استثمارات في اليمن.	48	17	.14
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن التمدد الحوثي قد نتج عنه:             <ul style="list-style-type: none"> <li>- اكتساب الحرب بعداً طائفياً.</li> <li>- قدمت التنظيمات المتطرفة مدافعة عن السنة.</li> </ul> </li> </ul>		وتتخذ الاشتباكات وأعمال القتال التي وقعت مؤخراً بين الحوثيين وتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية في تعز ومأرب والبيضاء ورداع وإب طابعاً طائفياً بسبب التوسع الحوثي في المناطق التي تسيطر عليها تاريخياً الطائفة السنية الشافعية.	49	17	.15

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	٣
• تهوير الحوثي/صالح وإشعال الحرب أدى إلى: • ظهور تبريرات لـ«التنظيمات الإرهابية». • زيادة العنف الطائفي. • تهيج المشاعر المذهبية والطائفية وبعثها من مراقدها.		ووفقاً لما ذكرته مصادر سرية، يستفيد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية من هذه الحساسيات ويقوم بتجنيد رجال من القبائل السنية للقتال إلى جانبه ضد الحوثيين. وتقيد التقارير بوقوع إصابات كثيرة من كلا الجانبين، وهناك مخاوف شديدة من أن زيادة التصعيد سوف تؤدي إلى زيادة العنف الطائفي.	50	18	.16

• طلبات الحوثيين ظهرت بعيدة عن الواقعية السياسية المطلوبة.	• الإصرار المتعمد على انتهاك القوانين الخاصة بتنظيم الالتحاق بالخدمة في القوات المسلحة والأمن.	وقد قوبل طلب الحوثيين التحاق 75000 شخص من مقاتليهم بالجيش وقوى الأمن وإصرارهم على ذلك بمقاومة كبيرة من جانب الحكومة اليمنية. وخاصة بسبب رفضهم التخلي عن أسلحتهم. ويخشى أن يؤدي ذلك إلى اختلال في التوازن بسبب التمثيل المفرط للجماعات الزيدية في قطاعات حساسة من الحكومة.	51	18	.17
--	--	---	----	----	-----

### التطورات الإقليمية

لا يمكن تجاهل دور إيران على الصعيد الإقليمي وأثره على الحياة السياسية اليمنية. إذ إن تطورها الاستراتيجي مع اليمن كثيراً ما يقيم في سياق علاقتها التاريخية بالطائفة الزيدية. أشارت مصادر إلى قيام فيلق الحرس الثوري الإيراني بتدريب قوات الحوثيين في جزيرة صغيرة قبالة الساحل الإريتري. واتهمت المصادر إيران بإرسال أسلحة إلى صعدة.

ولوحظ أن حزب الإصلاح قرر أثناء استيلاء الحوثيين على صنعاء تفادي أي مواجهات مع الحوثيين.	54	19	.18
---	----	----	-----



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	س
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تدخل الإيرانيين ومساهمهم بسيادة الوطن.</li> <li>• إضرار الحوثيين بسيادة البلاد.</li> <li>• جلب الإيرانيين ومشاركتهم وتيسير تدخلهم في الشأن اليمني.</li> <li>• جلب منافسي إيران والمتخوفين من حضورها.</li> <li>• حولوا البلاد إلى ساحة حرب مفتوحة لمن يرغب في تصفية حساباته مع مهدييه.</li> <li>• حولوا اليمنيين إلى مقاتلين بالوكالة عن غيرهم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مساس بسيادة واستقلال البلاد.</li> <li>• انتهاك القوانين واللوائح المنظمة لسير العدالة الجنائية (إطلاق سراح السجناء الإيرانيين) الذين ثبت تورطهم في تهريب الأسلحة إلى اليمن.</li> </ul>	<p>ولا يمكن تجاهل دور إيران على الصعيد الإقليمي وأثره على الحياة السياسية اليمنية. إذ إن تطورها الاستراتيجي مع اليمن كثيراً ما يقيم في سياق علاقتها التاريخية بالطائفة الزيدية، وبلدان مجلس التعاون الخليجي ذات الأغلبية السنية. وبيّن إطلاق سراح سجناء إيرانيين في الأونة الأخيرة بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، مدى تعمق هذه العلاقة. وبالإضافة إلى ذلك ثمة قلق دولي متزايد من تنامي نفوذ جمهورية إيران في خليج عدن.</p>	56	19	.19

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
• تدخل الإيرانيين ومساهمهم بسيادة الوطن.	• إضرار الحوثيين بسيادة البلاد.	وتشبير محاولة اغتيال السفير الإيراني في الأونة الأخيرة والهجوم بالقنابل الذي شنه تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية على السفارة الإيرانية في صنعاء في 3 ديسمبر 2014 إلى تنامي العداء إزاء الدعم الإيراني للحوثيين في اليمن، ويؤكدان عدم الارتياح حيال ازدياد نفوذ الطائفة الشيعية غير الزيدية في اليمن.	57	20	.20
• جلب الإيرانيين ومشاركتهم وتيسير تدخلهم.	• جلب منافسي إيران والمتخوفين من حضورها.				

• جريمة عدوان اشتركت فيها «إيران والحوثيون، وسلطات إريتريا».	إن قرب إريتريا الجغرافي من اليمن يتيح المجال للقيام بأنشطة مشروعة وغير مشروعة، وقد أشار عدد من المحاورين الموثوقين على أساس السرية إلى قيام فيلق الحرس الثوري الإيراني بتدريب قوات الحوثيين في جزيرة صغيرة قبالة الساحل الإريتري. واتهمت المصادر ذاتها إيران بإرسال أسلحة إلى صعدة.	58	20	.21
--	---	----	----	-----

### أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

• تأصيل قانوني دقيق للوضع في اليمن بعد معارك عمران في يوليو 2014.	وفي النزاعات الداخلية المسلحة تنطبق على الأطراف جميع الحقوق والواجبات الدنيا المنصوص عليها في المادة 3 المشتركة في اتفاقية جنيف. علاوة على ذلك، تنطبق في هذا السياق القواعد العرفية للقانون الإنساني الدولي، ويتعين مراعاتها من جانب جميع الأطراف بما فيها الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول. وبالنظر أيضاً إلى مستوى تنظيم قوات الحوثيين والمدى الذي وصلت إليه في سيطرتها على الأراضي بعد استيلائها على عمران في يوليو 2014، فقد وصلت الأمور إلى تطبيق البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف في ضوء النزاع المسلح الجاري بين قوات الحوثيين والجيش اليمني.	62	22	.22
---	---	----	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		الأفراد أو الكيانات المتورطة بأعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو التي تقدم الدعم لتلك الأعمال أدلة عديدة تشير إلى أن علي صالح على الرغم من خوضه ست حروب على الحركة الحوثية في شمال البلد انضم إلى صفوف الحوثيين بهدف تدمير ممتلكات أعدائه ومعاقلة سلطتهم، وبوجه خاص حزب الإصلاح. اكتسب الحوثيون خلال الفترة (-2004 2014) خبرة واسعة في القتال، وحصلوا على أعداد ضخمة من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة بما في ذلك الدبابات والمركبات المدرعة. وقاموا أيضاً خلال النزاع المسلح بنهب كمية كبيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة من الجيش بما في ذلك عدد كبير من الدبابات.			
	● عرض لبيدات الصراع وتطوره، وهي المرحلة الأكثر أهمية ففيها توسعت سيطرة الحوثيين حتى وصلت إلى السيطرة على العاصمة صنعاء والانقلاب العسكري.	خلال الفترة المشمولة بالتقرير تورط عدد من الأفراد والكيانات في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن أو قدموا الدعم لتلك الأعمال، وكان من تلك الأعمال القيام بمناورات سياسية تشتمل على أفعال مزعومة للاستقرار، ووضع عوائق تعترض عملية الانتقال السياسي وتحول أيضاً دون تنفيذ نتائج مخرجات الحوار الوطني، والقيام بأعمال عنف شملت اختطاف أجناب لطلب فدية والقيام باغتيالات لدوافع سياسية وتفجيرات لأجهزة مرتجلة في مناطق عديدة من البلد، وكذلك تخريب أنابيب النفط وشبكات الكهرباء. ويتعرض السلام والأمن والاستقرار في البلد لمزيد من المخاطر بسبب النزاعات القبلية المستمرة وتحولات التحالفات القبلية التي نتج عنها اقتتال متواصل في محافظة الجوف، وبسبب استيلاء الحوثيين على عمران وصنعاء وتوسعهم المستمر إلى محافظة الحديدة غرباً ومحافظة مارب وحضرموت شرقاً ومحافظة البيضاء وإب وتعز جنوباً.	71	25	23
	● اشتراك علي عبدالله صالح في الانقلاب الحوثي وتداعياته وأثاره.	وأشار العديد من المحاورين إلى وجود أدلة عديدة تشير إلى أن علي عبدالله صالح على الرغم من خوضه ست حروب على الحركة الحوثية في شمال البلد بين عامي 2004 و 2010 انضم إلى صفوف الحوثيين بهدف تدمير ممتلكات أعدائه ومعاقلة سلطتهم، وبوجه خاص حزب الإصلاح الذي يمثله في المقام الأول علي محسن الأحمر وأسرة آل الأحمر.	80	28	24

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
	● شاركت القوى والشخصيات التابعة لعلي صالح في دعم الانقلاب الحوثي.	ومع تقدم الحوثيين يزعم أن الرئيس السابق صالح قدم لهم الدعم المباشر بتزويدهم بالتمويل و برضوخ الحرس الجمهوري الذي لا يزال لصالح نفوذ كبير بواسطته وبتقديم خبرتهم إلى الحوثيين.	80	28	.25
● تأكيد الاشتراك الجنائي «دعم ومساعدة» في جريمة الانقلاب وجريمة الحرب.	● امتناع قيادات عسكرية عن القيام بواجبها في الدفاع عن البلاد. ● تعطيل دور الجيش وعدم قيامه بالتصدي للتوسع الحوثي.	وأبلغ كثير من المحاورين عن غياب الدولة أثناء النزاعات المسلحة. ويذكر أحد التقارير أن القائد العسكري المحلي انسحب من منطقة همدان بحجة أن النزاع فيها مجرد قتال بين الحوثيين وأعدائهم، ولم تكن له صلة بالسكان المحليين. وفي أثناء الزيارة التي قام بها الفريق إلى صنعاء في يونيو اشتكى عدد من المحاورين بأن الدولة والجيش كانا يتصرفان كالوسطاء في النزاع الناشئ بدلاً من القيام بمهمتهما، وهي توفير الأمن والاستقرار للبلاد وحماية السكان.	81	28	.26



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<p>● الرقم المتواضع الذي أثبتته النص سواء في بداية ظهورها أو في نهاية حرب 2009 يقطع بأن:</p> <p>– تسليم الجيش للحوثيين بكل مقدراته هو الذي شجعهم على الانقلاب.</p> <p>– قدراتهم الذاتية لا تؤهلهم للخروج من دائرة وجودها في صعدة.</p> <p>– حرب 2004 وقتل قائدهم في عقر داره بصور حقيقة وضعهم.</p> <p>● أخيراً أهم عاملين لما وصلت إليه هما:</p> <p>– تحالف الحوثيين مع الرئيس السابق وتسليم مقدرات البلاد لهم.</p> <p>– التمويل الإقليمي والتواطؤ الدولي.</p>	<p>● عرض لقدرات الحوثيين من النشأة حتى الثورة الشعبية في فبراير 2011.</p>	<p>نشأت حركة الحوثيين نتيجة لست جولات من الحروب خاضها الحوثيون ضد الحكومة بين عامي 2004 و2010 وفي تلك الفترة لم تكن لديهم خطة سياسية واضحة المعالم فكانوا من ثم ضعفاء نسبياً من الناحيتين السياسية والعسكرية. وكان حضورهم آنذاك يقتصر على محافظة صعدة في المقام الأول، ولكن انتفاضة 2011 ضد الرئيس السابق علي صالح غيرت الديناميات السياسية في البلد، ودفعت بالحوثيين إلى الساحة الوطنية. ويقال أن عدد أفراد الجماعة كان يتراوح بين 1000 و3000 مقاتل في عام 2005، في حين تراوحت أعدادهم بين 2000 و10000 مقاتل عام 2009.</p>	82	29	.27

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
<p>● أثبت النص أن الحوثيين يعتقدون أن: - جهادهم مرخص من عند الله بمعنى أنهم تكفيريون لجموع اليمنيين المخالفين لهم. - وجوب طاعة زعيمهم وبالتالي رفضهم لفكرة النظام الجمهوري من أساسها. - رفضهم للديمقراطية كفكرة والانتخابات كألية للتنافس السياسي.</p> <p>● أشار النص لعلاقات الحوثيين مع حزب الله والنظام الإيراني، مما يعزز وجود الدور الإيراني في التوسع الحوثي والانقلاب العسكري.</p>	<p>● تمرد الحوثيين على الدستور ورفضهم للأسس الواردة فيه، وهو قيام النظام السياسي على أساس التعددية السياسية.</p>	<p>ولدى الحوثيين مقاتلون ملتزمون يعتقدون أن حربهم جهاد مرخص من عند الله وتتوجب عليهم الطاعة المطلقة لقائدهم عبدالملك الحوثي. وهو هاشمي يعتبر نسبةً منحدرًا من النبي ﷺ. ويستخدم الحوثيون منابر إعلامية متنوعة ولهم محطة تلفزيونية خاصة بهم (المسيرة) تبث برامجها من منطقة معقل حزب الله في بيروت.</p>	83	29	28



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<p>● كشف النص: – استراتيجية الخداع والتضليل والتمويه على الداخـل والخارج. – استراتيجية التخدير والاستغلال. – تفصيلات الاستراتيجية. – أكد سيطرتها على الجيش والأمن وسلاحهما ومقدراتهما. – جزم بأنها أصبحت أقوى جماعة مسلحة في اليمن. – يقضي هذا الجزم وذلك التوصيف: 1. تحريم وجود. 2. تجريم سلوك. 3. التزام قوى الداخـل والخارج بالنظر إليها وفق التوصيف الأممي للتنظيمات الإرهابية.</p>	<p>● الاستيلاء على السلطة عبر الانقلاب المسلح. ● تشكيل جماعة مسلحة «ميليشيا» بالمخالفة للدستور والقانون.</p>	<p>ووضع الحوثيون استراتيجية ليأخذوا بزمام المبادرة في عملية صنع القرار في اليمن بوسائل مختلفة مثل المشاركة في الانتفاضة وتشجيع مخيمات الاعتصام وشن معارك عنيفة ضد وحدات الجيش والقبائل الموالية لتجمع الإصلاح، والتظاهر بالدخول في مفاوضات وساطة و اتفاقيات هدنة، وأخيرًا السيطرة على الحكومة والجيش والمؤسسات الأمنية. وقد قاموا منذ انطلاقتهم في صعدة بمهاجمة الجوف واستولوا على عمران وتوسعوا إلى الحديدة ومأرب وإب وتعز، فوسعوا بذلك نطاق منطقة أزال المقترح إدخالها ضمن الولايات الست التي سوف تتألف منها الدولة الاتحادية المقررة، وأصبحوا أقوى جماعة مسلحة في اليمن.</p>	84	29	29

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
● عدد النص مزودي الحوثيين بالسلاح: – الحلفاء في الداخل والخارج. – تجار السلاح «تجارة غير مشروعة». استدل ب: (السفينة الإيرانية الشهيرة «جيهان» احتجزت في ميناء عدن يناير 2013 محملة بسلاح إيراني للحوثيين)	● امتلاك سلاح غير مشروع. ● استيلاء غير مشروع على سلاح الدولة. ● استعمال غير مشروع للسلاح المستولى عليه. ● إقامة علاقة غير مشروعة مع نظام الحكم الإيراني.	واكتسب الحوثيون خلال السنوات العشر الماضية خبرة واسعة في القتال، وحصلوا على أعداد ضخمة من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، بما في ذلك الدبابات والمركبات المدرعة. وقاموا أيضا خلال النزاع المسلح الحالي بنهب كمية كبيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة من الجيش اليمني بما في ذلك عدد كبير من الدبابات. وتفيد التقارير بأن تسليح الحوثيين يرد من مصدرين آخرين إضافيين، هما القبائل الحليفة وتجار الأسلحة. وتشمل المصادر من تجار الأسلحة مصادر محلية ودولية، ومنها سفينة الأسلحة «جيهان» التي احتجزت في ميناء عدن في 23 يناير 2013 والتي يزعم أنها كانت تنقل أسلحة إيرانية إلى الحوثيين.	85	30	.30
● شهادة على عنف الميليشيا. ● نهب أعيان وأموال الغير بالقوة أو التهديد بها.	● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● استيلاء على أموال وأعيان الغير.	وقد اكتسب الحوثيون أراضي وموارد إما باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها.	86	30	.31



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>● أكد النص جدية التقرير وموثوقيته ومصداقيته فهو:                     <ol style="list-style-type: none"> <li>1. يعتمد على وثائق وقوائم السلاح المنهوب.</li> <li>2. يعتمد على مصادر سرية.</li> <li>3. ضبط بالرقم الدبابات المنهوبة، والجهات المنهوب منها «المكان».</li> </ol> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستيلاء على السلطة بالقوة.</li> <li>● نهب ممتلكات الدولة.</li> </ul>	<p>تتضمن ملفات اللجنة قائمة بالأسلحة التي نهبها الحوثيون من اللواء المدرع 310 في عمران. وعلاوة على ذلك، كشف مصدر سري أن الحوثيين وأثناء سعيهم للاستيلاء على صنعاء قاموا في سبتمبر بنهب 15 دبابة من مبنى التلفزيون و30 دبابة من مقر الجيش، بالإضافة إلى عدد غير معروف من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والذخائر والمركبات المدرعة.</p>	هامش 41	30	32
<ul style="list-style-type: none"> <li>● كشف النص عن مراحل الانقلاب وخط سيره.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح.</li> </ul>	<p>ونتيجةً لذلك استولى الحوثيون على مجمع الحكومة ومدرستين في حوث، وأقاموا نقاط تفتيش وطرّدوا جميع الوحدات العسكرية من المديرية، وأجبروهم على التوجه نحو عمران، واستولوا على مديرية ريدة شمال عمران ثم واصلوا تقدمهم في محافظة عمران.</p>	87	31	33
<ul style="list-style-type: none"> <li>● استخدام الاتفاقات والهدن المتكررة لتخدير القبائل والمناطق وتوظيفها لمصلحته ثم نقضها.</li> </ul>		<p>وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، أبرم الحوثيون اتفاق هدنة آخر مع قبائل أرحب الموجودة في جنوب شرق عمران. وكان ذلك بعد فترة من القتال العنيف سقط فيها مئات المقاتلين والمدنيين بين قتيل وجريح.</p>	88	31	34

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>● أشار النص للاتفاقات المماثلة، وترك للفارئ الفرصة لفهم ما جرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الإسهام الجنائي للرئيس السابق علي عبدالله صالح من خلال تقديم مساعدة سابقة ومعاصرة للانقلاب الحوثي.</li> </ul>	<p>وفي مارس 2014 وقع الحوثيون اتفاق هدنة مع شيوخ القبائل الموالين للرئيس صالح في مديرية همدان جنوبي عمران، وهو اتفاق مماثل للاتفاق الذي وقع في وقت سابق مع قبائل أخرى، وبعد ذلك بوقت قصير وقع الحوثيون اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع قبائل في مديرية أنس، محافظة ذمار. ووفقاً لما ورد في شهادة شخصية قدمت للفريق يعتقد أن علي صالح قد توسط في هذه الاتفاقات وأنه رتب لمرور الحوثيين بأمان عبر قبائل بني سفيان شمالي عمران.</p>	89	31	.35
<ul style="list-style-type: none"> <li>● دليل جديد على اشتراك الرئيس السابق وأنصاره وحزبه. ● الجزم بأنه لولا دعم المذكورين ما نجح الحوثي في جهوده.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاشتراك الجنائي في السيطرة على السلطة عبر الانقلاب. ● نهب واستيلاء غير مشروع على مقدرات البلد.</li> </ul>	<p>وعلم الفريق من مصدر سري أن أنصار صالح كانوا يساندون الحوثيين أثناء مظاهراتهم في صنعاء وأن أهم دعم قدم لهم هو ذلك الذي قدمه صالح وحزبه، ولولا هذا الدعم لما نجح الحوثيون في جهودهم. وأفيد أن عدد كبيراً من أنصار صالح الذين أقاموا معسكراً على أراضي قصره شوهدوا وسمعوا وهم يصيحون: «بالروح بالدم نفديك يا علي»، إشارة إلى الرئيس السابق. وقامت محطة تلفزيونية خاصة يملكها أحد أنصار صالح الرئيسيين بتغطية واسعة لهذا الحدث اليومي.</p>	90	31	.36
<ul style="list-style-type: none"> <li>● دليل على إقامة سلطة بديلة والانفراد بها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاشتراك الجنائي في السيطرة على السلطة. ● الاستيلاء غير المشروع على السلطة. ● انتهاك قوانين السلطة المحلية ممثلة في تعيين المحافظين.</li> </ul>	<p>وعندما يسيطر الحوثيون سيطرتهم على منطقة ما يستعوضون عن سلطات الدولة بسلطات موالية لهم. على سبيل المثال، في مارس 2011 استولى الحوثيون على صعدة، وعينوا فارس مناع تاجر السلاح المعروف محافظاً عليها.</p>	91	31	.37



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>● استكمال وضع أيديهم على المرافق السيادية.</li> <li>● جهلهم بأبسط قواعد التعامل مع البعثات الدبلوماسية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اكتمال الانقلاب على الشرعية المحلية والدولية.</li> <li>● انتهاك القوانين والأعراف الدولية (انتهاك اتفاقية فيينا الموقعة في 1961، والمنظمة لحقوق وواجبات وحصانات الدبلوماسيين).</li> <li>● شروع في ارتكاب جريمة ضد الإنسانية.</li> </ul>	<p>وفي أعقاب استيلاء قوات الحوثيين على صنعاء وسعت نطاق سيطرتها لتشمل المطار الدولي، ووفقاً لمصدر سري ونتيجة لتصرفات تلك القوات في المطار أرسلت دولة عضو رسالة إلى وزارة الخارجية اليمنية احتجاجاً على سوء المعاملة والابتزاز الدائمين اللذين يتعرض لهما الدبلوماسيون التابعون لها على أيدي قوات الحوثيين أثناء أداء مهامهم الرسمية في مطار صنعاء. وعلم الفريق أيضاً من مصدر سري أن قوات الحوثيين تتدخل في كل المهام التشغيلية في المطار، بما في ذلك مراقبة كشوف رحلات الركاب واعتقال خصومهم سواء عند دخولهم البلاد أو مغادرتهم إياها ومراقبة حركة الطيران وفحص الأمتعة الدبلوماسية. وأبلغ الفريق من مصدر سري آخر عن حادث ركض فيه أفراد من قوات الحوثيين على مدرج المطار وأطلقوا قذيفة آر بي جي على طائرة تابعة لإحدى دول مجلس التعاون الخليجي في محاولة لمنعها من الإقلاع لكن القذيفة لم تصب هدفها لحسن الحظ.</p>	92	31	38

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>● النية المبيتة للانقلاب.</li> <li>● مسرحية المطالب الثلاثة.</li> <li>● ترتيب مسبق ومعد لخطوات ومراحل الانقلاب.</li> <li>● تراتبيتها وتتابعها.</li> <li>● فرض رقابتهم على جميع القرارات.</li> <li>● صرامة التعامل مع كل ما يصدر منها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● السيطرة بالقوة على سلطات ومؤسسات الدولة ومقراتها.</li> <li>● الاستغلال السيء والمتعمد للسلطة.</li> </ul>	<p>وفي 21 سبتمبر 2014 استولت قوات الحوثيين على صنعاء وبسطت سيطرتها على جميع المؤسسات والمباني الحكومية بما في ذلك البنك المركزي ووزارة النفط. وتسيطر مجموعتان الآن على العاصمة بالوكالة عن الحوثيين وهما «اللجان الثورية» التي تتألف أساساً من مسلحين حوثيين و«اللجان الشعبية» التي تتألف من مزيج من حلفائهم ومؤيديهم في المناطق المحلية. ويمتد نفوذ المجموعتين كليهما إلى أعلى مستويات الحكومة. وفي 7 ديسمبر 2014 على سبيل المثال عين الرئيس هادي العميد حسين خيران رئيساً لهيئة أركان الجيش. ورفض الحوثيون هذا التعيين وطالبوا بإلغائه، وبأن يحل واحد من ثلاثة ضباط من ترشيحهم محل العميد خيران. ومنعوا أيضاً رئيس الأركان المعين من الوصول إلى مكتبه وتولي مهام منصبه. وقد حلت هذه المشكلة بتعيين العقيد زكريا الشامي (ابن يحيى الشامي ممثل الحوثيين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل) نائباً لرئيس هيئة الأركان، وهو ما يمكن الحوثيين من فرض الرقابة على جميع القرارات التي تتخذ في مقر قيادة الجيش اليمني. وفي حادث منفصل وقع في 16 ديسمبر 2014 دخل القائد العسكري الحوثي أبو علي الحاكم مكتب صخر الوجيه محافظ الحديدة، وطالبه بترك منصبه وتم تنصيب حسن الهيج خلفاً له. ويزعم أن سبب ذلك هو أن المحافظ السابق رفض إدراج 4000 من المسلحين الحوثيين في قوائم الرواتب التي تدفعها المحافظة. وندد وزير الإدارة المحلية عبدالرقيب سيف بالإجراء الذي اتخذه الحوثيون واعتبره إجراء غير شرعي.</p>	93	32	39



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
● استفز الحوثيون بالانقلاب مخالفهم في التوجه.		وقد كثف تنظيم القاعدة عملياته، منذ استيلاء الحوثيين على صنعاء، باستخدام عدد من الأساليب الرئيسية.			
● تجميل وجه الحوثيين بالخارج وتقديمهم كخصوم للمتطرفين.			98	34	.40
● تبرير عنفهم ويطشهم.					
● تبرير تمديد البطش والتنكيل ليصل لمعارضهم السلميين.					
● خدم الانقلاب الحوثي «تنظيم القاعدة» حيث أعلن نفسه مدافعاً عن وجود ومصالح السنة، ومواجهة تغول وتوسع الحوثيين في مناطق السنة.		وفي الآونة الأخيرة بدأ تنظيم القاعدة يعلن نفسه مدافعاً عن مصالح السنة اليمنيين، وذلك بمواجهة توسع جماعة الحوثي الزيدية الشيعية نحو الغرب والجنوب من صنعاء.	99	35	.41

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
● أثبت النص ما ملخص إليه الكثير من المراقبين، ومن ذلك: - سياسة فرق تسد، «إحياء الحزازات والثارات»، سياسة قديمة لأسلاف الحوثيين انتهجوها منذ أكثر من عشرة قرون. وكلفت اليمينيين الكثير من الأرواح والأعيان.	● الإضرار بالوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي. ● ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. (بسبب التمييز في المعتقد الديني والرأي السياسي).	وكشف بعض شبوخ القبائل للفريق أن الحزازات القبلية لا تزال مستمرة في البلد، وهو مما يؤدي إلى العنف والافتتال. ومن الأمثلة على ذلك القتال الذي نشب في تلك الأونة بين الحوثيين والقبائل المنتسبة إلى التجمع اليمني للإصلاح في مأرب والبيضاء ورداع وتعز، ودخل فيها الحوثيون والقبائل التابعة لهم من جهة والقبائل السنية الشافعية من جهة أخرى. ومن الأمثلة الأخرى نزاع الحوثيين المستمر مع قبائل تهامة في محافظة الحديدة ومع قبائل أرحب.	101	36	42

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<b>الأفعال التي تهدد الأمن والاستقرار في اليمن</b>					
		● عرض تطورات الوضع إبان الاجتياح الحوثي للمحافظات.	102	36	1.
		● عتيفة بين الحوثيين المعززين بحلفاء من المقاتلين القبليين وعناصر النظام القديم من جهة، والقوات الحكومية والمقاتلين القبليين التابعين للتجمع اليمني للإصلاح وعناصر من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (إب) والحديدة والبيضاء) والحراك التهامي (الحديدة) من جهة أخرى.			
● اعتمد التقرير على: - شهادة شهود عيان. - أدلة وثائقية.	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وارتكاب «جرائم حرب».	وتلقى الفريق العديد من روايات شهود عيان وغيرها من الأدلة الوثائقية المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها قوات الحوثيين وقادتها العسكريون. وقدم المحاورون معلومات عن أعمال قتل المدنيين والاحتجاز غير القانوني والنهب المنهجي للممتلكات الخاصة وتدميرها. ويظل من دواعي القلق استخدام الفصائل المتحاربة للمدارس ومرافق الرعاية الصحية للأغراض العسكرية بما في ذلك استخدامها كمواقع لإطلاق النار ككتكنات. وطوال فترة ولاية الفريق تضررت المدارس والمستشفيات في حوادث تبادل إطلاق النار، وكذلك من القصف الجوي والمدفعي العشوائي الذي قام به الحوثيون والقوات المسلحة الحكومية مما أضر بشدة بحق الأطفال في الحصول على التعليم. واستعرض الفريق أشرطة فيديو توثق بعض الأفعال التي قامت بها قوات الحوثيين في الفترة بين مارس وأيلول 2014. وتشمل التقارير والأدلة الوثائقية حوادث وقعت في همدان ومدينة عمران وصنعاء.	103	36	2.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	-----------------------------	------	--------	---	---

حالة همدان

ذكرت مصادر لفريق الخبراء أن 35 مدنيًا قتلوا نتيجة للهجمات التي شنها الحوثيون على منطقة همدان في مارس ويونيو 2014. وأضافت المصادر أن جثث القتلى تم التمثيل بها على أيدي المقاتلين الحوثيين.

● سبق الوصف والاستدلال على المضمون في نص سابق.	اكتسبت مديرية همدان الواقعة في محافظة صنعاء أهمية استراتيجية للاستيلاء على عمران والسيطرة على مطار صنعاء، حيث تقع همدان على الطريق بين عمران والحديدة على بعد حوالي 10 كيلومترات من مدينة عمران. وتمكن الحوثيون باستيلائهم على هذه المنطقة من تطويق عمران من الجنوب والسيطرة على المدخل الشمالي إلى صنعاء، وكذلك منع وصول أي دعم من صنعاء إلى عمران. وأفاد عدد من المحاورين في شهادات أدلوا بها شخصياً عن هجومين شنتهما قوات الحوثيين على همدان في مارس ويونيو 2014. وتم تعزيز قوات الحوثيين بقوات من القبائل المحلية الموالية من المديرية (ما يتراوح بين 1000 و 2000 من المسلحين حسب شهود عيان) دخلت إلى المنطقة بأسلحة ثقيلة.	104	37	3	
	وفي 13 مارس 2014 وقع الحوثيون وشيوخ قبائل همدان اتفاقاً لوقف إطلاق النار.	105	37	4	

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تخلى وزير الدفاع عن واجباته السياسية والمهنية والوطنية والأخلاقية وصار متهماً بخيانة الشرف العسكري.</li> <li>«جريمة امتناع عن عمل»</li> <li>يوجبه عليه القانون.</li> <li>● وفر الغطاء السياسي للانقلاب.</li> <li>● تحايل بالانتقال إلى دور الوسيط.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اشترك جنائي لوزير الدفاع يومها في جريمة الانقلاب من خلال «تقديم مساعدة سابقة ومعاصرة ولاحقة».</li> </ul>	<p>ولم تدم الهدنة طويلاً واستمر القتال حتى 4 يونيو 2014 عندما توسط وزير الدفاع محمد ناصر أحمد من أجل التوصل إلى اتفاق جديد لوقف إطلاق النار بين الحوثيين والقائيل في همدان وعمران. وكما هو الحال مع الهدنة السابقة، لم تدم هذه الهدنة أيضاً واستمر القتال حتى استولى الحوثيون على كل من همدان وعمران، في أواخر يونيو وبداية يوليو على التوالي.</p>	105	37	.5
<ul style="list-style-type: none"> <li>● أثبت الاعتداء على الأعيان المدنية المتمتعة بحماية قانونية دولية خاصة، وإخراجها عن الجاهزية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاكات متواصلة للقانون الدولي الإنساني، وارتكاب «جرائم حرب».</li> </ul>	<p>ووفقاً لما ورد في تقارير شهود عيان من المنطقة، احتلت القوات الحوثية المساكن الخاصة والمساجد والمدارس ودمرتها ونهبتها. وذكر أن الحوثيين اتخذوا مواقع لهم في المركز الصحي في قرية نرحان، مما أحدث أضراراً في الهياكل الأساسية والمعدات الطبية. وتشير دراسة استقصائية أجرتها منظمة غير حكومية وهي محفوظة لدى الفريق، إلى أن المركز الطبي لم يعد بإمكانه تقديم الخدمات إلى السكان بعد الاحتلال.</p>	107	38	.6

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>● العدد الكبير للضحايا.</li> <li>● توحش الميليشيا (القتل بطريقة وحشية).</li> <li>● أكد التقرير: - دقة وموضوعية الفريق وهو ما تجلى في إثبات الفقرة كاملة، لكنه أشار إلى أن عملية التمثيل لم تتأكد لديه بعد.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاكات للقانون الدولي الإنساني شكلت «جرائم حرب» قتل خارج القانون.</li> <li>● «جرائم ضد الإنسانية» ومنها التمثيل بالجثث.</li> </ul>	<p>وفي سياق كلتا الحالتين، قتل أكثر من 30 شخصاً في جانب ضحايا الهجوم. ويذكر أحد المصادر أن 35 مدنيًا قتلوا نتيجة للهجمات التي شنها الحوثيون في مارس ويونيو 2014. وأضاف المصدر أن جثث القتلى مُثِّل بها على أيدي مقاتلين حوثيين، (لم يتأكد الفريق من هذه المعلومات). ووفقاً لما ذكره محاوروا الفريق كان معظم الضحايا من الرجال، حيث تم إجلاء النساء والأطفال قبل الهجوم.</p>	108	38	.7
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● مسؤليته الجنائية عن الجرائم باعتباره «فاعل أصلي» بحكم قيادته ونفوذه ومسؤليته.</li> </ul>	<p>وأبلغ المحاورون وشهود العيان فيما يتعلق بحادث همدان أن عبدالله يحيى الحاكم القائد العسكري للحوثيين كان حاضراً خلال هذه العمليات، فضلاً عن حضور مقاتلين حوثيين آخرين. وقد حاول شيوخ القبائل التفاوض بشأن السلام مع الحاكم الذي اعتبروه مسؤولاً عن المنطقة وعن العمليات العسكرية.</p>	109	38	.8
<ul style="list-style-type: none"> <li>● أثبت الفريق بالوثائق وشهادة الشهود: ● إخلاء المنازل قبل تدميرها. ● حدد المتورطون من الحوثيين بـ 15 مقاتلاً. ● حدد مركبات الحوثيين بـ 50 مركبة. ● حدد الزمان مارس 2014.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ● الاعتداء على الأعيان المدنية الخاصة. ● الاعتداء على حرمة ملك الغير.</li> </ul>	<p>وفي شكوى قدمت إلى شرطة مديرية همدان، وهي محفوظة لدى الفريق قدم شهود على هجوم شنه الحوثيون على إحدى قرى همدان في مارس 2014 عرضاً تفصيلياً لنهب المساكن الخاصة وتدميرها على أيدي قوات الحوثيين. ووفقاً لإفادات الشهود فقد أخليت منازل قبل تدميرها وحُذر الجيران قبل الهجوم. وقدم نفس الشهود أسماء 15 مقاتلاً حوثياً يدعى تورطهم في تلك الأحداث. وأبلغوا بأن القوات الحوثية دخلت بحوالي 50 مركبة مزودة بأعلام حوثية وكذلك بمختلف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة.</p>	110	38	.9



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		<p>اقتحم الحوثيون سجن عمران المركزي وأفرجوا عن أكثر من 450 سجيناً، واستولوا على معدات عسكرية بما في ذلك أسلحة ثقيلة واختطفوا 30 حارساً، وحملوا مجموعة من السجينات على شاحنات ونقلوهن إلى صعدة.</p> <p>القائد حميد القشبي لم يقتل أثناء المعركة، ولكن الحوثيين أسروه ثم أعدموه بعدما توقف القتال، ويوجد لدى فريق الخبراء تقرير عن تشريح جثته يؤكد إصابته بأكثر من 80 طلقة نارية.</p> <p>قام الحوثيون بعد سيطرتهم على عمران بعملية تدمير منهجي لمنازل أعدائهم السياسيين، ولا سيما الأفراد المنتمين إلى حزب الإصلاح وأفراد القبائل الذين رفضوا التعاون معها. وأجبر معظم الأفراد وأسره على مغادرة عمران.</p>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الترتيبات المبكرة دليل على توافر القصد الجنائي لارتكاب الانتهاكات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اعتداء على سلطات الدولة.</li> </ul>	<p>بعد أن سيطرت قوات الحوثيين على عمران في 8 يوليو قامت باحتلال الهياكل الأساسية الحكومية وأنشأت المحاكم والسجون. وقد تولت فعلياً مهام الوظائف والسلطات الحكومية بأن وضعت أتباعها في مناصب رئيسية أو مارست الضغوط على المسؤولين الحكوميين.</p>	111	39	10.
<ul style="list-style-type: none"> <li>● استنتاج الفريق: - قوة التحالف بين طرفي الانقلاب. - خطة الاستيلاء من 3 مراحل. - التأكيد على قتال القبائل تحت قيادة الحوثيين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الإسهام الجنائي لطرفي الانقلاب عبر الاشتراك والتحالف والتخطيط للاستيلاء على مؤسسات الدولة.</li> </ul>	<p>وحالة الاستيلاء على مدينة عمران مثال جيد على قوة التحالفات التي أقامها الحوثيون والقبائل والرئيس صالح. وقد جرى التخطيط لعملية الاستيلاء ورسمها وتنفيذها في خطة من ثلاث مراحل على مدى عدة أشهر. وفي أثناء النزاع المسلح ظلت القوات القبلية تعزز قوات الحوثيين تدريجياً، وأكد عدة محاورين للفريق كيف كان بعض أفراد القبائل المحلية يقاتلون تحت قيادة الحوثيين وسيطرتهم.</p>	112	39	11.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
يستنتج من النص: ● حسن نية الرئيس هادي. ● حرصه على تجنب الحرب. ● بانجاح الحوار. ● حرصه على إدماع الحوثيين في الحياة السياسية.		وفي أبريل 2014 أرسل الرئيس هادي وفداً إلى عبدالمكح الحوثي من أجل معالجة العنف المستمر وللمناقشة تنفيذ نتائج مخرجات مؤتمر الحوار الوطني بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين الحوثيين وإعادة إدماعهم. وقدم الوفد أيضاً طلبات إضافية لم يشملها مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك أن يشكل الحوثيون حزباً سياسياً. ووفقاً لما ذكره مصدر سري، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل محددة ولكن تجدد العنف ولا سيما في عمران شكل تهديداً للمحادثات وهي في بدايتها.	113	39	.12
	● الاستيلاء على سلطات ومؤسسات الدولة ونهب مقدراتها. ● اختطاف السجينات ونقلهن إلى صعدة.	ووفقاً لما ذكره مسؤول عسكري كبير، اشتد القتال في مايو 2014 بين الحوثيين واللواء المدرع 310 يدعاه حزب الإصلاح ورجال القبائل المواليين للأحمر؛ وفي يونيو قصفت القوات الجوية اليمنية مواقع للحوثيين في تعصيد كبير وفي 2 يونيو 2014 اقتحمت قوات حوثية مسلحة سجن عمران المركزي وأفرجت عن أكثر من 450 سجيناً، واستولت أيضاً على معدات عسكرية بما في ذلك أسلحة ثقيلة، واحتجزت 30 حارساً واختطفتهم. وحملت مجموعة من السجينات على شاحنات وزعم أنهم نقلن إلى صعدة. وليس لدى الفريق أي معلومات أخرى بشأن أماكن وجودهن.	114	39	.13
● استمر الحوثيون في لعبة الهدن المتكررة كحيلة مرحلية: هدنة - اتفاق - نقض - توسع جديد.	● امتناع وزير الدفاع عن القيام بواجبه القانوني والمهني. ● التغطية على إسهامه الجنائي في تنفيذ الانقلاب بلعب دور الوسيط.	وقد نجح مفاوضون بمن فيهم وزير الدفاع في التوسط من أجل اتفاق لوقف إطلاق النار مكون من ست نقاط في 4 يونيو 2014 بين الدوائر الأمنية والحوثيين في عمران. ووفقاً لشهادة شخصية تلقاها الفريق فإن الهدنة لم تدم، وزعم أن قوات الحوثيين انتهكت وقف إطلاق النار في 14 يونيو بأن شنت هجوماً على مواقع عسكرية في جبل ضين ثم مواقع اللواء المدرع 310.	115	40	.14

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
● عدم قدرة اللواء المذكور على إيقاف زحف الحوثيين بسبب عدم تعزيزه بقوات جديدة.	● يؤكد مسئولية وزير الدفاع ودوره في إسقاط عمران ثم صنعاء.	وقد اندلعت اشتباكات واستمرت بين المقاتلين الحوثيين واللواء المدرع 310 مدعوماً بأفراد قبائل موالية للإصلاح، ولكن ذلك لم يكن كافياً لوقف زحف الحوثيين.	116	40	15.
● تأكيد اللجنة الأمنية العليا على هجوم الحوثيين على اللواء 310 ينفي حصر الصراع بين طرفين.	● الاعتداء المسلح على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.	وفي أثناء الهجوم الذي وقع في 8 يوليو 2014 أحكمت قوات الحوثيين سيطرتها بالكامل على المدينة. وقد أكد المجلس اليمني الأعلى للأمن أن الحوثيين شنوا هجوماً أيضاً على قاعدة اللواء 310 المدرع، والمرافق العسكرية والحكومية الأخرى في المدينة ونهبوا الأسلحة والمعدات.	117	41	16.
● يكثف بقاء وحدات الجيش الأخرى مستبعدة ومعطلة بدعوى الحياد.	● نهب ممتلكات الدولة.				
● بيان اللجنة الأمنية العليا الثاني أكد على مضمون بيانها السابق.	● تعتمد إضعاف القوات المسلحة.	وفي 9 يوليو أصدر المجلس اليمني الأعلى للأمن بياناً يُحمل الحوثيين المسؤولية عن انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار السابق في عمران وإطالب الحوثيين بسحب جميع مقاتليهم من عمران. بعد ذلك مباشرة أصدر الرئيس هادي بياناً يدعو قوات الحوثيين إلى الانسحاب الفوري من عمران وتخليهم عن جميع الأسلحة المنهوبة. ولم يتقيد الحوثيون بأي أوامر من الرئيس.	118	41	17.
● بيان الرئيس يقطع الشك باليقين ويحسم الأمر ويفرد الحوثيين بالمسئولية.					

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
● كشفت الفقرة: – النتائج الخطيرة لإسقاط عمران. – كما بينت الآثار المترتبة على ذلك الإسقاط.		وقد ترتبت على استيلاء الحوثيين على عمران آثار كبيرة إلى أبعد حد بالنسبة لمحافظة الجوف وحجة ودمار ومأرب وصنعاء. إضافة إلى ذلك فقد أحدث الحوثيون تغييراً في موازين القوى وأعادوا رسم المشهد السياسي في اليمن الذي بني عليه مؤتمر الحوار الوطني ونظم على أساسه، وهو ما أثار شكوكاً بشأن ما إذا كانت نتائج المؤتمر لا تزال صحيحة وذات صلة. وكشف هذا الأمر الانقسامات داخل الجيش اليمني والمؤسسات الأمنية وقيادتها ومقومات السيطرة عليها وفعاليتها.	119	41	18.
● أثبت الفريق: – مقتل وإصابة مدنيين. – قتل الحوثيين للأسرى. – التوحش في التعامل «أكثر من 80 طلقة رصاص أصابت جسد القائد حميد القشبيبي.	● جرائم حرب. ● انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● قتل الأسرى والتمثيل بهم والقتل خارج القانون.	ووفقاً لما ذكرته مصادر الأمم المتحدة فقد أسفر القتال الذي حدث في عمران إلى وقوع 204 إصابات (مدنية وعسكرية). وتحققت مفضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من مقتل 27 مدنياً أثناء النزاع المسلح في عمران. وإن كانت لا تحدد الجناة في جميع الحالات. وقد تلقى الفريق إفادات غير مؤكدة من شهود عيان على أن ثلاثة مدنيين على الأقل وأحد أفراد اللواء المدرع 310 ممن خلعوا زيهم العسكري قتلوا على أيدي الحوثيين. ومن بين الحالات البارزة مقتل العميد حميد القشبيبي وهو أحد القادة الذين حاربوا الحوثيين خلال الحروب الست. وبلغت الفريق أقوال في شهادات شخصية تزعم أنه لم يقتل أثناء القتال ولكن الحوثيين أسروه ثم أعدموه بعد أن توقف القتال. ويوجد بحوزة الفريق تقرير عن تشريح جثته يؤكد إصابته بأكثر من 80 طلقة نارية. ولم يتمكن الفريق من التأكد بدقة من ظروف وفاته، وما زالت تحقيقات الشرطة جارية في هذه القضية.	120	41	19.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
● كشف الفريق في النص: - الاعتداء على الحق في التعليم. - الاعتداء على الحق في طفولة سوية وطبيعية. - أورد النص أرقاماً تؤكد الاعتداءات.	● جرائم حرب. ● انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● تدمير أعيان مدنية واستخدام بعضها لأغراض عسكرية. ● اعتداء على عدة حقوق أساسية.	ويبدو أن المدارس كانت أحد أهداف القوات الحوثية عند استيلائها على مناطق في محافظة عمران. وركزت تقارير المحاورين المقدمة إلى الفريق بوجه عام على استخدام المباني المدرسية لأغراض عسكرية، وما ترتب على ذلك من نتائج وهي عدم قدرة عدد كبير من الأطفال على الذهاب إلى مدارسهم. وقد أبلغ الفريق بأنهم في بعض الحالات أصدروا تحذيرات قبل أن يشنوا هجومهم وسمحوا بإجلاء الأطفال. واستخدم الحوثيون المدارس ككنازات عسكرية عندما كانوا يتخذون مواقع استراتيجية ضد اللواء 310. وأشارت مصادر عديدة إلى أنهم احتلوا ما يزيد عن 20 مدرسة ودمروا ما يزيد عن 30 مدرسة أخرى نتيجة للنزاع. وأبلغت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن الحوثيين احتلوا 24 مدرسة في عمران.	121	41	20
● الفريق أورد حادثة الاعتداء على المدرسة كمثل على: - الاعتداء على المدارس. - الاعتداء على إدارات المدارس. - الاعتداء على المدنيين والأعيان المدنية. - يكشف موقف الحوثيين الأساسي من التعليم.	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان ● جرائم حرب. ● اعتداء على الأعيان المدنية «عامة». ● اعتداء على الحق في الحياة. ● «قتل خارج القانون».	واستناداً إلى الأدلة التي جمعها الفريق احتلت قوات الحوثيين في 9 مارس 2014 مدرسة طارق بن زياد الداخلية في الصرم مديرية ثلا بمحافظة عمران، ونهبوا المخزونات ودمروا المدرسة وكذلك مدرسة تحفيظ القرآن المجاورة. ثم مضى المقاتلون الحوثيون المسلحون يقتلون مدير المدرسة بالإضافة إلى جارين اثنين. ووفقاً لإفادات شهود عيان ذكر سبب تدميرهم للمدرسة، أنهم قاموا بذلك لأنها «كانت تحدث أضراراً».	123	42	21

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
<p>● أثبت الفريق: - صحة ومصداقية اتهام الحوثيين بـ: 1- الاستحواذ على المرافق العامة باعتبارها غنائم حرب. 2- ارتكابهم جرائم حرب بانتهاك حرمة المرافق الصحية. 3- اختطاف الجرحى وهم فئة محمية وفق القانون الدولي الإنساني. 4- الاستيلاء على المعدات والسيارات المخصصة للأغراض الطبية.</p>	<p>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان ● جرائم حرب. ● اعتداء على الأعيان المدنية «عامة». ● اعتداء على الحق في الحياة ● «قتل خارج القانون».</p>	<p>وحصل الفريق على معلومات عن هجمات شنت على مرافق صحية وعلى العاملين فيها في عمران. وورد أن الحوثيين اقتحموا المكتب الصحي في عمران ضمن عملية استيلائهم على المكاتب والمؤسسات العامة. وجرى أيضا تسليم مستشفى عمران العام إلى الحوثيين في 7 يوليو 2014. وفي 8 يوليو ألقى مقاتلون حوثيون القبض على عدة أفراد جرحى في مستشفى عمران العام و اقتادوهم إلى مكان مجهول. وفي 24 يونيو 2014 استولى الحوثيون أيضا على سيارة إسعاف واختطفوا عدة عاملين في المجال الصحي، وقد أفرجوا عنهم بعد 3 أيام.</p>	124	42	.22

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
● يستفاد من النص: – تعامل الحوثيين اللاإنساني واللا أخلاقي مع معارضيتهم. – التهور في حشد وحشر المعارضين واختطافهم بأعداد كبيرة، ونتيجة لذلك لم تسعهم السجون والمدارس ففجأوا لملاعب عمران الرياضي. – اختطاف الأطفال وحجز حريتهم. – تحويل مجلس عمران المحلي إلى مقر احتجاز في إشارة لا تخطئها عين لموقفهم من المجالس الشعبية المنتخبة والممارسة السياسية برمتها.	● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● انتهاك للقانون الدولي للإنساني.	وقد قام الحوثيون بعد استيلائهم على محافظة عمران باحتجاز معارضيين سياسيين وحسوهم في سجون مؤقتة. وأبلغ عدة محاورين الفريق عن قيام الحوثيين بتحويل الملعب الرياضي في عمران إلى مرفق احتجاز. واستخدموا مساكن خاصة أيضا كمرافق احتجاز. والفريق على علم بحالة احتجز فيها طفل يبلغ من العمر 15 عاما مع والده في هذا المرفق في 25 أغسطس 2014. وكانت التهمة الموجهة إلى هذا القاصر هي قيامه بكشط شعار لأنصار الله على جدار بمدينة عمران؛ ولم يعرف الأب سبباً لاحتجازه سوى أنه كان يبحث عن ابنه. وأبلغ شهود عيان الفريق أيضا بأن مدرستين على الأقل ومكتب مجلس عمران المحلي حولت إلى مرافق احتجاز. على سبيل المثال، احتلت مدرسة ابتدائية وثانوية مختلطة في منطقة عيال سريح بعمران، واستخدمت مرفق احتجاز. ثم أعيدت هذه المدرسة في وقت لاحق إلى الحكومة. كذلك احتلت مرافق عامة أخرى في بداية عملية الاستيلاء على عمران.	125	43	23
	● انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وارتكاب جرائم حرب.	وفي أثناء إعداد هذا التقرير في يناير 2015 لا تزال توجد مرافق احتجاز غير رسمية خاضعة لسيطرة الحوثيين، في حين أن الحكومة التي يسيطر عليها الحوثيون في عمران تعد لإصلاح السجن المركزي الذي تعرض لأضرار أثناء النزاع المسلح. وكان هناك ما لا يقل عن 18 مدنياً مختطفين في وقت كتابة هذا التقرير. ولم يحصل الفريق على معلومات عن ظروف اختطافهم.	126	43	24

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
<ul style="list-style-type: none"> <li>● يستفاد من النص:</li> <li>– استخفاف الانقلابيين بالأمم المتحدة وعدم استثناء مكاتبتها ومقراتها من النهب و الاقتحام.</li> <li>– عداؤهم المتأصل وموقفهم من منظمات المجتمع المدني.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك القانون الدولي الإنساني</li> <li>● (الاعتداء على الأعيان المدنية المحمية).</li> </ul>	<p>ووفقاً لإفادات وردت من شهود، نهب الحوثيون أماكن عمل الأمم المتحدة في محافظة عمران، وكذلك عدة مكاتب لمنظمات غير حكومية في عمران. وفي إحدى الحالات اتهم الحوثيون منظمة غير حكومية بانتسابها لحزب الإصلاح، ومن ثم اعتبروها عدواً للحوثيين. وهذه الإجراءات هي جزء من استراتيجية الحوثيين للتوسع في نطاق نفوذها وسيطرتها على جميع الموارد والمؤسسات في المنطقة، بما في ذلك المعونة الإنسانية التي تشكل أحد الموارد الأساسية في تلك المحافظة الفقيرة.</p>	127	43	25



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	٣
● أثبت الفريق في النص وقوع الأفعال وتحقق النتائج مع نسبتها للفاعلين «الحوثيين».	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● الاعتداء على الأعيان المدنية. ● عدم التمييز بين المقاتلين والمدنيين. ● التهجير القسري. ● استهداف المعارضين السياسيين.	وقد قام الحوثيون قبل استيلائهم على عمران وبعده بعملية تدمير منهجي لمنازل أعدائهم السياسيين، ولا سيما الأفراد المنتمين إلى حزب الإصلاح وأفراد القبائل الذين رفضوا التعاون معها. وأجبر معظم الأفراد الذين استهدفوا وأسرههم على مغادرة عمران والتوجه إلى صنعاء. تمكن الحوثيون في إطار هذه الاستراتيجية من طرد معارضيهم السياسيين تدريجياً من أراضيهم. وعلى سبيل المثال أبلغ محاورون أن القوات الحوثية في 5 مايو 2014 استهدفت عدة منازل في منطقة الجنات بعمران. وعرض على الفريق أيضاً شريط فيديو يبين التدمير الكامل لمنزل أحد المحاورين في محافظة عمران، وغير ذلك من الصور الفوتوغرافية والتقارير المتعلقة بتدمير الممتلكات الخاصة. واستخدم الحوثيون الألغام من أجل تدمير المباني حسيماً جاء في روايات شهود عيان وتقارير للمنظمات غير الحكومية المحلية. وتشير بعض التقارير إلى أن الحوثيين حذروا السكان المحليين قبل تفعيل المتفجرات.	128	43	26.

### حالة صنعاء

استولى الحوثيون بعد سقوط صنعاء على المباني العامة بما فيها الجامعات والمدارس والمؤسسات الإعلامية. واستناداً إلى ما توصلت إليه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ففي الفترة من 18 إلى 26 سبتمبر استهدفت قوات الحوثيين 32 مؤسسة عامة ومنظمة من منظمات المجتمع المدني حيث احتلت مواقعها وقامت بنهبها.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
● الفقرة كشفت: – خطة الانقلاب بمراحلها الثلاث. – تكتيكات الخطة بوجهيها المخادع والعنيف.	● وضع خطة الانقلاب وتنفيذ مقدماته وضمانات نجاحه وتحديد مراحلها. ● وفقاً لتلك المقدمات تم تباعاً السيطرة بالقوة والخداع على العاصمة صنعاء وتقويض المؤسسات واحتلالها.	بعد استيلاء الحوثيين على عمران نفذوا خطتهم الرامية للاستيلاء على صنعاء على ثلاث مراحل: أولها تطويق صنعاء ثم الدخول إلى صنعاء باستخدام الاحتجاجات ضد وقف إعانة دعم الوقود كذريعة، واحتلال صنعاء بالقوة والخداع. وصيغت خطة الحوثيين للاستيلاء على صنعاء ونفذت بينما كانوا يتقدمون في عمران، بقيامهم في نفس الوقت بتطويق صنعاء عبر مديرية همدان في الغرب وأرخب في الشمال ومأرب في الشرق والغيل في محافظة الجوف الواقعة في المنطقة الشمالية الشرقية، باستخدام تكتيك شن هجمات عنيفة إلى جانب إبرام اتفاقات استراتيجية لوقف إطلاق نار أو توقيع هدنة.	130	44	27
● كشفت الفقرة تطورات تنفيذ الانقلاب من خلال: – العمل الإعلامي وخطاب عبد الملك الحوثي. – الاعتصامات. – دور حلفائهم «صالح وعائلته وأتباعه وبعض عناصر المؤتمر».	● تنفيذ المرحلة ما قبل الأخيرة من الانقلاب العسكري.	وفي 18 أغسطس 2014 أصدر عبدالمملك الحوثي بياناً بشأن الاحتجاجات الجارية في صنعاء على وقف الإعانة عن دعم الوقود، يشجع الناس على الاحتجاج على عدم قيام الحكومة اليمنية بإصلاحات، ويوجه فيه إنذاراً إلى الحكومة طالباً منها أن تعيد النظر في سياستها. وشكل ذلك المرحلة الأولى من خطة التصعيد الثلاثية المراحل التي أطلقها عبدالمملك الحوثي. وجاءت المرحلتان الثانية والثالثة في أعقاب إلقائه خطابين على شاشة التلفزيون في 22 أغسطس و8 سبتمبر 2014 على التوالي. وأسفرت تلك الخطة عن قيام المتظاهرين الحوثيين وحلفائهم من القبائل بما في ذلك العناصر التي تنتمي إلى حزب المؤتمر الشعبي العام باقتحام صنعاء وإقامة مخيمات اعتصام بالقرب من نقاط الدخول إليها، والاحتشاد في شوارعها ومن ثم تجميد سير أنشطة الحياة العادية.	131	44	28



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
		واعتبارا من 7 سبتمبر 2014 سد المتظاهرون الطرق المؤدية إلى مطار صنعاء الدولي ومختلف وزارات الحكومة، ومنعوا المرور في الطرق المؤدية إلى تعز وعمران والحديدة. ثم تلا ذلك اشتباكات عنيفة اندلعت في المناطق المجاورة لمكتب رئيس الوزراء ثم امتدت إلى مقر القناة الفضائية الرسمية الحكومية ومعسكر الفرقة المدرعة الأولى وجامعة الإيمان والمعسكرات الواقعة قرب منطقتي شملان وحزيز.	132	45	29
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الإسهام الجنائي في الانقلاب من قبل:                             <ul style="list-style-type: none"> <li>– الحرس الجمهوري.</li> <li>– صالح وأقاربه والشخصيات الموالية له.</li> <li>● استكمال السيطرة على السلطة.</li> <li>● وضع اليد على مقدرات البلد و ثرواته وممتلكاته.</li> <li>● تشكيل سلطة الانقلاب، «اللجان الثورية».</li> <li>● الاشتراك في إضعاف قوة الدفاع</li> </ul> </li> </ul>	وكشف محاورون في شهادة أدلوا بها شخصياً أن الحوثيين تلقوا في 21 سبتمبر 2014 مساعدة من الحرس الجمهوري قام بتنسيقها أفراد من عائلة صالح مما يسر اجتياح الحوثيين لصنعاء والسيطرة على العديد من المباني الحكومية ومقار الوزارات منها مركز قيادة الجيش ومقر القناة التلفزيونية الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك هاجم المقاتلون ونهبوا أماكن قيادة اللواء علي محسن الأحمر وزعماء لحزب الإصلاح وحاصروا مبنى جهاز الأمن القومي في صنعاء. وفي اليوم التالي انتشرت قوات من الحوثيين في العاصمة، وأقامت نقاط تفتيش أمني وجابت الشوارع في مركبات للجيش مع حضور محدود لقوات الأمن.	133	45	30

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
● شهادة حصرية قطعية الدلالة على: 1- شراكة الرئيس السابق. 2- شراكة الحرس الجمهوري. 3- قيادات الجيش الموالية للرئيس السابق من أقاربه و المواليين له. 4- حجم الحرس الجمهوري.	● الإسهام الجنائي في تنفيذ الانقلاب. ● الاشتراك المتعمد لإضعاف قوة الدفاع.	وكانت صنعاء تحت حراسة عدد لا يقل عن 100000 جندي من الحرس الجمهوري وقوات الاحتياط ومعظمهم موالون للرئيس السابق، وليس هناك أدنى شك في أن استيلاء الحوثيين السريع على صنعاء كان مرده إلى حد كبير لتواطؤهم مع الحوثيين. وأفاد العديد من المحاورين المطلعين ومنابر إعلامية مفتوحة المصدر أن أحمد علي صالح كان على اتصال دائم بضباط الحرس الجمهوري لتأمين تقديم المساعدة إلى الحوثيين. وأفادت مصادر سرية أن اللواء مهدي مقولة واللواء علي الجانفي (قائد قوات الاحتياط) كانا يساعدان الحوثيين بالنيابة عن علي عبدالله صالح. وزعم أحد المحاورين أيضا في شهادة شخصية أن ابن مقولة وهو ضابط في الحرس الجمهوري، شوهد وهو يقاتل إلى جانب قوات الحوثيين مرتدياً ملابس مدنية.	134	45	31
● أكد النص أن الهدف النهائي هو السيطرة الساحقة على القرار في اليمن، وحصر مركز السلطة فيهم أي «الحوثيين».	● إسقاط الشرعية والاستيلاء على السلطة والانفراد بها.	ويبرر سقوط صنعاء استراتيجياً الحوثيين التوسعية التي بدأت في صعدة وحجة وعمران وتستمر بتنفيذ العمليات المسلحة في محافظات الجوف ومأرب والبيضاء وإب وتعز، وهي تكشف أن ما يسعون إليه هو أن يسيطروا بصورة ساحقة على عملية صنع القرار في اليمن، وأن يصبحوا مركز السلطة المهيمنة في البلد.	136	46	32
● نتائج الانقلاب.	● عرض لما حدث بعد يوم الانقلاب.	واستولى الحوثيون وحلفاؤهم بصورة مطردة على المباني العامة بما فيها الجامعات والمدارس ومواقع عمل المنابر الإعلامية. واستناداً إلى ما توصلت إليه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ففي الفترة من 18 إلى 26 سبتمبر استهدفت قوات الحوثيين 32 مؤسسة عامة ومنظمة من منظمات المجتمع المدني (حيث احتلت مواقعها وقامت في بعض الأحيان بنهبها).	137	46	33



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب.</li> <li>● انتهاك القانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الوطني.</li> </ul>	<p>واستناداً إلى ما ذكرته وزارة الصحة العامة والسكان، قتل 247 شخصاً وأصيب 470 آخرون (من مدنيين ومقاتلين) بما في ذلك 116 مدنياً أثناء استيلاء الحوثيين على صنعاء. ووفقاً لما ذكرته فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بتوثيق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال، أدى النزاع المسلح إلى مقتل ما لا يقل عن 9 أطفال، وتشوه أكثر من 25 طفلاً.</p>	138	46	.34
<ul style="list-style-type: none"> <li>● كشفت الفقرة استهداف الانقلابيين للخصوم السياسيين بالاعتقال والاستيلاء على الممتلكات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب.</li> <li>● انتهاكات مستمرة للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● اضطهاد مجموعة من السكان لأسباب دينية وسياسية.</li> </ul>	<p>وتلقى الفريق إفادات متعددة بقيام الحوثيين بعمليات احتجاز في صنعاء، وقد تعرض لهذه العمليات في معظمها أشخاص ينتمون إلى حزب الإصلاح. ووفقاً لما ذكرته مفوضية حقوق الإنسان، تعرض 19 شخصاً أثناء النزاع للاحتجاز في مرافق احتجاز غير رسمية بسبب انتمائهم إلى حزب الإصلاح. وقد أفرج عن جميع المحتجزين منذ ذلك الوقت. وإجمالاً احتجز الحوثيون ما لا يقل عن 124 مدنياً منهم قُصر بصورة غير مشروعة في عمران وصنعاء منذ يوليو 2014.</p>	140	47	.35

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب.</li> <li>● انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● اضطهاد قطاعات واسعة من السكان لأسباب طائفية ومذهبية وسياسية.</li> </ul>	<p>ويمكن ملاحظة نسق تشهده صنعااء في الاستيلاء على منازل الأعداء السياسيين للحوثيين وعلى الأخص الأشخاص المنتمين إلى حزب الإصلاح. ووفقاً لتقييم أجرته الأمم المتحدة استهدف ما مجموعه 32 منزلاً. ومن المنازل العديدة التي استولوا عليها ثم أخليت في وقت لاحق منازل عائلة الأحمر ومنزل الجنرال علي محسن ومنزل ناشط بارز ينتمي إلى حزب الإصلاح. ووفقاً للمعلومات التي وردت ومنها ما ورد من مصدر معني مباشرة بالأمر لم تتعرض المنازل للنهب أو التدمير بصورة منهجية، وأخبر أحد المصادر الفريق أن الحوثيين كانوا عند مغادرتهم تلك الأماكن يرغمون مالكيها على توقيع وثيقة تسليم تؤكد أن الممتلكات غير ناقصة وأنه لم يلحقها ضرر.</p>	141	47	36

#### حالة: الحديدية والبيضاء وإب

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرض للتطورات والأحداث بعد سقوط العاصمة صنعااء.</li> </ul>	<p>بعد سقوط صنعااء استولت قوات الحوثيين على مدينة الحديدية الساحلية في 15 أكتوبر 2014.</p>	142	48	37
<ul style="list-style-type: none"> <li>● التأكيد على أن التوسع الحوثي جنوباً وغرباً أدى إلى زيادة التعاطف السني مع القاعدة وفقاً لقاعدة (الفعل) ورد الفعل).</li> </ul>	<p>وقد أدى توسع الحوثيين صوب غرب صنعااء وجنوبها إلى تفاقم التوترات الطائفية، وأدى إلى زيادة تعاطف القبائل السنية مع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ولا سيما في محافظتي إب والبيضاء حيث تحالفت بعض القبائل المحلية علناً مع التنظيم.</p>	143	48	38	

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
● توسع الحوثي في المحافظات أدى إلى: - تمزيق نسيج المجتمع ووحده. - انكماش وتلاشي فكرة وثقافة النضال السلمي. - توفير بيئة خصبة للعنف فكرة وممارسة.	● عرض للتطورات وانتهاكات الحوثيين بعد الانقلاب.	وفي 16 ديسمبر اجتاحت مجموعة من المقاتلين المسلحين المنتمين إلى قوات الحوثيين مكتب محافظ الحديدة وعينت قسراً محافظاً جديداً مكانه. وبعد استيلاء قوات الحوثيين على الحديدة اجتاحوا محافظة إب تدريجياً وواجهوا مقاومة من بعض القبائل المحلية ومن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. ووفقاً لما ذكرته مصادر سرية فقد تمكنوا من السيطرة على إب في 5 نوفمبر 2014. واستمر انتشار قوات الحوثيين في التلال المحيطة بمطار تعز خلال نوفمبر وديسمبر 2014.	144	48	39.

### الأسلحة

بعد استيلاء الحوثيين على صنعاء أطلقوا سراح المحتجزين الذين أشارت التقارير إلى ضلوعهم في تهريب الأسلحة الإيرانية في سفينة جيهان، بمن فيهم 8 يمنيين من أفراد الطاقم وعضوان من حزب الله وثلاثة من أفراد فيلق الحرس الثوري الإيراني من سجن في صنعاء.

● مستودعات الجيش هي المصدر الرئيس لتسليح الحوثي.	● الاستيلاء على مقدرات الجيش ومخازن الأسلحة بما فيها السلاح المتوسط والثقيل.	ويشكل الجيش اليمني مصدراً من مصادر الأسلحة في اليمن. فكثيراً ما نهب الحوثيون مخازن الحكومة خلال الحروب الست التي دارت بين عامي 2004 و2010. وفي الأونة الأخيرة نهبوا أيضاً أسلحة متوسطة وخفيفة وذخائر ومركبات مدرعة بما في ذلك دبابات استولوا عليها من اللواء المدرع 310 خلال معارك عمران، وفي صنعاء من مقر قيادة الجيش ووحدات الجيش التي تحمي المناطق المحيطة بمحطات التلفزيون.	150	51	40.
● يعزز الفقرة السابقة عن حجم المنهوبات ونوعيتها.	● الاستيلاء على مقدرات الجيش وبالذات السلاح الثقيل.	كشفت مصدر سري ذو نفوذ أن الحوثيين نهبوا في سبتمبر أثناء سيطرتهم على صنعاء 15 دبابة من مبنى التلفزيون و 30 دبابة من مقر الجيش إلى جانب عدد غير محدد من الأسلحة والذخائر والمركبات المدرعة.	هامش 83	51	41.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		<p>ووفقاً لما ذكره مسؤول يمني كبير، على الرغم من الاتهامات الحكومية المتعلقة بظلمة جمهورية إيران في هذه القضية، وما أعقب ذلك من إنكار كل من إيران والحوثيين أي علاقة لهما بالأمر، بعد استيلاء جماعة الحوثي على صنعاء في 21 سبتمبر 2014 فقد أطلق سراح المحتجزين الذين أشارت التقارير إلى ضلوعهم في الحادث بمن فيهم 8 يمنيين من أفراد الطاقم وعضوان من حزب الله وثلاثة من أفراد فيلق الحرس الثوري الإيراني من سجن في صنعاء في 25 سبتمبر.</p>	154	53	42

الأطفال والجنود					
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تأكيد بوقوع الانتهاكات وتكرارها.</li> <li>● تعدد شهود العيان ورؤية الأطفال في نقاط التفتيش في مقدمة الأدلة والبراهين على الانتهاكات الحوثية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم بحق الطفولة منها: تجنيد واستخدام الأطفال، وانتهاك اتفاقية حقوق الطفل.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● انتهاك للقانون الوطني.</li> </ul>	<p>أفاد عدة شهود عيان في النزاع المسلح في عمران وأحد المسؤولين الحكوميين بأن قوات الحوثي تجند الأطفال. ومن بين الأدلة التي جمعها الفريق توجد صور لأطفال مسلحين يزعم أنهم مرتبطون بقوات الحوثي. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير تحققت الأمم المتحدة في اليمن من عدة حوادث لأطفال يحملون أسلحة ويحرسون نقاط تفتيش، وهناك أيضاً حالات موثقة لأطفال أصيبوا أثناء أعمال القتال أفادوا بأنهم مرتبطون بالحوثيين. ويذكر تقرير رسمي عن أنشطة الحوثيين في عمران في الفترة بين 2 مايو و 2 يوليو 2014 أعده مكتب العمليات المشتركة لقوات الأمن في عمران أن الحوثيين يرغمون الأطفال على القتال، وأن الأسر التي لا ترسل أطفالها للقتال تجبر على دفع 20000 ريال يمني (93 دولار أمريكي)، ولا يزال بالإمكان رؤية هؤلاء الأطفال في نقاط التفتيش التي تديرها القوات الحكومية.</p>	156	53	43



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تجنيد واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة.</li> <li>● انتهاك اتفاقية حقوق الطفل.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي للإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● انتهاك للقانون الوطني.</li> </ul>	<p>وبعد استيلاء قوات الحوثيين على صنعاء في سبتمبر أبلغ شهود عيان أن جنوداً لم يبلغوا بعد سن 18 يتولون حراسة نقاط تفتيش ويستقلون مركبات عسكرية تقوم بدوريات في المدينة. ووفقاً لمصادر الفريق يرتبط هؤلاء الأطفال بقوات الحوثي وهم من أتباع اللجان الشعبية التي يقودها الحوثيون.</p>	157	54	44

### تنفيذ ورصد الجزاءات المالية والجزاءات المتصلة بالسفر المحددة الأهداف

1. الجزاءات المالية المحددة الأهداف

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
<p>● جهود كبيرة ومضنية بذلها الفريق حتى تكونت قناعاته بوجود إسهام جنائي بصوره المعروفة الثلاث مجتمعة كما هي معروفة في كثير من قوانين العالم وعند فقهاء القانون: «اتفاق - تحريض - مساعدة».</p> <p>وفي جرائم تفويض العملية السياسية وتعطيل الانتقال السياسي وتنفيذ الانقلاب وما تناسل منه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهي جرائم دمرت اليمن أرضاً وإنساناً.</p> <p>كما أشارت الفقرة إلى إدراج الشخصيات اليمينية الـ 3 في قائمة الجزاءات.</p>	<p>● اشتراك الحوثي / صالح الجنائي في: - تعطيل وإفشال الانتقال السياسي السلمي. - تفويض العملية السياسية. - اشتراك في التخطيط والتهيئة للانقضاض بالقوة على السلطة. «الانقلاب العسكري».</p>	<p>وقد ركز الفريق اهتمامه كثيراً في هذه الفترة على مسائل تتصل بتواطؤ الحوثيين وعلي صالح في الاستيلاء على عمران وصنعاء. وقد أسفرت تلك التحقيقات فيما بعد عن تقديم الفريق أربع حالات إلى اللجنة للنظر فيها. ويواصل الفريق إجراء تحقيق في حالتي شخصين من هؤلاء الأشخاص الأربعة من أجل زيادة تعزيز بيانات الحالات تلك. وفي 7 نوفمبر 2014 عقب إجراء بعدم الاعتراض اتخذ استجابة لاقتراح إحدى الدول الأعضاء أدرج الأفراد التالية أسماؤهم في القائمة بصفة أشخاص خاضعين للجزاءات: عبد الخالق الحوثي وعبدالله يحيى الحاكم وعلي صالح.</p>	180	62	45



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		ولم يتمكن الفريق حتى تاريخه من العثور على أي معلومات تتعلق بحيازة أي أصول مملوكة لعبد الخالق الحوثي أو عبدالله يحيى الحاكم يمكن أن تسري عليها تدابير تجميد الأصول أو بأماكن وجود تلك الأصول. بل إن العديد من المحاورين أبلغوا الفريق بعدم احتمال أن يكون لتدابير الجزاءات بما فيها حظر السفر أي تأثير على هذين الشخصين لأنهما لا يملكان أي أصول ولأنهما لا يسافران. ومع ذلك فإن الفريق سيواصل تحقيقاته.	181	62	.46

## تقرير العام ٢٠١٥

في عام ٢٠١٥ لاحظ فريق الخبراء حدوث اندماج متزايد بين قوات الحوثيين وما تبقى من الوحدات العسكرية المتخصصة التي كانت تخضع للرئيس السابق علي صالح وأسرته، ويعتقد الفريق أن قوات الحوثيين وصالح تشكل جماعة مسلحة مختلطة جديدة متجذرة في طبقات النخبة الاجتماعية التقليدية في الشمال.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	٣
● استمرار الانقلابيين في التمرد على الشرعية الدولية.	● امتناع عن القيام بواجب «التعاون مع فريق الخبراء»، بموجب قرار مجلس الأمن.	وقد اضطلع الفريق بزيارة ١٦ بلداً منذ تعيينه، واجتمع في المملكة العربية السعودية برئيس اليمن عبد ربه منصور هادي منصور وبمسؤولين آخرين في الحكومة اليمنية الشرعية. وأجرى الفريق عدة محاولات للسفر إلى اليمن، ولكن المسؤولين في وزارة الخارجية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، الذين وافقوا في البداية على استقبال الفريق، لم يمنحوه إنذاراً نهائياً بدخول البلد.	موجز	2	1.
● إصرار على المضي في السيطرة على مؤسسات الدولة، «استكمال الانقلاب».	● استكمال عملية السيطرة على السلطة. ● تفويض مؤسسات الدولة. ● إنشاء سلطات وهيئات انقلابية غير دستورية وغير قانونية.	ولاحظ الفريق أن الحوثيين، الذين يعملون بالتحالف مع التنظيم السياسي التابع لهم وهو تنظيم أنصار الله ما فتئوا يستولون تدريجياً على مؤسسات الدولة فتسببوا بذلك في الأزمة الحالية. وبموجب إعلان دستوري صادر في ٦ فبراير ٢٠١٥ قام تنظيم أنصار الله بإنشاء هيئات تضطلع بالمسؤوليات التي تقع حصراً ضمن صلاحيات الحكومة الشرعية في اليمن.	موجز	2	2.

<p>● الفريق يجزم بمسؤولية الحوثيين وصالح عن الانقلاب، وتطور العلاقة بين الطرفين وارتقاؤها إلى حد الاندماج وتشكيل جماعة متجنزة في طبقات النخبة الاجتماعية التقليدية في الشمال.</p>	<p>● الإسهام الجنائي في الانقلاب العسكري بين طرفيه «جرائم مستمرة».</p>	<p>وفي عام ٢٠١٥ لاحظ الفريق حدوث اندماج متزايد بين قوات الحوثيين وما تبقى من الوحدات العسكرية المتخصصة التي كانت تخضع سابقاً لإمرة الرئيس السابق علي صالح وأسرته. ويعتقد الفريق أن قوات الحوثيين وصالح تشكل جماعة مسلحة مختلطة جديدة متجنزة في طبقات النخبة الاجتماعية التقليدية في الشمال.</p> <p>وفي مقابل ذلك تظل تركيبة قوات المقاومة محلية في معظمها، وتعكس أوضاعاً اجتماعية وألويات سياسية محددة في المناطق المتنازع عليها.</p>	<p>3. 2 موجز</p>
<p>● الجزم والقطع بـ: وجود منهجية راسخة بتسليم الجيش وأسلحته لقوات الحوثيين/صالح.</p> <p>– قناعة الفريق ولجنة الجزاءات بمسؤولية علي عبدالله صالح وعبدالمك الحوثي عن الفعل واستمراره «الانقلاب – الحرب انتهاك القرار ٢٢١٦»، وأن التشكيل الجديد يعمل بالنيابة عنهما.</p>	<p>● تعتمد إضعاف القوات المسلحة، «إضعاف قوة الدفاع».</p> <p>● انتهاك قرارات مجلس الأمن الدولي.</p>	<p>ولاحظ الفريق وجود نمط راسخ في تحويل الأسلحة والدعم العسكري من جانب وحدات نظامية تابعة للجيش اليمني إلى قوات الحوثيين وصالح، وهي تعمل بالنيابة عن شخصين حددتهما اللجنة باعتبارهما ينتهكان القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) ويتوجيه منهما، وهما: عبدالمك الحوثي وعلي صالح.</p>	<p>4. 3 موجز</p>

<p>– ضبط الشحنة – تفتيشها – نتيجة التفتيش – تثبت صحة التهمة – عزز التهمة وأكدها بظهور الحوثيين في وسائل الإعلام وبحوزتهم سلاح يحمل نفس الخصائص للسلاح المضبوط.</p>	<p>● الشراكة الجنائية لإيران في الحرب.</p> <p>ويعتقد الفريق أن شبكات راسخة في مجال تهريب الأسلحة يعود نشوؤها إلى ما قبل اندلاع النزاع الحالي، لا تزال تواصل أنشطتها في عام ٢٠١٥ وتستغل الفرص الناجمة عن تفكيك الوحدات العسكرية وانتشار الجماعات والمليشيات المسلحة. ويعكف الفريق حالياً على التحقيق في قضية تتعلق بنقل محتمل للقذائف الموجهة المضادة للدبابات إلى قوات الحوثيين وصالح. وذلك في أعقاب مصادرة شحنة من الأسلحة المحملة على متن مركب شراعي قبالة ساحل عمان في ٢٥ سبتمبر. وقام الفريق بعملية تفتيش شملت الصواريخ والمعدات المرتبطة بها الموجودة حالياً تحت عهدة الولايات المتحدة الأمريكية، ولاحظ أن منشأها هو جمهورية إيران وأن لها خصائص مماثلة لتلك التي بدأت تظهر بحوزة الحوثيين عبر وسائط الإعلام في أغسطس.</p>	<p>5. 3 موجز</p>
<p>● تبيد مقدرات البلاد في الحرب على الدولة والشعب في اليمن.</p>	<p>وحدد الفريق بعض مصادر الإيرادات التي تستخدمها قوات الحوثيين وصالح من أجل تمويل العمليات العسكرية.</p>	<p>6. 4 موجز</p>

أولاً: معلومات أساسية

أ- الولاية والتعيين

<p>● عرض جهود الفريق وبعض نتائجه.</p>	<p>واصل الفريق رصد تنفيذ تجريد الأصول وحظر السفر والحضر المحدد الأهداف المفروض على توريد الأسلحة. وفي وقت تقديم هذا التقرير، كانت القائمة التي وضعتها اللجنة وتتولى تعهدها تضم الأسماء التالية: عبد الله يحيى الحاكم وعبدالمك الحوثي وعبدالخالق الحوثي وأحمد علي عبدالله صالح وعلي عبد الله صالح.</p>	<p>7. 10 6</p>
---------------------------------------	---	----------------

استولى الحوثيون على قصر الرئاسة والوزارات والمؤسسات الحكومية الرئيسية، ووضعوا الرئيس هادي وأعضاء مكتبه قيد الإقامة الجبرية. وبعد ثلاثة أيام استقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، خالد بحاح، ومجلس الوزراء، عقب ضغوط من الحوثيين لتأمين قرارات رئاسية لصالحهم، بما في ذلك ترشيحات لمناصب رئيسية.

فر الرئيس هادي إلى عدن في 21 فبراير. وفي 19 مارس، قامت طائرة مقاتلة تابعة للقوات الجوية اليمنية، بأوامر (حوثية) من صنعاء بقصف المطار في عدن وشن غارات جوية على القصر الرئاسي هناك، حيث كان الرئيس يقيم آنذاك.

- |  |  |   |                 |
|--|--|---|-----------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>● ميز الفريق بين: الحوثيين: الجماعة المسلحة.</li> <li>● أنصار الله: التنظيم السياسي المنتسب لها.</li> <li>● التمييز بين المكونين له دلالات، ويترتب عليه نتائج بحاجة إلى مزيد من البحث.</li> <li>● ضبط تأسيس أنصار الله في العام ٢٠١١ خلال المظاهرات.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>● تواصلت الجرائم بعد الانقلاب العسكري وزادت انتهاكات حقوق الإنسان.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>● بحلول وقت صدور التقرير السابق للفريق في ٢٠ فبراير ٢٠١٥ كان الحوثيون، وهم جماعة مسلحة من محافظة صعدة تعمل بالتحالف مع التنظيم السياسي المنتسب لها، (أنصار الله)، قد سيطروا بالفعل على المؤسسات والخدمات التابعة للحكومة الشرعية في اليمن. وعقب استيلاء الحوثيين و(أنصار الله) على صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤ وقيامهما لاحقاً بتوقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية مع الرئيس، قاما بإحكام سيطرتهمما بحكم الواقع على الوزارات الحكومية. وقد تأسست حركة أنصار الله في عام ٢٠١١ خلال المظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت في الشوارع وتسببت في إنهاء رئاسة علي عبد الله صالح، وأصبح اسمها منذ ذلك الحين يستخدم كمرادف لحركة الحوثيين ككل.</li> </ul> | <p>20 14 .8</p> |
|--|--|---|-----------------|

<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاعتراض على بند في مشروع دستور لا يبرر اللجوء للعنف، وإيقاف العملية السياسية.</li> <li>● الانفراد بالرأي ومحاولة فرضه بالقوة يدل على رغبة الإملاء على باقي المكونات والديكتاتورية التي تعتمد على القوة.</li> <li>● اختطاف الحوثيين لمدير مكتب رئاسة الدولة يؤكد فشلهم وعجزهم عن الممارسة السياسية، ورفضهم للحوار كثقافة وممارسة. - ثقافتهم التي تمجد العنف وتدعو لممارسته كسبيل وحيد للتعامل مع الآخر.</li> <li>- المضي في استكمال الخطوات الأخيرة للانقلاب، مما أدى إلى:             <ol style="list-style-type: none"> <li>١- إغلاق باب الحوار.</li> <li>٢- اندلاع الحرب.</li> <li>٣- فتح الباب أمام التدخلات الإقليمية والدولية.</li> </ol> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرقلة العملية السياسية وتعطيلها بالمخالفة لقرارات مجلس الأمن.</li> <li>● جرائم اختطاف واحتجاز تعسفي لكبار قيادات الدولة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وفي يناير ٢٠١٥، أعرب الحوثيون بصورة انفرادية عن اعتراضهم على بند في مشروع الدستور الجديد ينص على تقسيم اليمن إلى اتحاد مؤلف من ست مناطق، وذلك باختطاف أحمد عوض بن مبارك، مدير مكتب الرئيس وفي ١٩ يناير، استولى الحوثيون على قصر الرئاسة والوزارات والمؤسسات الحكومية الرئيسية، ووضعوا الرئيس وبعض أعضاء مكتبه قيد الإقامة الجبرية. وبعد ثلاثة أيام من ذلك، استقال الرئيس ورئيس الوزراء، خالد بحاح، ومجلس الوزراء، عقب ضغوط من الحوثيين لتأمين قرارات رئاسية لصالحهم، بما في ذلك ترشيحات لمناصب رئيسية.</p>	<p>21</p>	<p>14</p>	<p>9.</p>
--	--	---	-----------	-----------	-----------

<p>● ذكر الفريق: – إخفاق الحوثيين في التعامل مع المبعوث الأممي والمنظمة الدولية. – تكويتهم لمسمى اللجنة الثورية ومنحها وصف أعلى سلطة في الدولة. – مثلت الخطوة الدليل المكتوب على انقلاب الحوثيين والاستيلاء على السلطة.</p>	<p>● تقويض مؤسسات الدولة ونهب ممتلكاتها بالقوة المسلحة. «جريمة مستمرة».</p>	<p>واستمرت الأزمة بسبب إخفاق حركة أنصار الله في التعاون بحسن نية مع المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، جمال بن عمر، أثناء المحادثات المعقودة في فندق موفنبيك في صنعاء. وفي ٦ فبراير، أصدرت حركة أنصار الله إعلاناً دستورياً لإنشاء هيئة جديدة هي اللجنة الثورية، بوصفها أعلى سلطة مسؤولة عن تسيير شؤون الدولة. وبموجب المادة ١١ من الإعلان، تكلف اللجنة الثورية باتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لحماية سيادة الدولة، وكفالة أمنها واستقرارها، وحماية حقوق السكان وحررياتهم.</p>	22	14	.10
---	---	---	----	----	-----

<p>● كشف الفريق دور مسمى اللجنة الثورية ورئيسها محمد علي الحوثي.</p>	<p>● تطورات الانقلاب وإحكام السيطرة على المؤسسات.</p>	<p>في هذا التقرير، تشير عبارة “أنصار الله” إلى العنصر السياسي والأيدولوجي لحركة الحوثيين، بينما تشير كلمة “الحوثيون” إلى الجماعة المسلحة.</p>	هامش 2	14	.11
--	---	---	-----------	----	-----

<p>● كشف الفريق دور مسمى اللجنة الثورية ورئيسها محمد علي الحوثي.</p>	<p>● تطورات الانقلاب وإحكام السيطرة على المؤسسات.</p>	<p>وأحكمت اللجنة الثورية، التي تعمل تحت إشراف عبد الملك الحوثي ووفقاً لتوجيهاته، سيطرتها على زمام المؤسسات الحكومية اليمنية. ورشحت حركة أنصار الله محمد علي الحوثي، الذي اضطلع بدور رئيسي في الاستيلاء على صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤ ليرأس اللجنة، التي تتحكم في الوزارات والخدمات الإدارية والمؤسسات الحكومية الرئيسية في العاصمة والمحافظات الخاضعة لسيطرتها بواسطة الفروع الثورية التي يرأسها مندوبو حركة أنصار الله.</p>	23	15	.12
--	---	---	----	----	-----

<p>● ذكر الفريق أن: - ضرب الطائرات للقصر الرئاسي ومطار عدن يوم ١٩ مارس. - توغل الحوثي وصالح باتجاه عدن عبر القوات البرية. - إسناد حليفهما السقاف من داخل عدن. - الحلقة الأشد عنفا وهي الفعل المسلح بداية الحرب يوم ١٩ مارس. ● هنا تصحيح لخطأ فادح، وهو التأريخ للحرب في يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥، وفيه تحميل مسؤولية إشعال فتيل الحرب للتحالف العربي، بينما الحقيقة أن تحالف الحوثي/صالح هو الذي استخدم الطيران بداية وأشعل فتيل الحرب وبالتالي يتحمل مسؤوليتها وكل أوزارها.</p>	<p>● «تدشين الحرب الشاملة» بعد مواصلة اجتياح المحافظات في الوسط والجنوب. ● «إضعاف قوات الدفاع»، ومحاولة تصفية رئيس الجمهورية.</p>	<p>فر الرئيس إلى عدن في ٢١ فبراير. وفي ١٩ مارس، قامت طائرة مقاتلة تابعة للقوات الجوية اليمنية، بأوامر من صنعاء بقصف المطار في عدن وشن غارات جوية على القصر الرئاسي هناك، حيث كان الرئيس يقيم آنذاك. وخلال الأسبوع التالي تقدم الحوثيون والوحدات العسكرية المتحالفة معهم والمرتبطة بصالح باتجاه عدن تدعمهم قوات العمليات الخاصة في عدن بقيادة العميد عبد الحافظ السقاف وهو من الموالين لصالح.</p>	25	15	.13
--	---	--	----	----	-----

<p>● طلب الرئيس هادي من دول الخليج العربي ومن الجامعة العربية التدخل، وفق ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.</p>	<p>واشتدت حدة الاقتتال الداخلي في عدن عندما اتخذ الحوثيون والقوات الموالية لصالح تدابير عدائية ضد الرئيس، كانت تهدف على الأرجح إلى الحيلولة دون إعلان عدن عاصمة مؤقتة لليمن. وفي ٢٤ مارس، وجه الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، بالنيابة عن الرئيس، أشار فيها إلى أن الرئيس كان قد طلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية تقديم دعم فوري، بكل الوسائل والتدابير اللازمة بما فيها التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من عدوان الحوثيين المستمر.</p>	26	15	.14
---	--	----	----	-----



		وفي الفترة من أواخر مارس إلى مطلع أغسطس، كانت عدن مسرحاً لاشتباكات عنيفة بين قوات الحوثيين وصالح من جهة، والمقاومة المحلية من جهة أخرى.	28	16	.15
		فقد الرئيس، منذ أن غادر عدن في مارس، سيطرته على الأجهزة الأمنية والإدارية في جميع أرجاء اليمن؛ وغادر العديد من وزراء الحكومة صنعاء، وظل وزير الدفاع، اللواء محمود الصبيحي، رهن الحبس الانفرادي لدى قوات الحوثيين وصالح.	29	16	.16
● المشاركة الفعلية من قبل الرئيس السابق في إدارة السلطة الانقلابية ودعمها.	● إنشاء مؤسسة انقلابية جديدة غير شرعية وغير قانونية. ● تأكيد الإسهام الجنائي للرئيس السابق في تنفيذ العملية الانقلابية.	وفي ٧ فبراير، قامت اللجنة الثورية بتعيين لجنة أمنية لإدارة المسائل العسكرية والأمنية وتتألف هذه اللجنة في معظمها من أفراد حوثيين بمن فيهم يوسف حسن المداني وهو أحد القادة البارزين في حركة الحوثيين؛ وعبد الله يحيى الحاكم؛ وطه حسن المداني، الذي يصفه بعض اليمنيين بأنه خبير عسكري بارز من الحوثيين؛ والعقيد زكريا الشامي، الموالي للحوثيين والذي عينه الرئيس بالإكراه نائباً لرئيس أركان الجيش اليمني في أعقاب التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية. وتضم اللجنة أيضاً ضباط جيش موالين لصالح من وحدات متخصصة، لدى الفريق من الأسباب ما يدفعه للاعتقاد بأنهم يزودون الحوثيين بالدعم التقني المتخصص.	30	17	.17

وأنشأت اللجنة الثورية أيضا كيانات • عرض تفاصيل أخرى تجب الهيئات الدستورية تطورات العملية القائمة. ويرأس اللواء يحيى الشامي الانقلابية. لجنة معنية بإدارة الطوارئ، وهو أحد زعماء حركة أنصار الله ومحافظ صعدة السابق ووالد العقيد زكريا الشامي عضو اللجنة الأمنية. وأنشأت اللجنة الثورية أيضا لجنة للرقابة وعينت على رأسها علي العماد، أحد زعماء حركة أنصار الله، ليتولى المسؤولية عن اللجنة الرقابية العليا وهيئة مكافحة الفساد اللتين أنشئتتا في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني ولم يبدأ تشغيلهما بعد. وفي ضوء التقارير والمقابلات الإعلامية يجري الفريق حاليا تحقيقات في مزاعم تتعلق بتصرفات تقوم بها هاتان الهيئتان تستهدف الشركات ودوائر الأعمال التي تعتبر منافسة للشركات المالية لصالح والحوثيين، ويتهم ناشطون علي العماد وحركة أنصار الله بإلغاء الضوابط المفروضة على قطاع توزيع الوقود لتمكين السوق السوداء الواقعة تحت سيطرتهما من الازدهار.

31 17 .18

	<p>• تطورات سياسية تمثلت في مفاوضات جنيف.</p>	<p>وفشلت الجولة الأولى من مشاورات جنيف بسبب خلافات شكلية؛ إذ لم يوافق الرئيس على المشاورات إلا على أساس أن يجتمع المندوبون الحكوميون من الرياض مع حركة الحوثيين باعتبارها جماعة مسلحة. ومن جهة أخرى، أصرت حركة أنصار الله على المشاركة باعتبارها حزباً سياسياً إلى جانب الأحزاب السياسية الأخرى التي شاركت في التفاوض على اتفاق السلم والشراكة الوطنية في سبتمبر ٢٠١٤، وفي المحادثات اللاحقة التي عقدت في فندق موفينيك في الفترة من يناير إلى مارس برعاية المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ورفضت حركة أنصار الله تأكيد مشاركتها ما لم يقبل المبعوث الخاص ترتيب المشاورات على ذلك النحو.</p>	<p>35</p>	<p>18</p>	<p>.19</p>
--	---	---	-----------	-----------	------------



الجماعات المسلحة

في الفترة الممتدة بين عامي 2004 و 2010 قادت أسرة الحوثي تمرداً في المرتفعات الشمالية ضد القوات العسكرية الموالية لأكبر جنرال في عهد صالح، علي محسن الأحمر.

<ul style="list-style-type: none"> <li>● تتبع تاريخي لوسائل الحوثيين في العمل الجماهيري.</li> <li>● التداخل الكبير بين الحوثيين وشبكات المحسوبية التابعة لصالح.</li> </ul>	<p>في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠ قادت أسرة الحوثي تمرداً على فترات متقطعة في المرتفعات الشمالية ضد القوات العسكرية الموالية لأكبر جنرال في عهد صالح علي محسن الأحمر. ونتيجةً لذلك، يملك القادة الحوثيون والعديد من أنصارهم الرئيسيين خبرة واسعة في حرب العصابات؛ تحركهم همّة عالية وقناعة أيديولوجية قوية وتربطهم الهوية الجماعية وأواصر الولاء في ساحة القتال. وقامت نواة تلك القوة القتالية في وقت لاحق بتشكيل تحالفات مع القبائل والأسر المتعاطفة معها في محافظتي عمران وصنعاء وعلى هذا الصعيد، وهناك قدر كبير من التداخل بين الحلفاء الحوثيين والمستفيدين من شبكات المحسوبية الدائمة لصالح.</p>	42	21	.23
--	--	----	----	-----

- تفاصيل لوسائل عمل الحوثيين وطرقهم في العمل وسط المجتمع.

ومنذ عام ٢٠١٤، قام الحوثيون بتوسيع نطاق النموذج خارج محافظتي عمران وصنعاء من خلال إقامة تحالفات مع القبائل والأسر المتعاطفة معهم في المرتفعات الوسطى وأطراف الصحراء، والتي ترى، وفقاً لحساباتها أن مصالحها - في مواجهة منافسيها المحليين - ستستفيد من إقامة تحالف مع الحوثيين، ويوفر الحوثيون التدريب الأساسي مقابل الحصول على نسبة محددة من المقاتلين - تعرف أيضاً باسم «اللجان الشعبية»- ويوظدون تحالفاتهم من خلال الموافقة على حماية المصالح المالية لحلفائهم. ويمكن هذا الترتيب الحوثيين من نشر أعداد صغيرة من قدامى المقاتلين في صفوفهم من أجل قيادة كل جبهة جديدة، والقيام بفعالية بإسناد المهام الروتينية، من قبيل إدارة نقاط التفتيش، إلى الحلفاء المحليين العارفين بالشؤون المحلية.

24. 21 43

<ul style="list-style-type: none"> <li>● استمرار صالح وأتباعه في الإسهام الجنائي بتعطيل العملية السياسية والانقلاب والحرب.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● المساهمة الجنائية لصالح وأتباعه في الانقلاب، «مساهمة سابقة ولاحقة».</li> </ul>	<p>ورغم التغييرات المؤسسية، بقي في الساحة العديد من الشبكات الخاصة الموالية لصالح، وظل البعض ممن تركوا مناصبهم الرسمية يمارسون سلطة غير رسمية. ففي مقابلة مع قناة الميادين في أكتوبر قال صالح إنه لم يعد يتحكم في الجيش، ولكنه يحافظ على علاقات مع بعض كبار الضباط. وأبلغت عدة مصادر سرية الفريق بأن صالح يزود الحوثيين بسبل الاتصال بأفراد داخل شبكته الشخصية يملكون معلومات مفيدة، مثل المعارف التقنية المتعلقة بالأسلحة المتقدمة أو خدمات الدعم أو المعارف المحلية المتخصصة. ولدى صالح أيضاً صلات واسعة بالعديد من القبائل الشمالية التي توفر الجنود للمشاركة في القتال الدائر حالياً.</p>	<p>47</p>	<p>22</p>	<p>25.</p>
---	---	---	-----------	-----------	------------

- وفي عام ٢٠١٥، لاحظ الفريق زيادة درجة الاندماج بين قوات الحوثيين وما تبقى من الوحدات العسكرية التي كانت تخضع سابقاً لإمارة صالح ويرى الفريق أن قوات الحوثيين وصالح تشكل جماعة مسلحة مختلطة جديدة، متجذرة في الشبكة التقليدية لطبقات النخبة في الشمال. وأسرة الحوثي تتمتع بمركز محترم باعتبارها من «الأسياء». أي أنهم يزعمون الانحدار مباشرة من سلالة النبي محمد - وتدعم إعادة إحياء المذهب الشيعي الزيدي الذي هو المذهب الديني التقليدي للسكان الأصليين في المرتفعات الشمالية، وفي ستينيات القرن الماضي أدت الثورة والحرب الأهلية إلى الإطاحة بحكم الإمام الزيدي لتحل محله جمهورية عسكرية وهو ما أضعف طبقة الأسياد بوصفها أرستقراطية سياسية، وساهم في النهوض بالمصالح التجارية والسياسية للقبايل. وليس لأفراد أسرة صالح مركز «أسياد»، وعلى الرغم من إرثها الزيدي، لم يحكم صالح أبداً باعتباره نصيراً للصحة الزيدية.
- تتبع للتطورات العسكرية وتحالف الحوثي وصالح. ● تحليل سياسي/اجتماعي. ● التغيير الذي أحدثته الثورة اليمنية سبتمبر ١٩٦٢.
- جهود الفريق في البحث والتنقيب عن المعلومة وإخضاعها للتحليل للوصول إلى نتائج مؤكدة. ما ورد في هذه الفقرة يثبت:
- تماهي الرئيس السابق صالح وقواته وإمكاناته مع الحوثيين حتى تشكلت منهما جماعة مسلحة مختلطة جديدة.
- لقد ذابت وتلاشت الحدود والفواصل بين الحوثي/صالح حتى اندمجا وتشكل منهما كيان واحد جديد.
- الكيان المسلح الجديد متجذر في الشبكة التقليدية لطبقات النخبة في الشمال.



<p>● التقاء الكيان الجديد مع طبقة ضباط «المناطق المحيطة بصنعاء» الذين: - استفادوا من امتيازات كثيرة أثناء رئاسة صالح. - قاموا بمحاولة إعادة هيكلة الجيش ٢٠١٢ - ٢٠١٤. - لديهم الرغبة في استمرار التفرد بالسيطرة، وهو من أهم أسرار التوحد الذي أعقب الاندماج وأورث مقاومة التغيير.</p>	<p>● تتبع للتطورات وتحليل سياسي/اجتماعي.</p>	<p>وبالتالي، يخدم التحالف الحالي بين أنبأع صالح والحوثيين كلا من مصالح أنصار الصحة الزيدية والأسبدي، يمثلها الحوثيون من جهة والمصلحة الذاتية الجبلية لأسرة صالح باعتبارهما معاً فصيلاً واحداً قوياً من النخبة - هو في جوهره من البطون ذات الأساس الأسري - يتنافس مع فصائل أخرى في إطار الجمهورية الحديثة. وإضافة إلى ذلك تخدم الجماعة المسلحة المختلطة الجديدة التي نشأت عن هذا التحالف العملي أيضاً المصلحة الذاتية للعديد داخل طبقة ضباط الشمال، المستقدمين أساساً من المناطق المحيطة بصنعاء، والذين استفادوا من امتيازات كثيرة أثناء فترة رئاسة صالح وقاموا بمحاولة إعادة هيكلة الجيش في الفترة بين العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٤.</p>	48	23	.27
<p>● نتحفظ على القول بأن الغالبية العظمى من السكان من الطائفة الشيعية الزيدية لعدم دقتها.</p>		<p>وتشكل الأراضي الواقعة تحت السيطرة المشتركة لقوات الحوثيين وصالح - أي المرتفعات الشمالية الخصبية المحاذية للساحل الغربي، ومنطقة تهامة الساحلية الغربية بما في ذلك موانئ على البحر الأحمر: الحديدية، والمخا، والصليف - أقل من نصف مساحة الأراضي اليمنية، لكنها تشمل معظم السكان. وتحتدر الغالبية العظمى من سكان هذه المناطق من طائفة الشيعة الزيدية. ولأتباع صالح خبرة أكبر في السيطرة على المناطق الحضرية، في حين يبدي الحوثيون استعداداً أفضل للقتال في المناطق الجبلية.</p>	49	23	.28
<p>● توصيف أي مرحلي.</p>		<p>وقبل انسحاب قوات الحوثيين وصالح من عدن في يوليو، اتخذت المقاومة شكل ميليشيات منتشرة في الأحياء السكنية، تتألف في معظمها من منطوعين مدنيين، يقاتلون إلى جانب ضباط عسكريين سابقين ذوي أصول جنوبية وضباط عسكريين متقاعد من جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً.</p>	51	24	.29

- يتحمل الحوثي/صالح مسؤولية:
  - دفع السلفيين للتخلي عن سلميهم وحمل السلاح.
  - إنكفاء نزعة التطرف لدى من كانوا معتدلين.

وحدد الفريق اتجاهاً جديداً في تعبئة الجماعات السلفية المسلحة، ولا سيما في المناطق الحضرية التي تسيطر عليها المقاومة مثل عدن وتعز إذ عزت مصادر من المجتمع المدني لها اتصال بالفريق تعبئة السلفيين إلى تصور مفاده فشل الأحزاب السياسية القائمة وافقار المؤسسات السياسية الرسمية للشريعة؛ وفي نفس الوقت، أدى عدوان قوات الحوثيين وصالح إلى إنكفاء نزعة التطرف لدى العديد من الجماعات السلفية المهادنة في السابق، وذلك لاعتبارات طائفية. وقد أدى إغلاق الحوثيين لدار الحديث (دماج)، وهي مؤسسة تعليمية سلفية في محافظة صعدة إلى عودة العديد من السكان إلى ديارهم، حيث قام بعضهم في وقت لاحق بحمل السلاح ضد قوات الحوثيين وصالح في مناطق منها على سبيل المثال تعز وعدن.

30. 24 52

<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدوان الحوثيين / صالح أدى إلى تحول السلفيين من المهادنة إلى المواجهة، ومن الاعتدال إلى حمل السلاح.</li> </ul>		<p>وتعود جذور الجماعات السلفية المعاصرة إلى انتشار المراكز السلفية، المعروفة بالمعاهد العلمية برعاية من الحكومة، خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، ومن بينها دار الحديث؛ وكانت معظم هذه المؤسسات «مهادنة»، أو غير سياسية. إلا أن العديد من الجماعات السلفية اكتسبت خصائص جديدة نتيجة للنزاع الحالي، فأصبحت أكثر تطرفاً في مواجهة هجمات قوات الحوثيين وصالح على المناطق المدنية، وتمكن الدعاة السلفيون من حشد أنصار محليين من خلال المساجد.</p>	53	25	31
--	--	---	----	----	----



	<p>● رصد تطورات الهجوم الحوثي على عدن وتعز.</p>	<p>وفي الفترة الممتدة من أواخر مارس إلى يوليو سيطرت قوات الحوثيين وصالح على الطريقين الرئيسيين المؤديين إلى عدن، وهما: الطريق الرئيسية رقم ١ التي تتجه شمالاً نحو تعز وصنعاء، والطريق الرئيسية رقم ٢ التي تتجه غرباً نحو مضيق باب المندب. وسيطرت تلك القوات أيضاً على جبل شمسان وهو مرتفع محصن يطل على أحياء كريتر والتواهي والمعلا، بالإضافة إلى سيطرتها على المطار والميناء التاريخي.</p>	63	28	.32
	<p>● رصد وعرض هزيمة الحوثيين في عدن.</p>	<p>ومنذ انسحاب قوات الحوثيين وصالح في يوليو ونظراً لعدم وجود جهاز دولة فعال لإرساء القانون والنظام، بدأت بعض الميليشيات المحلية تتولى مهام حفظ الأمن، وتحديث مصادر كان الفريق على اتصال معها عن نشوب صراع على النفوذ فيما بين الفصائل الحراكية وجماعات مسلحة أخرى تتنافس على التمويل الخارجي والخطوة السياسية.</p>	64	28	.33
<p>● تحتفظ على الفقرة لعدم دقتها فقد تغيرت المعادلة بتغير الواقع الذي صنعه يوم ١٦ أغسطس ٢٠١٥.</p>		<p>وبحلول نهاية عام ٢٠١٥ كانت قوات المقاومة مرابطة في ٣ من أحياء المدينة وعددها ٢٣ حياً؛ بينما كانت الأحياء المتبقية تحت سيطرة قوات الحوثيين وصالح، بما فيها ضواحي مدينة تعز.</p>	65	29	.34
	<p>● عرض تطورات.</p>	<p>واستولت قوات الحوثيين وصالح على المنشآت الرئيسية في مدينة تعز في منتصف مارس أثناء زحفها نحو الجنوب متوجهة من صنعاء إلى عدن. وبعد انسحاب القوات من عدن أصبحت تعز الجبهة الجديدة لصد زحف قوات المقاومة المدعومة من التحالف نحو الشمال.</p>	66	29	.35

وبحلول نهاية عام ٢٠١٥ كان قد أصبح لقوات المقاومة وجود في وسط المدينة، في حين كانت قوات الحوثيين وصالح تسيطر على المرتفعات الاستراتيجية في التلال المحيطة بها من الجهة الشمالية، وكان خط المواجهة الرئيسي يقع في حي صلاح، حيث كانت قوات الحوثيين وصالح تسيطر على رأس ساحلي يطل على القلب التجاري للمدينة. وكان الطريقان الرئيسيان المؤديان إلى المنطقة الحضرية الكبرى هما أيضاً تحت سيطرة قوات الحوثيين وصالح.

68 29 .36

	<p>● عرض تطورات.</p>	<p>وبسبب التضاريس الجبلية للمدينة، لا توجد طريق رئيسية تؤدي إلى جنوب مدينة تعز. بل يتقاطع طريقان محليان مع الطريق الرئيسية رقم ١ على بعد مسافة تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ كيلومترا جنوب تعز. ومكّن التوازن العسكري قوات الحوثيين وصالح من قصف وسط المدينة من مواقع استراتيجية توجد على التلال الشمالية، ومن فرض حصار شبه كامل على السلع التجارية والإمدادات الإنسانية نتيجة لسيطرتها على طرق الإمداد الرئيسية.</p>	69	30	.37
	<p>● عرض تطورات.</p>	<p>وفي أكتوبر ونوفمبر علم الفريق من مصادر محلية تزايد أعداد الحوثيين المرابطين إلى جانب قوات صالح في تعز. واعتبرت مصادر محلية أن الزيارة التي قام بها عبدالله يحيى الحاكم ومحمد علي الحوثي إلى تعز في أكتوبر تشكل أيضاً مؤشراً على أن الحصار يحظى بدعم قيادة أنصار الله.</p>	70	30	.38



<p>● نتحفظ على الفقرة بل ننفذها تماماً لأن الحوثيين لم يوجه سلاحه نحو الجماعات المتطرفة إطلاقاً.</p> <p>● همه كان وما يزال محصوراً في مواجهة الشرعية ولا يهتم بسواها لأنه: - يستفيد من بقاء المتطرفين لتبرير انقلابه وحربه، وتضليل المجتمع الدولي وإيهامه باشتراكه في الحرب على الإرهاب وحقيقة الأمر أنه لا يتجاوز الموقف الإعلامي.</p>		<p>تقع مدينة مأرب، وهي عاصمة محافظة مأرب، على بعد ١٧٠ كيلومتراً تقريباً شرق صنعاء عن طريق البر على الطريق الرئيسية التي تربط بين صنعاء غرباً وحضرموت شرقاً. وتوجد بمأرب المحطات الرئيسية لتوليد الكهرباء بالبلد، وكذلك البنى التحتية الأساسية للنفط والغاز، بما فيها مواقع الاستخراج وأنابيب التصدير ومحطة صغيرة للتكرير. ويتمركز الحوثيون في الجبال الغربية في مأرب منذ عام ٢٠١٤. وفي سبتمبر أسفرت غارة بقذائف تسليحية عن مقتل ما يزيد على ٤٠ جندياً من قوات التحالف البرية المرابطة في مأرب، ومنهم جنود من الإمارات العربية المتحدة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥ تحول خط المواجهة إلى سفوح التلال الغربية في صرواح.</p>	71	30	.39
---	--	---	----	----	-----

### الأسلحة وتنفيذ حظر توريد الأسلحة

رصد تنفيذ الحظر					
		<p>فرض التحالف حصاراً بحرياً وجوياً على المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح في إطار نظام تفتيش يفرض على السفن والطائرات الحصول على تصاريح من لجنة الإخلاء والعمليات الإنسانية التابعة لوزارة الدفاع السعودية بالرياض.</p>	72	30	.40
<p>● انتهاك القرارات الدولية المتعلقة بحظر توريد الأسلحة.</p>		<p>ويعتزم الفريق الاستناد إلى الأساس المرجعي لتحديد منظومات الأسلحة الجديدة التي لوحظت في حوزة قوات الحوثيين وصالح والتي لم يسبق أن أبلغت عنها دولة من الدول الأعضاء. وسيعتبر الفريق أن هذه الأسلحة ربما أدخلت إلى اليمن في انتهاك للحظر المفروض.</p>	73	31	.41

تهريب الأسلحة، ومصادرة صواريخ مضادة للدبابات

	<p>● انتهاك القرارات الدولية المتعلقة بحظر توريد الأسلحة.</p>	<p>ومن المرجح أن تكون شبكات التهريب الناشطة حالياً قد بدأت تورده، لفائدة قوات الحوثيين وصالح، أسلحة فتاكة يسهل نقلها للغاية في شكل صواريخ موجهة مضادة للدبابات.</p>	77	32	.42
<p>● شن حرب على دولة جارة والإضرار بمصالح البلاد وتعرضها للخطر.</p>		<p>بدأت قوات الحوثيين وصالح استخدام الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات في عملياتها في أغسطس، حيث أظهرت أشرطة فيديو نشرتها حركة أنصار الله صاروخاً من هذا النوع يصيب على الحدود دبابات سعودية من طراز أبرامز، وذلك في إطار الحملات الدعائية التي تبثها الحركة على قنواتها التلفزيونية «المسيرة».</p>	78	32	.43
<p>● استيراد الأسلحة من دون علم الدولة أمر غير مشروع، وفيه اعتداء على سلطاتها السيادية. ● استخدامها في العدوان على دولة جارة. إضرار بمصالح الوطن.</p>	<p>● انتهاك لحظر الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن.</p>	<p>وفي ٣٠ سبتمبر نشرت قناة تلفزيونية، وهي «العربية»، أنباء تفيد بأن قوات التحالف ضبقت في ٢٥ سبتمبر شحنة أسلحة قبالة سواحل عمان يزعم أنها كانت في طريقها إلى اليمن، وأظهر التقرير الإخباري عدة صواريخ موجهة مضادة للدبابات تشبه من حيث الصنف والعلامات والطلاء تلك التي لوحظت في حوزة قوات الحوثيين وصالح في العديد من أشرطة الفيديو المنشورة على شبكة الإنترنت. وكان المتحدث العسكري باسم المملكة العربية السعودية، العميد أحمد العسيري قد أشار إلى مصادرة شحنة أسلحة إيرانية كانت موجهة إلى الحوثيين في اليمن.</p>	79	33	.44

مخاطر انتشار الأسلحة والخاثر

<p>● أوضح الفريق أن: – الأفعال المجرمة قد وقعت وتحققت نتائجها. – عملية التسليم مدروسة. – الحوثيين وأمراء الحرب وتنظيم القاعدة، هم الجهات المستفيدة.</p>	<p>● اشترك في جرائم حرب. ● اشترك في أعمال إرهابية.</p>	<p>نهبت الجماعات المسلحة الأسلحة من ترسانات الدولة في جميع أنحاء اليمن في عام ٢٠١٥، دون أن تلقى أي مقاومة من القوات النظامية، وفي خضم مؤشرات توحى بعملية مدروسة لتسليمها إلى الحوثيين وأمراء الحرب القبليين وتنظيم القاعدة والجهات المرتبطة به.</p>	83	34	.45
---	--	---	----	----	-----

وقد أسهم استهداف التحالف مرافق تخزين الأسلحة في المناطق التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح في تفكيك شتى أنواع المعدات العسكرية والأسلحة والذخائر وتشتتها، الأمر الذي أدى إلى انتشارها، كما استخدم الإرهابيون بعض تلك الذخائر في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

د. ضلوع جهات فاعلة يمنية في النقل غير المشروع للأسلحة والمساعدة ذات الصلة بأنشطة عسكرية في انتهاك للحظر المفروض على توريد الأسلحة

46. 35 84
- وتبين للفريق في تحليله لتنظيم المعارك التي تخوضها الهياكل العسكرية اليمنية والأحداث القتالية الدائرة طوال فترة ولايته، أن الوحدات التي كانت تشكل سابقاً جزءاً من الحرس الجمهوري وقوات العمليات الخاصة/الأمن المركزي، قد انضمت بشكل منهجي إلى صفوف الحوثيين وقدمت الدعم إلى العمليات القتالية، وبناء على ما أوردته تقارير وسائط الإعلام من أسماء للوحدات، وفي ضوء أنماط القصف في مناطق معينة، فيها وجود عسكري معروف، أصبحت للفريق أسباب كافية للاعتقاد بأن الوحدات التي نفذت عمليات دعماً للحوثيين تشمل اللواء ٣٣ في الضالع؛ ولواء المدفعية ٥٥ في يريم؛ واللواء ٢١ ميكانيكي في شبوة؛ واللواء ٢٠١ في نمار؛ واللواء ٢٢ في تعز؛ واللواء ١٣ في مأرب؛ واللواء ١٧ في باب المندب؛ ومعظم الوحدات التابعة اللواء ٣٥ في تعز.
47. 36 87
- دلالة واضحة على أن الحرس الجمهوري، وقوات الأمن الخاصة انتظمت بشكل منهجي في صفوف الحوثيين، وقدمت الدعم في العمليات القتالية. «اشترك».
  - حدد النص عدداً من الوحدات العسكرية التي شاركت في القتال مع الحوثيين.
  - اشترك في جرائم حرب داخل البلاد.
  - اشترك في جرائم عدوان على الجيران.

<p>● تورط القيادات المذكورة بالنص في أفعال الحرب ومسئوليتهم عن نتائجها، وحددت الشهادة المتورطين بالاسم والصفة.</p>	<p>● اشترك في الجرائم المرتكبة أثناء الحرب «جرائم حرب – جرائم ضد الإنسانية».</p>	<p>وقد أجرى الفريق مقابلات مع مصادر رسمية وغير رسمية متعددة، بما في ذلك عن طريق إجراء مكالمات هاتفية مع مصادر في اليمن، وعقد اجتماع في الرياض مع اللواء الركن محمد المقدشي، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الموالية للرئيس، الذي حدد القادة التالية أسماؤهم باعتبارهم مؤيدين لقوات الحوثيين وصالح: العميد عبد الله ضبعان قائد اللواء ٣٣ في الضالع؛ والعميد عوض محمد فريد قائد اللواء ٢١ ميكانيكي في شبوة؛ والعميد صالح علي دهمش، قائد اللواء ٢٢ في تعز.</p>	88	36	.48
<p>● الفقرة تعزز ما سبقها ويفهم من عبارة النص قناعة الفريق وترجيحه لمسؤولية المذكورين.</p>	<p>● اشترك في الجرائم المرتكبة أثناء الحرب «جرائم حرب – جرائم ضد الإنسانية».</p> <p>● انتهاك القرارات الدولية.</p>	<p>وبناء على ما أوردته تقارير وسائط الإعلام والناشطين من أسماء للوحدات وفي ضوء أنماط القصف، يبرّح الفريق بقوة أن يكون للضباط المذكورين أعلاه مسؤولية قيادية عن مشاركة وحداتهم في أعمال تشكل انتهاكاً لحظر الأسلحة المحدد الأهداف، لصالح قوات الحوثيين وصالح.</p>	89	36	.49

### عمليات التمويل وتنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأصول

#### التمويل المتاح لقوات الحوثيين وصالح

سيطرت قوات الحوثيين على الاقتصاد اليمني، وحصلت بذلك على الموارد المالية اللازمة لمواصلة القتال، وهي تسيطر على معظم الأصول الحكومية، بما فيها البنك المركزي وتوزيع الوقود، إضافة إلى الحصول على إيرادات من أنشطة أخرى مثل فرض الضرائب غير القانونية.



- منذ اندلاع النزاع، سيطرت قوات الحوثيين وصالح على الاقتصاد اليمني، وحصلت بذلك على الموارد المالية اللازمة لمواصلة القتال لأكثر من تسعة أشهر. وهي تسيطر على معظم الأصول الحكومية، بما فيها البنك المركزي وتوزيع الوقود، إضافة إلى الحصول على إيرادات من أنشطة أخرى مثل فرض الضرائب غير القانونية على المنتجات الزراعية، ولا سيما القات وهو نبات مخدر خفيف يستخدم على نطاق واسع في اليمن في نقاط للتحويل حول المدن الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الفريق التحقيق في تقارير عن الابتزاز عند نقاط التفتيش وجني الأرباح من تجارة السوق السوداء وأنشطة التهريب.
- 90 36 .50

	<p>● تسخير المال العام لتحقيق أهداف الانقلاب.</p>	<p>البنك المركزي: يسيطر الحوثيون على البنك المركزي، ولكنهم يسمحون للمحافظ الذي عينه الرئيس بمواصلة أداء مهامه التقنية في صنعاء. ولا يزال البنك يؤدي دوره في تنظيم الجهاز المالي وجمع الأموال ودفع النفقات والمرتببات، بما في ذلك مرتببات الموظفين في عدن وفي السفارات والقنصليات في الخارج الذين يعتبرون «مناهضين للحوثيين».</p>	91	37	.51
--	---	--	----	----	-----

توزيع الوقود: في الفترة الممتدة من • تسخير المال  
نهاية يوليو إلى ٦ أكتوبر فرض وزير  
النقل قيوداً على واردات الوقود إلى  
الموانئ اليمنية على البحر الأحمر  
الخاضعة لسيطرة الحوثيين (المخاء  
و الحديدية والصليف). ونتيجة لذلك،  
ساهم النقص في إمدادات الوقود في  
المناطق التي تسيطر عليها قوات  
الحوثيين وصالح في ازدهار السوق  
السوداء، حيث أصبح الوقود يباع  
بأسعار أعلى من المعتاد بمقدار أربع  
إلى ست مرات وتبعاً لذلك، استفاد  
الحوثيون، الذين يسيطرون على  
سوق الوقود في مناطقهم، من الزيادة  
في الأسعار.

93 37 .52

<p>• المال الذي يجبي غير مشروع والجباية غير مشروعة.</p>	<p>• جباية أموال بطريقة غير مشروعة واستخدام القوة.</p>	<p>فرض الضرائب غير القانونية: يحصل الحوثيون على الأموال استناداً إلى ممارسة دفع الزكاة الإسلامية عن طريق فرض ضريبة «الخمس»، أي ما يعادل ٢٠ في المائة من الأرباح المحصلة، على جميع التجار والمزارعين. وجمع الفريق شهادات تشير إلى أن هذه الضريبة قد فرضت على مزارعي القات، ولا سيما في مدن صعدة وعمران وصنعاء. ويحافظ الحوثيون أيضاً على مصادر التمويل من خلال ما يعرف بـ «التبرعات الإلزامية». وأطلع ناشطون يمنيون الفريق على عينات من الإيصالات المتعلقة بتلك المدفوعات.</p>	<p>94</p>	<p>38</p>	<p>.53</p>
---	--	---	-----------	-----------	------------

### تجميد الأصول

<p>• عرض لجهد الفريق في تنفيذ مهامه، والإخفاق في الوصول إلى نتائج.</p>	<p>• عرض لجهد الفريق في تنفيذ مهامه، والإخفاق في الوصول إلى نتائج.</p>	<p>حقق فريق الخبراء في الأصول التي يملكها كل من عبد الله يحيى الحاكم وعبد الملك الحوثي وعبد الخالق الحوثي، وهم جميعهم أفراد مدرجة أسماؤهم في القائمة، ولكنه لم يعثر حتى الآن على أدلة تثبت وجود أصول في ملكيتهم. وأبلغ الفريق من عدة مصادر بأنهم يتصرفون في الأموال نقداً بصورة رئيسية ويستخدمون أفراداً آخرين لتفادي الجزاءات المحددة الأهداف.</p>	<p>114</p>	<p>46</p>	<p>.54</p>
--	--	---	------------	-----------	------------

رصد حظر السفر

<p>● عرض لجهد الفريق في تنفيذ مهامه.</p>	<p>جمع فريق الخبراء شهادات شفوية تفيد بأن هؤلاء الأفراد يدعون أن تدابير الجزاءات المفروضة عليهم لا تزعجهم لأنهم لا يحملون جوازات سفر وليست لديهم أصول يمكن تتبعها وتجميدها. وفيما يتعلق بانتهاكات حظر السفر الممكنة، فإن الفريق لا يملك أدلة على أي سفر لهؤلاء الأفراد إلى خارج اليمن حتى الآن، ولكنه لا يستطيع الجزم بأنهم لم يغادروا البلد منذ أدرجت أسماؤهم في القائمة.</p>	120	48	.55
	<p>وشاهد الفريق تسجيلات مصورة لعبدالله يحيى الحاكم بثتها مصادر إعلامية رسمية تابعة للحوثيين بتاريخ ٢٦ سبتمبر في تعز، وذكرت وسائل الإعلام أن عبد الخالق الحوثي قد احتجز في عدن في ٢٣ يوليو وقد اتصل الفريق بالحكومة اليمنية الشرعية وأعضاء في التحالف لتأكيد هذه التقارير ولكنه لم يتلق أي تعقيب حتى الآن.</p>	121	48	.56

الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والمسائل الشاملة لعدة قطاعات

الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني

هاجمت قوات الحوثيين وصالح في عدن وتعز المدنيين والأهداف المدنية، بوسائل منها قصف المناطق السكنية والمرافق الطبية والمدارس وغيرها من البنى التحتية المدنية، واستخدام القناصة المتمركزين فوق المباني لاستهداف الأشخاص الذين يلتمسون السلامة أو الرعاية الطبية أو الغذاء.

- وفي هذا السياق، تشن قوات الحوثيين وصالح هجمات وفق نمط منهجي يسفر عن انتهاكات لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة، بما في ذلك القصف المحدد الأهداف والهجمات الصاروخية الموجهة بصورة عشوائية، وتدمير المنازل والحق الأضرار بالمستشفيات وقتل وجرح العديد من المدنيين، وأدى إطلاق قذائف سطح - جو موجهة بطريقة سيئة وعشوائية واعتباطية لا سيما في عدن إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمتلكات وإلى خسائر في الأرواح. وأما قصف مراكز شرعية تحمل مدنيين يحاولون الفرار من القتال العنيف في عدن بين مارس ويوليو يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني، وما فتئ استخدام الألغام الأرضية عند الانسحاب من عدن يؤدي إلى عدد متزايد من القتلى والجرحى، ولا يزال القصف العشوائي واستخدام صواريخ كاتيوشا في المناطق المدنية وحولها وضد أهداف في تعز يسببان إصابات ووفيات، إضافة إلى تدمير المنازل والمناطق السكنية والمستشفيات.
- انتهاكات للقانون الدولي الإنساني تشكل جرائم حرب. جرائم ضد الإنسانية. (هجمات ممنهجة وعشوائية ضد مدنيين وأعيان مدنية ومحمية قانوناً).
- أثبت الفريق: - انتهاك الحوثي/صالح لمبادئ القانون الدولي الإنساني مجتمعة. - بشاعة الهجمات و عشوائيتها. و وصفها بالسبئية والاعتباطية. ● نبه لتزايد خطر الألغام وتزايد أعداد ضحاياها. ● القصف العشوائي واستخدام الكاتيوشا في المناطق المدنية وحولها، واستشهد بما يحدث في عدن وتعز. ● أشار للنتائج «إصابات ووفيات». ● وصف الفريق للانتهاك بالخطير أيضاً له دلالاته، وتعبير عما استقر في ضميره وفي عقيدته القضائية.



	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب.</li> <li>● جرائم ضد الإنسانية.</li> </ul>	<p>ففي عدن وتعز، هاجمت قوات الحوثيين وصالح المدنيين والأهداف المدنية، بوسائل منها قصف مناطق السكن المدنية والمرافق الطبية والمدارس وغير ذلك من البنى التحتية المدنية، واستخدام القناصة المتمركزين فوق المباني لاستهداف الأشخاص الذين يلتمسون السلامة أو الرعاية الطبية أو الغذاء. وفي عدن هاجمت قوات الحوثيين وصالح السفن الشراعية التي نقل المدنيين الفارين من عدن إلى جيبوتي. وأفاد لاجئ أجرى الفريق مقابلة معه في جيبوتي أنه في ٦ مايو استهدفت قوات الحوثيين وصالح جماعة كبيرة من الناس على وشك ركوب سفينة شراعية على رصيف ميناء التواهي بـعدن. وأبلغ لاجئ آخر عن قصف سفينتين شراعيتين أثناء محاولتهما مغادرة الميناء، وقتل جميع الركاب.</p>	132	52	.58
<ul style="list-style-type: none"> <li>● استهداف الأفارقة بتجميعهم ووضعهم كدروع بشرية يكفي لإقناع المشتغلين بالقانون الدولي الإنساني بتجاوز الفعل لوصفه السابق جريمة حرب وضرورة تكييفه بجريمة ضد الإنسانية.</li> <li>● تعمد الفعل والنتيجة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب ارتقت إلى مصاف جرائم ضد الإنسانية بقصد جنائي لجنسيات محددة.</li> </ul>	<p>وذكر ثلاثة على الأقل من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية للفريق إن قوات الحوثيين وصالح قامت أكثر من مرة بلبؤاء مهاجرين أفارقة ولاجئين بغرض استخدامهم كدروع بشرية في مبان غير مستخدمة في عدن استهدفتها الضربات الجوية في وقت سابق، أو يدعى استخدامها كخبايا للأسلحة، وكشفت المقابلات التي أجراها الفريق عن قصف مدرسة تآوي للاجئين في عدن في ٧ يوليو وقتل فيها ستة مواطنون صوماليون وأصيب عدة أشخاص آخرين بجروح خطيرة من بينهم قُصر.</p>	133	52	.59

<p>الحوثي وصالح تعمدا الفعل ونتائجه كما فصلت الفقرة.</p>	<p>● الحصار جريمة حرب ارتقت ب: - ضخامة عدد الضحايا. - طول الأمد. - صرامة الحصار وشدته وإحكامه. - منهجية الاعتداءات المستمرة. - آثار الحصار ونتائجه على السلم الاجتماعي. إلى أن توصف بـ«جريمة ضد الإنسانية».</p>	<p>وفي عدن وتعز، منعت قوات الحوثيين وصالح المدنيين بصورة منهجية من الحصول على الضروريات الأساسية للحياة، وفي تعز كان ذلك في شكل حصار منعهم من الحصول على الغذاء والماء والإمدادات الطبية من خلال إغلاق الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة. وقامت قوات الحوثيين وصالح بعمليات قصف وخاضت معارك بالأسلحة النارية، انطلاقاً من المستشفيات وفي داخلها، ووثق الفريق حالتين على الأقل هاجمت فيهما قوات الحوثيين وصالح جرحى من مقاتلي المقاومة يتلقون العلاج الطبي وجنود عاجزين عن القتال وثق الفريق أيضاً هجمات على العاملين في المستشفيات والعاملين في المجال الطبي وسيارات الإسعاف، وحالات متعددة من إطلاق النار على المدنيين وأو قتلهم على يد قناصة تابعين لقوات الحوثيين وصالح وهم يحاولون الوصول إلى الرعاية الطبية. وفي حادثة واحدة على الأقل وقعت في عدن، أطلق قناصة الحوثيين وصالح النار على فريق طبي كان يسعى إلى الحصول على لوازم طبية في مبنى للمنتجات الصيدلانية. كما منعت قوات الحوثيين وصالح جندياً تابعاً لقوات المقاومة من الحصول على العلاج الطبي.</p>	<p>134</p>	<p>53</p>	<p>.60</p>
--	---	--	------------	-----------	------------



● وقوع الفعل وتحقق النتيجة.

● جريمة ضد الإنسانية. ووثق الفريق حالات استهدفت فيها قوات الحوثيين وصالح ومقاتلو المقاومة أشخاصاً مشردين داخلياً لأنهم يتصورون أن هؤلاء الأشخاص مرتبطون سياسياً بأطراف النزاع. واستهدفت كلتا الجماعتين المهاجرين واللجئين من القرن الأفريقي. وجندت الجماعات المسلحة قسراً رعايا بلدان أخرى من ضحايا الاتجار، وكثير منهم شباب أو قصر باعتهم شبكات الاتجار بالبشر ولذلك ينظر إلى المهاجرين واللجئين على أنهم مقاتلون فعلاً أو احتمالاً، بغض النظر عن وضعهم المدني أو وضعهم الضعيف كضحايا الإتجار بالبشر، وتستهدفهم الهجمات.

136 53 .61

### الأعمال التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان

انتهكت قوات الحوثيين وصالح القانون الدولي لحقوق الإنسان بقمعها الممنهج لحرية التعبير وحرية التجمع من أجل السيطرة على سكان صنعاء وعدن وإب وتعز والمناطق الحضرية الأخرى، وصدرت مراسيم تهدف إلى تقييد الحقوق المدنية والسياسية، وتفرض تدابير هيكلية تم إنفاذها من خلال عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب، وحالات الاختفاء التي استهدفت النشطاء والنقاد والأكاديميين والمعارضين السياسيين والمحتجين.

● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. «انتهاك العديد من الحقوق الأساسية».

● جرائم ضد الإنسانية.

انتهكت قوات الحوثيين وصالح القانون الدولي لحقوق الإنسان بقمعها الممنهج لحرية التعبير وحرية التجمع من أجل السيطرة على سكان عدن وإب وتعز وصنعاء والمناطق الحضرية الأخرى، وصدرت مراسيم تهدف إلى تقييد الحقوق المدنية والسياسية، وتفرض تدابير قانونية هيكلية تم إنفاذها من خلال عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء بإجراءات موجزة، والاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب وحالات الاختفاء التي استهدفت النشطاء والنقاد والأكاديميين والمعارضين السياسيين والمحتجين بغية إسكات أصوات النقد.

144 56 .62

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب.</li> <li>● جرائم ضد الإنسانية.</li> </ul>	<p>ووثق الفريق عمليات ممنهجة تمثلت في إطلاق النار على المحتجين والاعتقال التعسفي والاحتجاز وتعذيب المحتجزين والإعدام خارج نطاق القضاء بإجراءات موجزة وحالات الاختفاء، ووثق حالة تمثيل بجثة في مدينة إب التي تشهد احتجاجاً ونشاطاً عارمين ضد وجود قوات الحوثيين وصالح. وسجل الفريق أيضاً حالات اعتداءات على منازل رموز المعارضة السياسية واقتحام لمكاتب المسؤولين المحليين في إب.</p>	146	57	.63
<ul style="list-style-type: none"> <li>● وصف الفريق في الفقرة الاعتداءات بأنها ممنهجة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>ويتعرض أهل تعز أيضاً لاعتداءات ممنهجة على حرية التعبير وحرية التجمع. كما تلقى الفريق تقارير غير مثبتة في أكتوبر تفيد بأن قوات الحوثيين وصالح جمدت أصولاً يملكها أكثر من ٢٠ منظمة محلية من منظمات المجتمع المدني بأمر كتابي.</p>	147	57	.64
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>كذلك وردت تقارير عديدة بشأن حوادث الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء التي يتعرض لها بعض رموز المعارضة السياسية والنشطاء والصحفيين المحليين والدوليين والمدنيين الذين يفترض أنهم من منتقدي الحوثيين في صنعاء منذ سبتمبر ٢٠١٤.</p>	148	57	.65
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تعتمد الفعل والنتيجة.</li> <li>● صرح الفريق وأثبت انخفاضاً كبيراً في ممارسة المواطنين لحرية التعبير بعد المرسوم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● اعتداء على الدستور والصكوك الدولية الضامنة لحق الإنسان في التعبير عن الرأي.</li> </ul>	<p>وفي نوفمبر ٢٠١٥ استضافت حركة أنصار الله اجتماعاً للأحزاب السياسية في صنعاء لتوقيع اتفاق أحادي الجانب ضد أعمال المملكة العربية السعودية والتحالف. وعقب ذلك الاجتماع أصدر مسؤولو قوات الحوثيين وصالح مرسوماً يحظر نشر أي تقارير سلبية أو انتقادات لنظام صنعاء على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي ومنذ فرض هذا المرسوم لاحظ الفريق انخفاضاً كبيراً في حجم ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي الصادرة في صنعاء من تعليقات تنتقد نظام الحوثيين وصالح.</p>	147	58	.66



- وبالإضافة إلى ذلك، روت لاجنات
- جرائم اعتداء
- يمينات في جيبوتي للفريق كيف
- أطلقت قوات الحوثيين وصالح النار
- مباشرة على أطفال في أحيائهن.
- انتهاك للقانون
- الدولي الإنساني.

هامش  
84 60 .67

### المسائل المتداخلة

- إثبات الانتهاك
- بطريقتين:
- ما أورد التقرير من أرقام.
- ما تحقق وثبت لمنظمة اليونيسف.
- قوات الحوثيين/صالح مسؤولة عن الغالبية العظمى من الحالات.
- انتهاك قانون حقوق الطفل.
- انتهاك القانون الدولي الإنساني.
- «تجنيد واستخدام الأطفال».
- وترتبط مشكلة ندرة الغذاء وانعدام الأمن الاقتصادي ارتباطاً مباشراً بتجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة. فالأسر في اليمن تحصل على حوافز مالية نظير إشراك أطفالها؛ والأيتام معرضون لخطر التجنيد أكثر من غيرهم نتيجة لافتقارهم إلى الغذاء والسلامة والأمن. وفي هذا السياق، فإن نحو ثلث المقاتلين في اليمن لم يبلغوا بعد سن الثامنة عشرة. وقد تحققت اليونيسيف من حالات تجنيد ما يزيد على ٦٠٩ أطفال. ولئن كانت قوات الحوثيين وصالح مسؤولة عن الغالبية العظمى من الحالات فإن مقاتلي المقاومة أيضاً يجندون الأطفال. ولا يعرف العدد الدقيق للأطفال المجندين في وحدات الجيش الموالية لصالح وفي تلك الموالية لحكومة اليمن الشرعية، ولكنه يقدر بـ عدة آلاف من الأطفال ويعتقد أنه ارتفع منذ مارس.

159 61 .68

- اعتداء على حق المرأة في المشاركة في الحياة العامة.
- سمع الفريق أن قوات الحوثيين وصالح منعت امرأة من المشاركة في محادثات السلام في ديسمبر ٢٠١٥.

هامش  
93 62 .69

### عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية

تسبب تعمد قوات الحوثيين وصالح تعطيل الهياكل الأساسية اللوجستية الهامة، بما فيها الموانئ والجسور والطرق، في عواقب وخيمة للمدنيين. فقد أدى نقص إمدادات الغذاء والوقود، وإعاقة النقل البري، وقلة فرص كسب الرزق، وارتفاع أسعار الوقود والسلع الأساسية، إلى تفشي سوء التغذية بصورة أخذت في التفاقم وأدى ارتفاع مستويات حالة انعدام الأمن واستمرار الأعمال العدائية.

<ul style="list-style-type: none"> <li>● جزم الفريق بعمدية الأفعال والنتائج.</li> <li>● ترتب على ذلك تعطيل كل أسباب الحياة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك القانون الدولي الإنساني «جرائم حرب».</li> </ul>	<p>وتسبب تعمد قوات الحوثيين وصالح تعطيل الهياكل الأساسية للوجستية الهامة، بما فيها الموانئ والجسور والطرق، في عواقب وخيمة للمدنيين. فقد أدى نقص إمدادات الغذاء والوقود، وإعاقة النقل البري، وقلة فرص كسب الرزق، وارتفاع أسعار الوقود والسلع الأساسية، إلى نقشي سوء التغذية بصورة أخذت في التفاقم وأدى ارتفاع مستويات حالة انعدام الأمن واستمرار الأعمال العدائية إلى زيادة أفساط التأمين بدرجة تؤثر على التكاليف التي تتحملها شركات النقل البحري التجاري التي تتولى توريد السلع إلى اليمن، ما أدى أيضا إلى انخفاض أعداد السفن القادمة إليها.</p>	<p>166 63 .70</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● العبارة واضحة في نسبة الفعل لقوات الحوثي/صالح.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك القانون الدولي الإنساني «جرائم حرب».</li> </ul>	<p>وتسفر الهجمات التي تستهدف الطرق البحرية والجوية المؤدية إلى البلد عن مزيد من العراقيل التي تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية. وقد كان لقصف ميناء عدن على يد قوات الحوثيين وصالح ولسير الأعمال الحربية عموماً تأثير سلبي أيضا.</p>	<p>170 65 .71</p>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرض تفاصيل الواقع.</li> </ul>	<p>يضطلع الفريق القطري للعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة بتنسيق عمليات الإغاثة من خلال شبكة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في اليمن. غير أن الوصول إلى السكان المتضررين لا يزال محدوداً في الأراضي التي تسيطر عليها قوات الحوثيين وصالح والجماعات المسلحة. واستمرار العنف السياسي، والتهديد باختطاف العاملين في مجال تقديم المعونة وباغتيالهم، والقيود التي تفرضها إدارة شؤون السلامة والأمن على التنقل بسبب شواغل السلامة والتعقيدات المتعلقة بالاتصال والمسائل اللوجستية كلها عوامل تعوق القيام بعمليات إغاثة كبرى في المناطق التي تجري فيها عمليات قتالية.</p>	<p>174 66 .72</p>



<ul style="list-style-type: none"> <li>● القطع بـ: – الحصار لعدن وتعز من قبل قوات الحوثي/ صالح.</li> <li>– عرقلة توزيع المعونات.</li> <li>– حصار لغرض التجويع.</li> </ul>		<p>وقد حاصرت قوات الحوثيين وصالح بشكل منهجي عدن وتعز وهاجمت مقدمي الخدمات الإنسانية والمرافق التابعة لهم، مما عرقل توزيع المعونة والمساعدة الإنسانية، وقد تمت عمليات الحصار هذه بسد الطرق وممرات الوصول وتسببت في شح الأغذية والمياه واللوازم الطبية.</p>	176	66	.73
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تعتمد التقييد بتحمل مسؤوليته ونتائج قوات الحوثي/صالح.</li> <li>● عرض للوضع الإنساني الصعب في مديريات تعز.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>وفي تعز، أدى تعمد قوات الحوثي وصالح تقييد إيصال المساعدة الإنسانية والسلع التجارية إلى إلحاق الأضرار بمديريات المظفر والقاهرة وصالة في وسط المدينة. وأصبح ثلثا السكان تقريبا مشردين، أما السكان المتبقون فهم في أمس الحاجة إلى الأغذية والمياه والخدمات الطبية، وفي نوفمبر أفاد برنامج الأغذية العالمي بأن الوصول إلى تعز قد أصبح ممكنا عن طريق البر انطلاقا من عدن، وإن ظلت نقاط التفتيش وحالة انعدام الأمن تعوق المحاولات الرامية إلى إيصال المساعدة الإنسانية اللازمة «لإنقاذ الحياة»، وفي ديسمبر تم إيصال المعونة إلى مراكز التوزيع في تعز.</p>	177	66	.74
<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرقلة وصول المساعدات الإنسانية.</li> <li>● بيعها بالسوق السوداء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقرارات الأممية. «قرارات مجلس الأمن.</li> <li>● جريمة حرب.</li> <li>● ممارسة نمط من أنماط الحصار الاقتصادي لغرض التجويع).</li> </ul>	<p>وبالإضافة إلى ذلك، وثّق الفريق عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية من خلال بيع المعونة في السوق السوداء في إب وصنعاء، على يد قوات الحوثيين وصالح، وفي عدن على يد أفراد المقاومة.</p>	179	66	.75
<ul style="list-style-type: none"> <li>● جريمة مستمرة ومتكررة.</li> <li>● المستشفيات محمية بنصوص القانون الدولي الإنساني.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جريمة حرب.</li> </ul>	<p>شرعت قوات الحوثيين وصالح في قصف مستشفى الثورة في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٥.</p>	هامش 104	67	.76

<ul style="list-style-type: none"> <li>● استهداف القصف مستشفيات تعز وعدن.</li> </ul>		<p>ووثق الفريق حالات متكررة قامت فيها عناصر قوات الحوثيين وصالح ومقاتلو المقاومة بقصف مستشفيات في تعز وعدن، ومهاجمة موظفين طبيين ونهب لوازم طبية. ووثق الفريق أيضا ٢٢ حالة شن فيها التحالف غارات جوية على المستشفيات.</p>	183	63	.77
<ul style="list-style-type: none"> <li>● نهب قوات الحوثي/ صالح للمعونة الغذائية موثق كما أثبت النص.</li> <li>● السيطرة المؤقتة على مكثبي الأمم المتحدة في عدن وصنعاء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>ووثق الفريق حالات نهبت فيها قوات الحوثيين وصالح المعونة الغذائية، وسيطرت فيها مؤقتاً على مكثبي الأمم المتحدة في عدن وصنعاء. ووثق الفريق غارة جوية شنها التحالف على مستودع مرتبط بأحدى المنظمات غير الحكومية وثلاث غارات جوية، إما استهدفت مكاتب الأمم المتحدة في اليمن بشكل مباشر أو ألحقت بها أضراراً تبعية.</p>	184	68	.78

## تقرير العام ٢٠١٦

قوات الحوثي وصالح لم تمتثل لأحكام القانون الدولي الإنساني فيما لا يقل عن ثلاث حوادث من خلال إطلاقها ذخائر متفجرة على سوق ومنزل ومستشفى.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكثيف)	النص	الفقرة	ص	م
		بعد نحو عامين من النزاع في اليمن، يرى الفريق المعني باليمن أن الانتصار العسكري المطلق لأي طرف من الأطراف لم يعد احتمالاً واقعياً في الأجل القريب. فقد انقسم البلد إلى مراكز نفوذ متنافسة، حيث سيطر تحالف الحوثي وصالح على معظم المرتفعات الشمالية.	موجز	2	1.
● قطع بخرق القرار 2216 وتسليم بدخول أسلحة جديدة.	● انتهاك لحظر الأسلحة بالمخالفة لقرارات مجلس الأمن.	ووجد الفريق أن الحوثيين يستخدمون بشكل متزايد أسلحة حاسمة للمعارك، مثل القذائف الموجهة المضادة للدبابات التي لم تكن موجودة في مخزونات اليمن في مرحلة ما قبل النزاع.	موجز	2	2.
	● ازدياد المخاطر تعني تهديد الأمن والسلم الدوليين.	وفي حين أن الحملة الجوية التي يشنها التحالف الذي تقوده السعودية كانت لها آثار مدمرة على الهياكل الأساسية البنية وعلى السكان المدنيين اليمنيين، فإنها أخفقت في النيل من العزم السياسي لتحالف الحوثي وصالح على مواصلة النزاع. وزادت الهجمات البحرية التي وقعت في البحر الأحمر في أواخر عام ٢٠١٦ من خطر امتداد الصراع إلى بقية أنحاء المنطقة.	موجز	2	3.
● وفي المقابل تعززت مسؤوليتهم الجنائية عن الجرائم والانتهاكات للقوانين الدولية.	● تعزيز الانقلاب السياسي «تشكيل كيان سياسي غير مشروع».	ولاحظ الفريق تعزيزاً للتحالف السياسي بين الحوثي وصالح، تكّلت بإنشاء مجلس سياسي أعلى مقره في صنعاء.	موجز	3	4.
		وأدى نقل الحكومة للبنك المركزي إلى عدن إلى فتح جبهة «اقتصادية»، للنزاع بشكل فعلي يهدف إلى حرمان تحالف الحوثي وصالح من الموارد اللازمة لدعم استمرار الأعمال العدائية، أو لإدارة الأراضي الواقعة تحت سيطرته.	موجز	3	5.
		نظراً إلى حركة المقاتلين وبالتالي تبادل المعارف التقنية بين تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية وقوات الحوثي أو صالح وقوات «المقاومة» الموالية للرئيس.	موجز	3	6.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
● النص يمثل شهادة وتقرير خبرة أكدنا أن الخيرية المتفجرة استهدفت تجمعات مدنية.	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني بإطلاق ذخائر متفجرة على تجمعات مدنيين. (انتهاك مبدأ التمييز) جريمة حرب.	ومن المرجح جداً أن قوات الحوثي وصالح لم تمتثل لأحكام القانون الدولي الإنساني فيما لا يقل عن ثلاثة حوادث من خلال إطلاقها ذخائر متفجرة على سوق ومنزل ومستشفى.	موجز	4	7.
● يقين وجزم بوقوع الانتهاكات، وتحديد الجهات المتهمه. ● ضبط الأرقام وإيرادها عزز وأكد موثوقية ومصداقية الفريق والتقرير. وصحة النتائج المستخلصة.	● انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ● انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.	حيث ارتكبت الحكومة انتهاكات واضحة في عدن ولحج. وخلص الفريق إلى أن الحوثيين وكذلك قوات النخبة الحضرمية المتحالفة مع الحكومة ومع الإمارات انتهكت القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييرها فيما لا يقل عن ١٢ مناسبة و ٦ مناسبات على التوالي من خلال الإخفاء القسري للأشخاص.	موجز	4	8.
● من أوجز وأصدق وأق ما قيل وكتب عن انتهاكات الحوثي / صالح من قبل الخبراء المحليين والدوليين حتى أن الفريق لم يعد لديه إلا التسليم بتورط قياداته العليا «الحوثي/صالح».	● جرائم حرب ارتقت بما لحقها من أوصاف واتساع نطاقها والمنهجية إلى وصف جديد. ● جرائم حرب على مستوى القيادة.	ويخلص إلى أن انتهاكات تحالف الحوثي وصالح هي انتهاكات روتينية وواسعة النطاق ومنهجية بما يكفي لتوريط قياداته العليا.	موجز	4	9.

مقدمة ومعلومات أساسية

برنامج العمل

● تعاون السعودية مع الفريق وتمكينه من زيارة الخط الحدودي يبدو أنه دليل على الثقة المطلقة بسلامة موقفه القانوني.	● عرض لجهود الفريق.	قام أعضاء الفريق خلال التحقيقات بزيارات إلى الأردن، والإمارات، والبحرين، وجيبوتي، وسويسرا، وفرنسا، وكولومبيا، ولبنان، والسعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد يسرت المملكة العربية السعودية زيارات على طول الحدود مع اليمن في خميس مشيط، والخوبة في جازان، ونجران، وبذلك تمكن الفريق من معاينة مخلفات الذخيرة التي أطلقها الحوثيون للمساعدة في تحديد الانتهاكات المحتملة للحظر المفروض على الأسلحة.	8	9	10.
---	---------------------	---	---	---	-----

التعاون مع الجهات المعنية والمنظمات

● هناك خنبية واضحة لدى الحوثي/صالح من زيارة فريق محترف ومحاييد ومؤهل للجهات والاطلاع على مزيد من الانتهاكات.	● انتهاك للقرار الأممي 2140 لسنة 2014 الموجبة للتعاون مع الفريق.	يؤسف الفريق أن يبلغ بأنه على الرغم من توجيهه أربعة طلبات مؤرخة 1 مارس، و 3 يونيو، و 19 سبتمبر، و 12 أكتوبر، واصل الحوثيون، الذين يسيطرون بشكل فعلي على مطار صنعاء، منعه من الدخول.	13	10	11.
--	--	--	----	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
● منهجية خاصة بالفريق.		تجنباً للخلط بين الحكومة الشرعية والسلطات والتعيينات التابعة لتحالف الحوثي وصالح، ولغرض التمييز بين الائتين بسهولة، يستخدم الفريق في هذا التقرير كلمة «وزارة» أو «وزير»، عند الإشارة إلى وزارات ومسؤولي الحكومة الشرعية. وتضاف عبارة «الموجود في صنعاء»، أو «التي يوجد مقرها في صنعاء»، عند الإشارة إلى الإدارة الحوثية الموازية؛ مثلاً «وزير الدفاع الموجود في صنعاء»، و «وزارة الدفاع التي يوجد مقرها في صنعاء».	هامش 3	10	.12

### الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن

#### التحديات التي تواجه سلطة الحكومة الشرعية

لا يزال الحوثيون يسيطرون على العاصمة صنعاء و13 محافظة من أصل 21 محافظة. وهذه المناطق تمثل 27 في المائة من مساحة أراضي اليمن، وكانت تضم أكثر من 80 في المائة من مجموع السكان قبل النزاع. أغلقت معظم البعثات الدولية تقريباً خلال الفترة الممتدة بين سيطرة الحوثيين على صنعاء وانطلاق عاصفة الحزم في 26 مارس 2015، وواصل الحوثيون اتصالاتهم مع روسيا وإيران والنظام السوري.

● استمرار وتعزيز السيطرة على الدولة وأجهزتها. «الانقلاب جريمة مستمرة».	● استمرار وتعزيز السيطرة على الدولة وأجهزتها. «الانقلاب جريمة مستمرة».	وتواصل في عام 2016 توطيد السيطرة الأولية التي مارسها الحوثيون على جهاز الدولة، ولا سيما مع إضفاء الطابع الرسمي على التحالف السياسي بين الحوثيين وصالح في أغسطس.	15	11	.13
● التمرد على الشرعية الدولية وعصيانها ورفض الامتثال لها خاصة القرار 2216.	● التمرد على الشرعية الدولية وعصيانها ورفض الامتثال لها خاصة القرار 2216.				

● استمرار وتعزيز السيطرة على الدولة وأجهزتها «استمرار الانقلاب».	● التمرد على الشرعية الدولية وعصيانها ورفض الامتثال لها خاصة القرار 2216.	ولا يزال الحوثيون يسيطرون على العاصمة صنعاء و13 محافظة من أصل 21 محافظة. وهذه المناطق تمثل 27 في المائة من مساحة أراضي اليمن، وكانت تضم أكثر من 80 في المائة من مجموع السكان قبل النزاع.	16	11	.14
--	---	--	----	----	-----

● استمرار وتعزيز السيطرة على الدولة وأجهزتها. «الانقلاب جريمة مستمرة».	● التمرد على الشرعية الدولية وعصيانها ورفض الامتثال لها خاصة القرار 2216	حتى أغسطس، مارس الحوثيون سيطرة بحكم الواقع على المؤسسات الحكومية المركزية في صنعاء والحكومة المحلية في المناطق الأخرى الخاضعة لسيطرتهم من خلال اللجنة الثورية العليا التي يرأسها محمد علي الحوثي، أحد أقارب عبد الملك الحوثي.	17	11	.15
--	--	---	----	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	٣
	<ul style="list-style-type: none"> <li>استمرار وتعزيز السيطرة على الدولة وأجهزتها.</li> <li>«الانقلاب جريمة مستمرة».</li> <li>التمرد على الشرعية الدولية وعصيانها ورفض الامتثال لها خاصة القرار 2216</li> </ul>	وأحكم الحوثيون أيضا قبضتهم على وكالتي الاستخبارات والأمن، وبذلك يمنعون فعليا أي محاولات لتحدي السلطة من خلال اللجنة الأمنية العليا.	19	11	.16
<ul style="list-style-type: none"> <li>توثيق الجريمة بشكل علني ومكتوب شهده العالم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الشراكة الجنائية في الانقلاب والحرب.</li> </ul>	في 28 يوليو وافق علي عبد الله صالح على تقاسم السلطة مع عبد الملك الحوثي وأنشئ في نفس اليوم، مجلس سياسي أعلى مقره في صنعاء.	20	12	.17
<ul style="list-style-type: none"> <li>تأكيد وتعزيز لما ورد في الفقرة السابقة ومثيلاتها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الشراكة الجنائية في الانقلاب والحرب.</li> </ul>	وَقَّع على الاتفاق صادق أمين أبو راس بالنيابة عن علي عبد الله صالح وصالح الصماد بالنيابة عن عبد الملك الحوثي.	5	12	.18
	<ul style="list-style-type: none"> <li>فصل جديد من فصول العملية الانقلابية.</li> </ul>	وفي 28 نوفمبر، أعلن المجلس الثوري الأعلى عن تشكيل حكومة تتألف من 42 شخصا برئاسة عبد العزيز بن حبتور وهو عضو نشط في المؤتمر الشعبي العام الموالي لعلي صالح، ويرى الفريق أن هذه محاولة من جانب تحالف الحوثي وصالح لفرض «حقائق على أرض الواقع»، بإنشاء حكومة أمر واقع سيكون من الصعب اقتلاعها بهدف استئناف عملية انتقال سياسي سلمية.	21	13	.19
	<ul style="list-style-type: none"> <li>فصل جديد من فصول العملية الانقلابية.</li> </ul>	فيما يخص العلاقات الدولية، أقام الحوثيون أو وصلوا الاتصالات الدبلوماسية مع الدول الأعضاء التي أبقت على بعثاتها الدبلوماسية في صنعاء، بما في ذلك الاتحاد الروسي، وجمهورية إيران والجمهورية السورية.	22	13	.20
		أغلقت معظم البعثات الدولية تقريبا خلال الفترة الممتدة بين سيطرة الحوثيين على صنعاء وانطلاق عاصفة الحزم في 26 مارس 2015.	9	13	.21
<ul style="list-style-type: none"> <li>مؤشرات لمعايير الحوثيين الداخلية.</li> <li>فهم عميق لواقع اليمن تميز به الفريق.</li> </ul>		وأصبح محمد عبد السلام صلاح فليحة تدريجيا، بوصفه كبير المفاوضين، الواجهة العامة للحوثيين داخل المجتمع الدولي، بيد أن الفريق يرى أن مهدي محمد المشاط وهو شخص مقرب من عبد الملك الحوثي هو من يتخذ القرارات أثناء المفاوضات.	22	13	.22
<ul style="list-style-type: none"> <li>يكشف النص حقيقة الغزلة الدولية التي تعانيتها سلطة الانقلاب.</li> </ul>		ولا تزال معظم البعثات الدبلوماسية اليمنية في الخارج تنتسب إلى الحكومة الشرعية، باستثناء البعثتين الموجودتين في إيران والجمهورية السورية. وفي هذه الأخيرة، قام الحوثيون بأول تكليف دبلوماسي لهم في 7 مارس، بتعيين نايف القانص سفيراً.	23	13	.23

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

أ. العراقيل التي تعيق وقف الأعمال العدائية واستئناف العملية السياسية

● سلوك دأب عليه الحوثي.	● انتهاك الاتفاقات.	وطوال تلك المحادثات التي انتهت في 6 أغسطس، وقعت انتهاكات منتظمة لوقف الأعمال العدائية المتفق عليه بين الأطراف اليمنية، وبين الحوثيين والمملكة العربية السعودية على صعيد ثنائي. وشملت هذه الانتهاكات قيام الحوثيين بإطلاق أربعة صواريخ غير موجهة على أراضي السعودية.	24	14	.24
	● عرض تطورات.	وأحرز بعض التقدم في تحسين آليات التنسيق من أجل وقف الأعمال العدائية من خلال الاتفاق على إنشاء خلية تنسيق وتهدئة في ظهران الجنوب بالمملكة العربية السعودية، تتألف من ضباط من الحكومة ومن تحالف الحوثيين وصالح.	26	14	.25
		بدأ وقف الأعمال العدائية على الحدود بين الحوثيين والمملكة العربية السعودية في 10 مارس. فيما بدأ وقف الأعمال العدائية الذي نزعاه الأمم المتحدة في 10 أبريل.	هامش 21	16	.26

الديناميات الأمنية والإقليمية

	● جرائم عدوان.	عمليات إطلاق قوات الحوثيين وصالح لقتائف مضادة للسفن ضد سفينة SWIFT- التي ترفع علم الإمارات العربية المتحدة تثبت قدرات تكنولوجية على شن هجمات على السفن الكبيرة في البحر الأحمر.	33	17	.27
--	----------------	---	----	----	-----

الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية

على الرغم من توطد التحالف بين الحوثي وصالح سياسياً، فإن الوحدات العسكرية الموالية لعملي عبد الله صالح والوحدات المنضوية تحت القيادة الحوثية تظل منفصلة إلى حد كبير ويقدر الفريق أن العلاقة بين صالح وعملي الملك الحوثي مجرد تحالف نفعي، وهو أمر يستبعد استمراره.

يعتمد الحوثيون على نهج ذي شقين هما: شبكة من الميليشيات التي تتناوب كثيراً في أنحاء المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين ووحدات نظامية سابقة للجيش اليمني تحت قيادة الضباط الذين انشقوا عن الرئيس و«انضموا» إلى حركة الحوثيين، أو أصبحوا مواليين لها.

● تطورات الأوضاع كما يراها الفريق.		لا يزال الجيش اليمني يعيش انقساماً عميقاً. إذ اختفى تقريباً الولاء للدولة المركزية الضعيفة تاريخياً وتحول الولاء الآن إلى عدة جماعات تدعي كثير منها إما أنها هي الدولة أو أنها سلطة حاكمة بديلة. ويرى الفريق أن اليمن على شفا التصدع بدرجة قد لا تقوم له بعدها قائمة. ومنذ بدء عملية عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية في 26 مارس 2015، انشقت عدة وحدات عسكرية لتلتحق إما بالحوثيين أو لتتنضم إلى الرئيس السابق علي صالح. أما الوحدات التي ما زالت الموالية للرئيس الحالي فغالبا ما تعمل بأقل من القوام الكامل. وما من كيان في اليمن يحتكر السلطة أو استخدام القوة. وقد أسفر هذا عن نزاع يتسم بالاضطراب والفوضى بين الوية وكتائب متصدعة، لم يستطع أي جانب أن يفرض فيه إرادته على الآخرين.	40	20	.28
------------------------------------	--	---	----	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
● تطورات الأوضاع كما يراها الفريق.		وكثيراً ما قوبلت الجهود التي بذلها الرئيس الحالي بعد عام 2012 لإعادة هيكلة الجيش اليمني بمقاومة العديد من هؤلاء الضباط الذين كان ولاؤهم لعلي عبد الله صالح أكبر من ولائهم للدولة نفسها. ففي أعقاب استيلاء الحوثيين على صنعاء في أواخر عام 2014 وبداية عملية عاصفة الحزم في مارس 2015، انشق العديد من هؤلاء الضباط عن الرئيس الحالي وواصلوا العمل باسم صالح. وعلى الرغم من أن صالح ما فتئ يدعي أنه لم يعد يتحكم في الوحدات العسكرية في اليمن أو يوجهها، اعتبر الفريق أن ذلك ليس سوى ذريعة يتخفي وراءها والغرض منها أن تمنحه الإنكار المعقول، وتحميه من المزيد من الانعكاسات الدولية والمسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها القوات الخاضعة لقيادته وسيطرته.	45	21	.29
		وفي أواخر يوليو، وثّق الفريق للمرة الأولى قيام الوحدات العسكرية الموالية لعلي عبد الله صالح بالقتال إلى جانب وحدات الحوثيين على الحدود مع المملكة العربية السعودية. وسقط على الحدود السعودية في 31 يوليو أول قتيل معروف من الجنود المواليين لصالح، هو شريف أحمد علي مقولة، وهو عضو في الحرس الجمهوري، وجاءت بعد ذلك عدة خسائر أخرى في الأرواح خلال الأسابيع القليلة اللاحقة من ضمنها العميد حسن محمد الملصي الذي توفي في 22 سبتمبر.	46	22	.30
● جزم الفريق بنفعية التحالف بين الحوثي وصالح، وتنبأ بعدم استمراره.		. وعلى الرغم من توطد التحالف بين الحوثي وصالح سياسياً، فإن الوحدات العسكرية الموالية لعلي عبد الله صالح والوحدات المنضوية تحت القيادة الحوثية تظل منفصلة إلى حد كبير ويقدر الفريق أن العلاقة بين صالح وعبد الملك الحوثي مجرد تحالف نفعي، وهو أمر يستبعد استمراره. فتاريخياً، كان حكم صالح مبنياً على دفع الجماعات إلى مواجهة بعضها البعض، وهي عملية يحب أن يطلق عليها تسمية «الرقص على رؤوس الثعابين». ويمثل تحالفه مع الحوثيين، بعد شنه ست حروب ضد هذه الجماعة في الفترة من عام 2004 إلى عام 2010، آخر نسخة من هذه الاستراتيجية. وفي حين أن شبكة صالح متحالفة مع الحوثيين حالياً بسبب عدو مشترك، فإن عدة مسائل طويلة الأمد لا تزال تفرق بين الاثنين، لا سيما شكل وأيديولوجية الدولة في المستقبل. ومع ذلك، يواصل قادة الحوثيين وقادة شبكة صالح، في الوقت الحالي، التنسيق والتعاون في الضربات العسكرية.	47	22	.31
● تحليل عسكري.		وقد وجد الفريق أن قوات الحوثيين وصالح تعمل بثلاث طرق. ففي المراكز السكانية، مثل تعز، تعمل وفقاً لتسلسل عسكري تقليدي يتألف من قادة مناطق عسكرية، وقادة محاور، وقادة ألوية. وعلى الحدود مع المملكة العربية السعودية، توجد وحدات عمليات خاصة أصغر حجماً، تضم عناصر من الحرس الجمهوري، ومجموعات صواريخ متحركة.	48	23	.32



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
● تحليل معقول وقريب من الواقع.		يملك الحوثيون، بقيادة عبد الملك الحوثي جناحا سياسيا وآخر عسكريا. وعلى الرغم من إنشائهم المجلس العسكري الأعلى، يتحالف مع علي عبد الله صالح ما زالت القرارات الرئيسية للحركة في يد عبد الملك الحوثي الذي يعتقد أنه يوجد في صعدة.	49	23	.33
● تحليل سياسي و اجتماعي.		يعتمد الحوثيون على نهج ذي شقين هما: شبكة من الميليشيات التي تتناب كثيرا في أنحاء المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين و وحدات نظامية سابقة للجيش اليمني تحت قيادة الضباط الذين انشقوا عن الرئيس الحالي، و«انضموا» إلى حركة الحوثيين، أو أصبحوا موالين لها. والعديد من هؤلاء الضباط، وليس جميعهم بالتاكيد، هم زيديون من عائلات (السادة).	50	24	.34
		رغم توغل قوات الحوثيين والقوات الموالية لصالح في البداية حتى عدن في عام 2015، فقد تم دحرها منذ ذلك الحين إلى المرتفعات الشمالية.	57	27	.35
● تحليل اجتماعي.	● عرض تطورات.	وفي وقت كتابة هذا التقرير، وبعد 22 شهرا من الحرب لم يتغير شكل الخريطة العسكرية عما كان عليه بعد عشرة أشهر من الحرب. ويسيطر الحوثيون على الكثير من المرتفعات الشمالية أو ينشطون فيها، بما في ذلك إب، و ذمار، وصنعاء، وصعدة وما زالت تعز مدينة متنازعا عليها.	58	28	.36
		بما أن الحوثيين من الزيديين، فإنهم لم يتلقوا سوى القليل جدا من الدعم المحلي في جنوب اليمن، الذي يظل جانب كبير من سكانه سنيين من أتباع المذهب الشافعي. وربما لم يكن للحوثيين هدف فعلي وراء الاستيلاء على عدن، سوى إرغام الرئيس الحالي والقوات الموالية له على الدفاع عنها.	هامش 76	27	.37

الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف

ب. احتمالات الإمدادات الكبيرة من الأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية إلى اليمن

● خرق لحظر الأسلحة المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2216.	ولم يعثر الفريق على أدلة كافية تؤكد أي توريد مباشر للأسلحة على نطاق واسع من حكومة إيران، رغم أن هناك مؤشرات تدل على أن الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات الجاري توريدها إلى قوات الحوثيين أو قوات صالح إيرانية الصنع.	62	29	.38
--	--	----	----	-----

«حملة القذائف» التي شنتها قوات الحوثي صالح

● اشترك في جريمة عدوان.	انخرط تحالف الحوثي وصالح في حملة استراتجية «بالقذائف الأرضية»، ضد المملكة العربية السعودية منذ أول إطلاق مسجل لقفزة تسليحية قصيرة المدى من نوع سكود وذلك في 16 يونيو 2015.	81	40	.39
-------------------------	--	----	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	٣
● تحليل سياسي عسكري.		أما من حيث التأثير السياسي، فإن الهجمات بالقذائف على المدن السعودية تعمل على الإبقاء على الضغط الاستراتيجي على المملكة العربية السعودية نظراً لأن كل ارتطام يبين إمكانية تأثر المدنيين بهذه الهجمات ويبرهن على وجود ضعف في القدرات الدفاعية. ويقدر الفريق أن من المرجح أن تستمر هذه الهجمات حتى تستنفد قوات الحوثيين أو صالح جميع القذائف ومخزونات الصواريخ غير الموجهة الموجودة لديها، أو حتى يتم اعتراض المخزونات من جانب التحالف.	84	42	.40
● كشف الفريق خطورة الصواريخ غير الموجهة. ● كشف سبب الخطورة وحدده بعدم الثقة المتأصل في منظومتها.	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني «جريمة حرب».	ونظراً إلى أن مواقع الارتطام النهائي للقذائف أو الصواريخ غير الموجهة لا يمكن التنبؤ بها بدقة بسبب عدم الدقة المتأصل في منظومات الأسلحة هذه فلا يمكن للمستعملين التمييز على النحو الملائم بين المدنيين والأهداف العسكرية، مما يجعلها عشوائية بطبيعتها، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وفي هذا الصدد يرى الفريق أن استخدام تحالف الحوثيين وصالح لمنظومات الأسلحة هذه في الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان المدنيين يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.	85	42	.41
<b>المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام والذخائر غير المتفجرة</b>					
	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني «جريمة حرب».	لا يزال الفريق يتلقى أدلة على استخدام قوات الحوثيين وصالح للألغام، واستخدام أحزمة حاجزة متكاملة تشمل الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.	91	44	.42
<b>السياق الاقتصادي والأوضاع المالية</b>					
		أتاح النزاع المستمر فرصاً لقوات الحوثيين وصالح وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية، لاستكشاف مصادر دخل جديدة لدعم جهود الحرب ولتأمين التحالفات القبلية.	93	44	.43
● إثبات الشراكة الاقتصادية ونهب مقدرات البلد من قبل الحوثيين وصالح بعدما أثبت سابقاً الشراكة الجنائية في الانقلاب السياسي والعسكري.		وجد الفريق أن تحالف الحوثيين وصالح قد اعتمد كثيراً على الاقتصاد الخفي لدعم جهوده الحربية.	95	46	.44
		وجد الفريق أن الحوثيين والعناصر المنتسبة إليهم قد استفادوا من النزاع في تطوير طائفة واسعة من مصادر الإيرادات.	96	46	.45
● نهب مقدرات البلد واتساع دائرة الفساد.		وكشف الفريق أيضاً ظهور شبكة جديدة ومختلفة من الوكلاء والمنتسبين حول الحوثيين. فمنذ أوائل عام 2012 ظهر أفراد جدد، بينما تفككت شراكات قديمة.	97	47	.46

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

تجميد الأصول

● تتبع للفريق في إطار مهامه.		لم يجد الفريق أي دليل بأن الحوثيين الثلاثة الخاضعين لتدابير تجميد الأصول، وهم عبد الملك الحوثي. وعبد الله يحيى الحاكم وعبدالخالق الحوثي يملكون حسابات مصرفية أو أصولاً خارج اليمن.	111	51	.47
------------------------------	--	--	-----	----	-----

حظر السفر

● تتبع للفريق في إطار مهامه.		ليس لدى الفريق أي دليل على قيام عبد الخالق الحوثي أو عبد الله يحيى الحاكم أو عبد الملك الحوثي بالسفر خارج اليمن.	115	52	.48
------------------------------	--	--	-----	----	-----

الأعمال التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

يرى الفريق من خلال جميع التحقيقات أن قوات الحوثي وصالح لم تف بمقتضيات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالتناسب واتخاذ الاحتياطات اللازمة عند شن الغارات. وقد ترقى بعض هذه الهجمات أيضاً إلى مرتبة جرائم حرب.

● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. (جرائم حرب).	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. (جرائم حرب).	حَقَّق الفريق في 12 حادثاً تتعلق بقيام أجهزة الأمن الحوثية بسلب حرية أفراد. وقد شاع ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان.	135	60	.49
---	---	---	-----	----	-----

● العدد الكبير الذي وثقه الفريق. ● تكرار الانتهاك في عدد من المحافظات نتج عنه القطع بأن الانتهاكات تتكرر وتشتع في مناطق سيطرة الحوثي. ● إثبات تواطؤ قيادة الميليشيات مع كل عناصرها الميليشية في جميع الانتهاكات والامتناع عن متابعتهم ومسألتهم. ● يقطع الفريق بوقوع الانتهاكات وتوافر أدلتها.	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● حجز حريات بالمخالفة للتشريعات المحلية والالتزامات اليمنية أمام المجتمع الدولي، «جرائم حرب».	ووقعت انتهاكات في 11 مركز احتجاز. ووثق الفريق أيضاً أكثر من 50 حالة مؤكدة من انتهاكات القانون الدولي الإنساني تتعلق بسلب الحرية وقعت في ثماني محافظات، ويرى الفريق أن هذه الانتهاكات تتكرر في مراكز الاحتجاز التي يسيطر عليها الحوثيون. ورغم الأدلة الوافرة المتاحة للعموم على ارتكاب هذه الانتهاكات لم يتم، على حد علم الفريق، متابعة أي عنصر من الحوثيين تسبب في هذه الانتهاكات أو أسهم فيها، متابعة جنائية أو اتخاذ إجراء تأديبي في حقه.	136	61	.50
--	--	---	-----	----	-----

● توثيق الأمم المتحدة للرقم المذكور من الاعتقالات التعسفية يكفي لإقناع الجميع بوقوع الجرائم وضرورة محاسبة مرتكبيها.	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. «جرائم حرب».	معلومات مقدمة من الضحايا وأسرهم والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والناشطين في مجال حقوق الإنسان والمحامين. ووثقت الأمم المتحدة قيام قوات الحوثي بما لا يقل عن 174 اعتقالاً تعسفياً في عام 2016.	هامش 165	61	.51
---	---	--	-------------	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	● انتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني، «جرائم حرب».	لم تتح قوات الحوثي وصالح للفريق إمكانية الاطلاع على أية معلومات عن الحوادث الأربعة الواردة في الجدول 9. ويرى الفريق من خلال جميع التحقيقات أن من المرجح جدا أن قوات الحوثي وصالح لم تف بمقتضيات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالتناسب واتخاذ الاحتياطات اللازمة عند شن الغارات. وقد ترقى بعض هذه الهجمات أيضا إلى مرتبة جرائم حرب.	143	64	.52
	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك لاتفاقية حقوق الطفل.	تواصل كل من قوات الحوثي وصالح، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، والجماعات المسلحة المرتبطة بالحكومة الشرعية تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح.	146	65	.53
● قطع الفريق بعد التحقيق: - الضحية طفل. - وقوع تعذيب وصفه بالشديد. - مسؤولية قوات الحوثي.	● جريمة ضد الإنسانية. ● انتهاك ل: - اتفاقية حقوق الطفل. - اتفاقية مناهضة التعذيب.	وحقق الفريق في حالة تتعلق بطفل عمره 16 سنة ألفت قوات الحوثي القبض عليه وتعرض لتعذيب شديد وللتشويه بشبهة أنه مقاتل.	147	65	.54
● استفاد الفريق من استنتاجات الأمم المتحدة التي: - أثبتت قيام قوات الحوثي/صالح بالانتهاكات. - علم قياداتها بالانتهاكات. - لم تتخذ تدابير تمنع وقوعها.	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك لاتفاقية حقوق الطفل.	ويستفاد من الاستنتاجات المتكررة التي توصلت إليها الأمم المتحدة والتي تشير إلى أن قوات الحوثي وصالح تجند الأطفال وتستخدمهم، إلى أن قيادات قوات الحوثي وصالح على علم بهذه الانتهاكات، وأنها لم تتخذ تدابير فعالة لمنع وقوعها.	148	65	.55

## تقرير العام ٢٠١٧

يعمل الحوثيون من أجل تشديد قبضتهم على صنعاء وجزء كبير من المناطق المرتفعة بعد معركة شوارع استمرت ٥ أيام في المدينة، وانتهت بإعدام حليفهم السابق الرئيس علي عبدالله صالح في ٤ ديسمبر ٢٠١٧. وفي الأيام والأسابيع التي أعقبت ذلك، سحق الحوثيون أنصار الرئيس السابق أو استمالوا الكثير ممن تبقى منهم.

رقم	ص	الفقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
1.	2	موجز	في الشمال، يعمل الحوثيون من أجل تشديد قبضتهم على صنعاء وجزء كبير من المناطق المرتفعة بعد معركة شوارع استمرت 5 أيام في المدينة وانتهت بإعدام حليفهم السابق وهو الرئيس علي عبدالله صالح في 4 ديسمبر 2017. وفي الأيام والأسابيع التي أعقبت ذلك، سحق الحوثيون أنصار الرئيس السابق في اليمن أو استمالوا الكثير ممن تبقى منهم.		
2.	2	موجز	وقد أتاح انتهاء تحالف الحوثيين- صالح فرصة أمام التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والقوات الموالية لحكومة اليمن لاستعادة أراض. ومن غير المحتمل أن تستمر هذه الفرصة السانحة فترة طويلة، أو أن تكون كافية بحد ذاتها لإنهاء الحرب.	● انتهاء تحالف الحوثي/صالح مثل فرصة للتحالف العربي لاستعادة أراض. ● تنبؤ: - لن تطول الفرصة. - لن تكون كافية بذاتها لإنهاء الحرب.	
3.	2	موجز	وقد كان من شأن إطلاق قذائف تسبارية قصيرة المدى، أولاً من جانب قوات تحالف الحوثيين-صالح، وبعد ذلك، عقب انتهاء الحلف، من جانب قوات الحوثيين، ضد المملكة العربية السعودية، أن غير مجرى النزاع، وهو ينطوي على إمكانية تحويل نزاع محلي إلى نزاع إقليمي.	● عرض تطورت.	
4.	2	موجز	وقد وثق الفريق مخلفات قذائف، ومعدات عسكرية متصلة بها، وطائرات عسكرية مسيرة من دون طيار، ذات أصل إيراني، جُلبت إلى اليمن بعد صدور الحظر المحدد الأهداف المفروض على الأسلحة. ونتيجة لذلك، يرى الفريق أن إيران لا تمتلك للفقرة 14 من القرار 2216 (2015) من حيث إنها أخفقت في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع توريد قذائف تسبارية قصيرة المدى من نوع بركان 2 ح (Borkan-2H) وصهاريج تخزين ميدانية لمؤكسد سائل ثنائي الدفع للقذائف، وطائرات عسكرية مسيرة من دون طيار من نوع أبابيل-تي (Ababil-T) (قاصف-1) أو بيعها أو نقلها إلى تحالف الحوثيين-صالح آنذاك.	● انتهاك القرارات الدولية الخاصة بحظر توريد الأسلحة. (قرار مجلس الأمن 2216 لسنة 2015).	● وثقها الفريق واستخلص مسؤولية إيران عنها.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	ر
● تشكل تهديداً أو خطراً على النقل البحري وتدفق الواردات إلى اليمن. ● تهديد الألبان البحرية قائم ما بين 6-10 سنوات.	● جرائم حرب.	ونشر الحوثيون أيضاً الغاماً بحرية محلية الصنع في البحر الأحمر، وتشكل هذه خطراً على النقل البحري التجاري وخطوط الاتصالات البحرية، ويمكن أن تظل لمدة تتراوح بين 6 سنوات و 10 سنوات، مهددة بذلك تدفق الواردات إلى اليمن وطرق وصول المساعدات الإنسانية عبر موانئ البحر الأحمر.	موجز	2	5.
		النظام المالي منهار. فهناك مصرفان مركزيان متنافسان، أحدهما في الشمال يخضع لسيطرة الحوثيين والآخر في الجنوب، يخضع لسيطرة الحكومة، وكلاهما لا يعملان بكامل طاقتهما.	موجز	3	6.
● حمل الفريق الحوثيين والتحالف العربي المسؤولية.	● انتهاكات واسعة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.	وقد ارتكب جميع الأطراف في النزاع طوال العام 2017، انتهاكات على نطاق واسع للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد ظلت الغارات الجوية التي يشنها التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، واستخدام الحوثيين العشوائي للذخائر المنفجرة، طوال معظم عام 2017، تحدث آثار غير متناسبة على المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. ولم ير الفريق أن أي دليل يشر إلى أن أيًا من الجانبين يتخذ تدابير مناسبة للتخفيف من الآثار المدمرة لهذه الهجمات على السكان المدنيين.	موجز	3	7.
● اشترك في بعضها - الحكومة الإمارات - الحوثي/صالح - وانفرد الحوثي في البعض الآخر.	● اعتقال تعسفي. ● إخفاء قسري. ● تعذيب. ● إعدام بإجراءات موجزة. ● احتجاز لأسباب سياسية واقتصادية بحتة. ● هدم ممنهج. ● عرقلة وصول مساعدات، كلها «جرائم حرب».	وسيادة القانون أخذة في التدهور بسرعة في جميع أرجاء اليمن، بصرف النظر عن يسيطر على إقليم بعينه. فقد نفذت كل من حكومة اليمن والإمارات العربية المتحدة وقوات الحوثي- صالح عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية وكانت وراء حالات اختفاء قسري وممارست أعمال تعذيب. وأعدم الحوثيون أشخاصاً بإجراءات موجزة، واحتجزوا أشخاصاً لأسباب سياسية أو اقتصادية بحتة، وهدموا بصورة منهجية منازل من يتصورون أنهم أعداؤهم، وكثيراً ما يعرقل الحوثيون وصول المساعدات الإنسانية وتوزيع المعونة.	موجز	3	8.
التجوع أو التهديد به.		وسرعان ما أعيد فتح نقاط الدخول التي تخضع لسيطرة الحكومة اليمنية، في حين ظلت المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، كالحديدة، مغلقة لعدة أسابيع. وبدا ذلك وكأنه استخدام للتهديد بالتجوع كوسيلة حرب.		3	9.

أولاً: المقدمة

ا. الولاية والمقدمة

● عرض جهود الفريق.	في أغسطس 2017 قدم الفريق تقريراً عن مستجدات المدة إلى اللجنة، وفقاً للفقرة 6 من القرار 2343 (2017) وقدم إلى اللجنة في 31 مارس 2017 تقرير مستكمل يتضمن معلومات عن عرقلة النقل البحري التجاري عبر موانئ البحر الأحمر اليمنية التي تسيطر عليها قوات الحوثيين-صالح. وقدم إلى اللجنة في 10 و 24 نوفمبر 2017 تقريرين مستكملين بشأن التصعيد الذي وقع فيما يتعلق بهجوم صاروخي شُن على الرياض في 4 نوفمبر 2017.	2	6	10.
--------------------	--	---	---	-----

رقم	ص	الفقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
-----	---	--------	------	--------------------------	---------------

برنامج العمل

11.	8	9	طلب الفريق إجراء زيارات إلى أراضٍ يسيطر عليها تحالف الحوثيين-صالح (صنعاء وتعز) في ثلاث مناسبات منفصلة. وكانت السلطات في صنعاء قد وافقت في البداية على الزيارة الأولى، لكنها سحبت تلك الموافقة بعد 24 ساعة. ولم ترد على الطلبين التاليين، وقد أبلغت الفريق قبل ذلك بأنها لا ترغب في التعاون معه.	● تمرد على قرارات مجلس الأمن الموجبة للتعاون مع لجنة الجزاءات المنبثقة عنه والفريق التابع لها، «جرانم مستمرة».	● أثبت الفريق تقدمه بالطلب وإخفاقه بالتنفيذ بسبب رفض الحوثيين/صالح (3 مرات).
-----	---	---	---	--	--

التعاون مع الجهات المعنية والمنظمات

12.	9	15	أجرى الفريق اتصالات هاتفية مع ممثلي أنصار الله الحوثيين وقادة المؤتمر الشعبي العالم. والتقى الفريق أيضاً بعض ممثليهم أثناء الزيارات التي أجراها إلى بلدان المنطقة.	● عرض جهود الفريق.	
-----	---	----	--	--------------------	--

ثانياً: الأخطار التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن

1. التحديات التي تواجه سلطة الحكومة الشرعية

انفرد الحوثيون في السيطرة على جميع مؤسسات الدولة داخل الأراضي التي يسيطرون عليها. وكلما طالبت مدة سيطرتهم زادوا رسوخاً.

13.	9	17	لقد تآكلت سلطة الحكومة الشرعية اليمنية إلى حد أصبح مشكوكاً فيما إذا سيكون بمقدورها في يوم ما أن تعيد اليمن إلى سابق عهده، بل بدأ واحداً. ويستند الفريق في هذا التقييم إلى العوامل الأربعة التالية: (أ) عدم قدرة الرئيس هادي على الحكم من الخارج؛ (ب) تشكيل «مجلس انتقالي جنوبي» ولديه هدف معطن وهو إنشاء يمن جنوبي مستقل؛ (ج) استمرار وجود الحوثيين في صنعاء وكثير من مناطق الشمال؛ (د) انتشار عمليات مستقلة من جانب قوات عسكرية تعمل بالوكالة بمولها ويمدها بالسلح أعضاء التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية.	● تشخيص الأوضاع من وجهة نظر الفريق.	
-----	---	----	--	-------------------------------------	--

14.	10	21	ظل تحالف الحوثيين-صالح ممثلاً في المجلس السياسي الأعلى المشترك، حتى انهياره في أوائل ديسمبر 2017 يمارس أدواراً ومسؤوليات تأتي حصراً ضمن سلطة الحكومة الشرعية. أما الآن فقد انفرد الحوثيون في السيطرة على جميع مؤسسات الدولة داخل الأراضي التي يسيطرون عليها. وكلما طالبت مدة سيطرتهم، زادوا رسوخاً.		
-----	----	----	---	--	--

15.	10	17	يسيطر الحوثيين على عمران ونمار وحجة وإب والمحويت وريمة وصنعاء. أما المحافظات المتنازع عليها فهي البيضاء، والحديدة والجوف ومارب وتعز.	● تشخيص الأوضاع من وجهة نظر الفريق.	
-----	----	----	--	-------------------------------------	--

2. العراقيل التي تواجه سبيل وقف الأعمال العدائية واستئناف العملية السياسية

16.	11	23	وقد حدث، منذ الهجوم الذي وقع، في صنعاء في 25 مايو 2017 على قافلة إسماعيل ولد الشيخ أحمد المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، أن منع من زيارة صنعاء. وقاطع الحوثيون المبعوث الخاص فعلياً، برفضهم قبول أي مقترحات لاحقة منه.		
-----	----	----	---	--	--

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	ر
	● تحليل سياسي.	ويعتقد الحوثيون أنهم لا يحتاجون لكسب الحرب سوى البقاء والصمود إلى أن ينتهي التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، وهو ما يحد من رغبتهم في التفاوض. ومن جهة أخرى، هناك أربعة خيارات أمام التحالف الذي تقوده السعودية، وهي: (أ) وقف الأعمال العدائية من جانب واحد وترك الحوثيين يسيطرون على الوضع؛ أو (ب) شن هجوم بري ضخم دون ضمان تحقيق أي نجاح مع ما يترتب على ذلك من سقوط بعض الضحايا؛ أو (ج) مواصلة الغارات الجوية، يعتبر منخفض جداً؛ أو (د) محاولة إحياء شبكة صالح في إطار ائتلاف مناهض للحوثيين.	24	11	.17
		ومن العوامل الأخرى التي تزيد الأمر تعقيداً أن صناع القرار السياسي لدى جميع الأطراف لا يعانون من وطأة الحرب. الذين يعانون هم المدنيون اليمنيون. فقيادة الحوثيين تظل إلى حد بعيد بمنأى عن الهجمات وعن نقص الأغذية والوقود والأدوية والمياه.	25	11	.18
	● تطورات علاقات الحوثي/صالح.	اشتدت حدة التوترات بين الحوثيين وعلي صالح في أغسطس 2017 ومرة أخرى في نوفمبر 2017 عندما اشتبك أنصار الحوثي المسلحون مع أنصار صالح داخل جامع الصالح في صنعاء، وأشعلت الحادثة الثانية حرب شوارع دامت خمسة أيام أسفرت عن انهيار تحالف الحوثيين-صالح ومقتل علي عبد الله صالح.	26	11	.19
		بدا أول الأمر أن علي عبدالله صالح يسيطر على صنعاء لكن ما لبث الحوثيون أن استعادوا عدة منشآت عسكرية وأرسلوا تعزيزات إلى المدينة. وعزلوا صالح عن حلفائه في الجيش والقبائل. وكان لعبدالله الحاكم ومحمد علي الحوثي رئيس اللجنة الثورية للحوثيين دور أساسي في الاتصال بالقبائل الموجودة في محيط صنعاء وإقناعها بعدم دعم علي عبدالله صالح. ويعتقد الفريق أن محمد علي الحوثي يستوفي معايير الإدراج في القائمة نظراً لمشاركته في قيادة هذه الأحداث التي تشكل تهديداً للسلام والأمن في اليمن.	27	12	.20
	● تحليل جنائي.	استناداً إلى صورة جثة صالح يعتقد الفريق أنه أعدم من مسافة قريبة بطلق ناري في الجانب الخلفي الأيسر من رأسه. وقد نقل الحوثيون جثة صالح في مركبة رباعية الدفع خارج صنعاء، حيث نصبوا كميناً سورياً ليبدو أنه قتل أثناء فراره للنجاة بحياته. ويعتقد الفريق أن هذا كان واحداً من أعمال كثيرة أقدم عليها الحوثيون في ديسمبر 2017 في إطار استراتيجية لتشويه سمعة علي عبدالله صالح.	هامش 22	12	.21
	● اعتقال تعسفي «رهائن».	وتمكن الحوثيون أيضاً من أسر العديد من أقارب علي عبدالله صالح. ويعتقد الفريق أن بعض هؤلاء الأفراد أصيبوا في القتال، وبأن الحوثيين بحتجزونهم كوسيلة ضغط في حال حاول أي من أحمد علي عبد الله صالح أو خالد علي عبدالله صالح إحياء شبكة صالح.	29	13	.22

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكثيف)	النص	الفقرة	ص	٣٥
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وفي الأيام القليلة التي تلت، حاول الحوثيون سحق أو استمالة ما تبقى من شبكة صالح، وفي الوقت نفسه إحكام سيطرتهم على صنعاء والجزء الأكبر من شمال اليمن. وأعدموا قادة عسكريين رئيسيين من قبيلة سحاح التي ينتمي إليها صالح؛ وأعدموا أعضاء بارزين في المؤتمر الشعبي العام وقاموا بتهديب آخرين وفوضوا احتجاجات بالقوة واختطفوا أطفال أسر بارزة مرتبطة بصالح؛ ودمروا بيوت أنصار صالح؛ وأحدثوا تعتيمًا إعلاميًا بحجبهم مواقع التواصل الاجتماعي وأكثر مواقع الإنترنت. وأعلن الحوثيون أيضًا أنهم سيغيرون اسم جامع الصالح، وادعوا أنهم عثروا على كميات كبيرة من الذهب والفضة والنقود في منزل صالح وأنهم سيودعونها المصرف المركزي. ويتوقع الفريق المزيد من أعمال القمع في سعي الحوثيين لإحكام قبضتهم على السلطة.</p>	30	13	23
		<p>تأكد الفريق من أن اثنين من أبناء صالح الستة هما صلاح ومدين ووعدا في الأسر إلى جانب ابن أخ صالح «محمد محمد عبدالله صالح»، وهو شخصية عسكرية بارزة والمشرف العام على مجموعة فولكان، ويعتقد الفريق أيضًا أن الحوثيين أسروا عفاش الابن البكر لطارق صالح وكنعان الابن البكر ليحيى محمد عبدالله صالح.</p>	هامش 24	13	24
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● لم تثبت</li> </ul>	<p>في 5 ديسمبر 2017 أعدم الحوثيون اللواء مهدي مقولة واللواء عبدالله ضبعان واللواء مراد العولبي.</p>	هامش 25	13	25
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اعتداء على حرية التعبير.</li> </ul>	<p>في 6 ديسمبر 2017 أطلق الحوثيون أعيرة نارية لتفريق احتجاج نظمته نساء للمطالبة بتسليم جثة علي عبدالله صالح لدفنها.</p>	هامش 28	13	26
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لحرمة المساكن.</li> <li>● اعتقال تعسفي.</li> <li>● انتهاك لاتفاقية حقوق الطفل.</li> </ul>	<p>دخل رجال مسلحون تابعون للحوثيين منزل رقية الحجري شقيقة إحدى زوجات صالح واعتقلوا واحداً على الأقل من أطفالها.</p>	هامش 29	13	27
هـ. المناطق المتنازع عليها واحتمال التجزؤ					
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● الحصار والتجويع.</li> <li>● جرائم حرب ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية. «الحصار لغرض التجويع».</li> </ul>	<p>على النحو المبين في الفقرات من 28 إلى 33 من التقرير السري للفريق عن مستجدات منتصف المدة، لا تزال مدينة تعز هي بؤرة توتر النزاع، وكارثة إنسانية. فقد تركز فيها معظم القتال المستمر على مدار العام الماضي. وتواصل قوات الحوثيين محاصرة المدينة. وتصاعدت حدة التوتر بين عناصر المقاومة المحلية والميليشيات السلفية وقوات الجيش اليمني في أكتوبر 2017.</p>	43	16	28
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحليل.</li> </ul>	<p>ولعل الجزاءات المفروضة على أبو العباس دفعت الحوثيين أيضًا إلى تكثيف هجماتهم على قوات المقاومة داخل مدينة تعز والمناطق المحيطة بها.</p>	45	17	29

رقم	ص	الفقرة	النص	الوصف القانوني (التكليف)	وجه الاستدلال
<b>الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية</b>					
على الرغم من أن الحوثيين يواصلون تجنيد مقاتلين جدد، فإن الحركة في جوهرها منظمة عائلية. وهذا يعني أن القادة الذين يحظون بأكثر قدر من الثقة هم القادة الذين تربطهم علاقة قرابة بالزعيم عبدالملك الحوثي.					
30.	21	59	عسكرياً، الحوثيون عبارة عن ميليشيات قبلية ألحقت بقوة عسكرية مدربة تدريباً مهنياً مؤلفة من عناصر من القوات المسلحة اليمنية السابقة وتحالفت معها، وعندما سيطر الحوثيون على صنعاء في أواخر عام 2014 كانوا بحاجة إلى الخبرة السياسية والعسكرية التي وفرتها شبكة علي عبدالله صالح، وبحلول أواخر عام 2017 لم يبق الحال كذلك. وخلال السنة الماضية قلل الحوثيون تدريجياً عدد الموالين لصالح في المناصب الرئيسية وعضوهم بأنصارهم.	● تحليل عسكري وسياسي.	
31.	21	60	وعلى الرغم من أن من المرجح أن تكون هناك انشقاقات في صفوف الجنود الذين لا يزالون الموالين لشبكة صالح فإن الفريق لا يعتقد أن هذه الانشقاقات ستكون بأعداد كبيرة بما يكفي لتهديد سيطرة الحوثيين على صنعاء وجزء مهم من المنطقة الشمالية.	● تحليل وتوقعات مستقبلية.	
32.	22	61	وفي 4 نوفمبر 2017 شن الحوثيون هجوماً بالقذائف التسيارية القصيرة المدى على الرياض. وقد ردت المملكة العربية السعودية بعد ذلك بيومين في جملة أمور أخرى بإصدار قائمة مطلوبين تضم 40 شخصاً من الحوثيين مع مكافآت كبيرة مقابل معلومات تؤدي إلى إلقاء القبض عليهم أو قتلهم.	● جرائم عدوان.	
33.	22	62	ومع انهيار تحالف الحوثيين - صالح، قد يبحث الحوثيون عن شركاء دوليين من أجل تعويض فقدان الحلفاء المحليين. وبالفعل يرى الفريق أن من المرجح أن تشهد الحرب مزيداً من التحويل. فكلما زادت عزلة الحوثيين، سعوا إلى التحالف مع البلدان التي تسعى إلى محاربة الدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده السعودية. والفريق على علم بالتقارير التي تفيد بأن إيران وفرت «مستشارين» إلى الحوثيين وهو بصدد التحقيق في الأمر.	● تحليل.	
34.	22	63	وعلى الرغم من أن الحوثيين يواصلون تجنيد مقاتلين جدد، بما في ذلك الأطفال فإن الحركة في جوهرها منظمة عائلية. وهذا يعني أن القادة الذين يحظون بأكثر قدر من الثقة هم القادة الذين تربطهم علاقة قرابة بالزعيم عبدالملك الحوثي.	● تحليل لتركيبية الحركة الحوثية.	

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	ر
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب.</li> <li>● تحليل سياسي/اجتماعي.</li> </ul>	<p>وبالنظر إلى عمليات الإعدام والاحتجاز الجماعي التي نفذها الحوثيون خارج نطاق القانون بعد وفاة علي عبدالله صالح، من المرجح أن تكون هناك حملة من عمليات القتل الانتقامية والتي قد تستمر لسنوات. فعلى سبيل المثال في عام 2004 قتل جنود صالح حسين بدر الدين الحوثي الزعيم الأول لحركة الحوثيين وبعد 13 عام عندما قتلت القوات الحوثية علي عبدالله صالح قال المقاتلون الحوثيون إن ذلك كان أخذًا بثأر حسين. وفي ظهور تلفزيوني لعبدالمالك الحوثي بعد وفاة صالح كان يرتدي خنجر حسين، وهو ما يمثل إثارة واضحة إلى أنه يعتبر أنه قد ثار لمقتل أخيه. ومن المرجح أن تحاول عائلة صالح وأنصاره الثأر من الحوثيين. لكن الفرق الرئيسي هو أن حسين بدر الدين الحوثي كان يقود حركة بينما كان علي عبدالله صالح يتأسس شبكة.</p>	65	23	35

#### الأسلحة وحظر الأسلحة المحدد الأهداف

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرض تطورات.</li> <li>● تحليل سياسي.</li> <li>● تحليل عسكري.</li> </ul>	<p>استمرت حملة «الصواريخ الأرضية» الاستراتيجية التي أطلقها الحوثيون ضد المملكة العربية السعودية عام 2017، وإن كانت بمستوى أقل (بنسبة 64 بالمائة) مقارنة بعام 2016. ويواصل الحوثيون إثبات امتلاكهم قدرات على ضرب السعودية باستخدام القذائف التسيارية القصيرة المدى أو الصواريخ غير الموجهة. ولهذا أثر استراتيجي فيما يلي: (أ) إظهار ضعف دفاعي في الجانب السعودي في مواجهة هذا التهديد، وهو ما من شأنه أن يجبر السعودية على اتخاذ تدابير مضادة للصواريخ باهظة التكلفة لحماية نفسها من هذه الهجمات؛ و (ب) إظهار مدى ضعف مناعة السكان المدنيين السعوديين أمام هذه الهجمات؛ (ج) مواجهة الادعاءات غير الدقيقة للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية بأنه دمر مخزونات الصواريخ في عام 2015 مفضا بذلك مصادقية أنشطته الإعلامية الأوسع نطاقاً؛ و (د) إثبات أن الحوثيين قادرون على تهديد السعودية بصورة مباشرة.</p>	80	28	36
--	---	---	----	----	----

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جريمة عدوان.</li> </ul>	<p>في حوالي الساعة 20:07 من يوم 4 نوفمبر 2017 وقعت مخلفات قذيفة تسيارية قصيرة المدى في محيط مطار الملك خالد الدولي في الرياض. وأدى هذا الهجوم الخاص للحوثيين إلى تصعيد فوري للتوترات الإقليمية بإعلان التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية عن الإغلاق المؤقت لجميع الطرق البرية والبحرية والجوية إلى اليمن اعتباراً من 6 نوفمبر 2017.</p>	82	29	37
--	--	--	----	----	----

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحليل عسكري.</li> </ul>	<p>وقد اعترف ناطق عسكري حوثي وهو اللواء شرف لقمان لأول مرة في 30 مارس 2017 بأن القذائف التي أتلفت بفعل الضربات الجوية يجري إصلاحها وتعديلها على يد متخصصين يمنيين. ولم يستبعد الفريق أيضاً أن يكون هناك في اليمن أجناب متخصصون في القذائف يقدمون المشورة التقنية، وأن متخصصين في القذائف تابعين للحوثيين قد ذهبوا إلى بلد ثالث لتلقي التدريب في هذا المجال. ومن المؤكد أن القوات الحوثية لا تملك قدرات التصميم أو المعرفة الهندسية الضرورية لتصنيع نوع جديد من القذائف التسيارية القصيرة المدى.</p>	87	31	38
--	--	---	----	----	----

رقم	ص	الفقرة	النص	الوصف القانوني (التكليف)	وجه الاستدلال
39.	35	90 هـ	تحالف الحوثيين- صالح استطاع الوصول إلى تكنولوجيا «إطلاة مدى» القذائف تتسم بكونها أكثر تقدماً من التكنولوجيا المستخدمة في قذائف سكود - سي وهو اسونغ-6- التسيارية القصيرة المدى التي كانت بحوزة التحالف في يناير 2015 كما هو معروف.		
40.	35	90 و	يرجع إلى حد بعيد أن مكونات الذخيرة بركان - اثش2- قد جلبت عبر الطريق البري الرئيسي المؤدي إلى الأراضي التي يسيطر عليها تحالف الحوثيين- صالح، بعد أن نقلت من السفن صوب البر إلى الموانئ الموجودة في منطقة نشطون والغیضة في محافظة المهرة.		● تحليل عسكري.
41.	36	90 ط	بالنظر إلى أن جمهورية إيران لم تقدم إلى الفريق أي معلومات عن أي تغيير في حيازة المكونات المستخدمة في جميع قذائف تسيارية قصيرة المدى بعد إطالة مداها، يكون البلد غير ممثل للفقرة 14 من القرار 2216 (2015)، حيث إنه لم يتخذ التدابير اللازمة لمنع توريد هذه التكنولوجيا أو بيعها أو نقلها على نحو مباشر أو غير مباشر إلى قوات الحوثيين وهي كيان يعمل بتوجيه من أفراد مدرجين في القائمة.		● اشترك جنائي «مساعدة إيرانية لتحالف الحوثي/ صالح»، وانتهاك للقرارات الدولية الخاصة بحظر توريد الأسلحة.
42.	37	96	بالنظر إلى أن إيران لم تقدم إلى الفريق أي معلومات بشأن حدوث تغيير في حيازة خزانات وقود الدفع الثنائي، ولم تفسر وجود المكونات الإيرانية الصنع فإنها تكون غير ممثلة للفقرة 14 من القرار 2216 (2015)، إذ لم تتخذ التدابير اللازمة لمنع توريد المعدات العسكرية المتصلة بالقذائف التسيارية القصيرة المدى أو بيع تلك المعدات أو نقلها على نحو مباشر أو غير مباشر إلى قوات الحوثيين وهي كيان يعمل بتوجيه من أفراد مدرجين في القائمة.		● اشترك جنائي «مساعدة إيرانية لتحالف الحوثي/ صالح»، وانتهاك للقرارات الدولية الخاصة بحظر توريد الأسلحة.
43.	37	97	خلال عام 2017 استمرت قوات تحالف الحوثيين- صالح في استخدام الطائرات المسييرة بدون طيار ذات الحجم الصغير والمتوسط على نطاق محدود في أغراض تتعلق بالاستخبارات والمراقبة وتحديد موقع الأهداف والاستطلاع وتنفيذ هجمات تفجيرية في حالة الطائرات المسييرة بدون طيار صغيرة الحجم التي تحمل أجهزة متفجرة.		● اشترك جنائي. جريمة مستمرة «مساعدة إيرانية لتحالف الحوثي/ صالح». انتهاك للقرارات الدولية الخاصة بحظر توريد الأسلحة.
44.	38	104	بالنظر إلى أن جمهورية إيران لم تقدم إلى الفريق أي معلومات عن أي تغيير في حيازة الطائرة قاصف1- أو مكوناتها فإنها تكون غير ممثلة للفقرة 14 من القرار 2216 (2015)، حيث إنه لم يتخذ التدابير اللازمة لمنع توريد معدات متصلة بالاستخدامات العسكرية أو بيع تلك المعدات أو نقلها على نحو مباشر أو غير مباشر إلى قوات الحوثيين وهي كيان يعمل بتوجيه من أفراد مدرجين في القائمة.		● اشترك جنائي «مساعدة إيرانية مستمرة لتحالف الحوثي/ صالح». ● انتهاك مستمر للقرارات الدولية الخاصة بحظر توريد الأسلحة.
45.	39	106	نجحت قوات الحوثيين في نشر أجهزة متفجرة بدوية الصنع منقولة بالمياه في حادثتين على الأقل وهما: (أ) الهجوم على فرقاطة تابعة للأسطول الملكي السعودي و (ب) في ميناء المخا.		● جريمة عدوان

رقم	ص	الفقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
46.	40	113	<p>حقق الفريق في حالات ثبت فيها أن تحالف الحوثيين - صالح استخدم ألغاماً بحرية يدوية الصنع. وقد انتشل لغم واحد في 23 مارس 2017 في ميدي وفي 27 مايو 2017 أو في تاريخ قريب منه انتشل لغمين مشابهيين له من جزيرة طواق وإن لم يكن تصميمهما مطابقاً لتصميمه. وبدل انتشال هذين اللغمين من جزيرة طواق وهي غير مأهولة على أن هذه الأنواع من الألغام نشرت في البحر الأحمر بأيدي الحوثيين.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جريمة عدوان.</li> <li>● جريمة حرب.</li> </ul>	
47.	42	118	<p>حصل الفريق على نسخ من عدد من شهادات المستخدم النهائي التي تصدرها إدارة تحالف الحوثيين- صالح، والتي كان الغرض منها هو دعم إدارة الحوثيين- صالح آنذ في شراء أسلحة وذخيرة من بلغاريا والصين والفلبين وإيران وصربيا والجمهورية السلوفاكية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتباعدة الخاصة بحظر الأسلحة.</li> </ul>	
48.	42	119	<p>والشركة المرخص لها بالمسيرة في صفقات الأسلحة المحتملة المذكورة أعلاه، وهي شركة الفصال أدرجت في القائمة لأن مديرها هو أديب فارس محمد مناع، ابن فارس محمد مناع المدرج في قائمة مجلس الأمن والمهرب المعروف للأسلحة. ويعمل فارس مناع حالياً وزيراً للدولة في حكومة الحوثيين ومقره صنعاء.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لحظر توريد الأسلحة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● إمعاناً في تحدي المجتمع الدولي أشرك الحوثيون في حكومتهم مهرب سلاح معروف، وهو من ضمن المدرجين في قائمة مجلس الأمن.</li> </ul>
49.	42	120	<p>وتاريخ هذه الوثائق وهو 6 يوليو 2015 يأتي بعد أشهر من سيطرة تحالف الحوثيين- صالح على صنعاء. وبحلول ذلك الوقت وفقاً لما ذكره الفريق في تقريره المؤرخ 31 يناير 2017 كان تحالف الحوثيين- صالح قد سيطر على ما يصل إلى 68 في المائة من مخزونات الأسلحة الوطنية. ومن ثم فمن غير المرجح أن تكون هناك حاجة في تلك المرحلة إلى استكشاف وسائل شراء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المدرجة في شهادات المستخدم النهائي هذه. أما المرجح أكثر فهو أن يكون فارس محمد حسن مناع قد انتهر الفرصة واستغل علاقاته داخل إدارة تحالف الحوثيين- صالح التي شكلت آنذاك في الحصول على الوثائق المناسبة التي يمكن استخدامها لدعم شراء الأسلحة من أجل نشاطه في تجارة الأسلحة على الصعيد الإقليمي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرض لسيطرة الحوثيين على سلاح الدولة.</li> <li>● تحديد جهة الوثائق التي حصل عليها تاجر السلاح مناع.</li> </ul>	
50.	43	122	<p>إن قيام الحوثيين - صالح بنشر القذائف التسيارية القصيرة المدى المعدلة لإطالة مداها والتي تستخدم تكنولوجيا متقدمة، يدل على أن تدابير التفتيش وإنفاذ القانون المطبقة حالياً تتسم بالضعف في مواجهة الشحنات الجيدة التخطيط التي تحتوي على أسلحة غير متفجرة أو مواد متصلة بالأسلحة. فحكومة اليمن الشرعية والتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية هما وحدهما القادران على تحسين تدابير المنع لإنفاذها على الطريق البري القادم من المهرة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحميلها المسؤولية عن التهريب في الطريق البري.</li> <li>● انتهاك لقرار حظر توريد الأسلحة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● دمج إجراءات الحكومة الشرعية والتحالف الخاصة بالتفتيش بالضعف.</li> </ul>
<p><b>السياق الاقتصادي ولمحة عن الوضع المالي</b></p>					
<p>لا يزال الحوثيون يواصلون السيطرة بصورة مباشرة على معظم الاقتصاد الوطني في مناطقهم بواسطة الوزراء والمديرين الموالين لهم، أو بواسطة اللجان الثورية أو النواب الذين يتصرفون بصفتهم مشرفين داخل مناطقهم.</p>					

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣٥
	● تفويض أسس الاقتصاد الرسمي من قبل الحوثيين وباقي الأطراف.	ويستنتج الفريق أن الحكومة الشرعية والسلطات المحلية وقوات تحالف الحوثيين-صالح، وباقي الميليشيات واصلت كلها خلال العام 2017 جمع إيرادات «الدولة»، في المناطق التي تسيطر عليها ولم تجن الدولة منها سوى فائدة محدودة في شكل خدمات عامة وقرتها هذه الأطراف. إن تصرفات هؤلاء تفوض أسس الاقتصاد الرسمي، وتخلق مشكلة سيولة وهو ما يزيد احتمال انهيار النظام المصرفي والمالي اليمني.	125	44	.51
	● السيطرة غير المشروعة على الاقتصاد الوطني من قبل الحوثيين، «بواسطة الانقلاب وأدوات غير الشرعية».	لا يزال الحوثيون يواصلون السيطرة بصورة مباشرة على معظم الاقتصاد الوطني في مناطقهم بواسطة الوزراء والمديرين الموالين لهم، أو بواسطة اللجان الثورية أو النواب الذين يتصرفون بصفتهم مشرفين داخل مناطقهم.	126	44	.52
	● تحليل اقتصادي «نهب أموال ومقدرات»	وقد حلل الفريق الإيرادات غير الضريبية استناداً إلى آخر ميزانية حكومية (ميزانية عام 2011)، من أجل تقييم ما يمكن أن يكون متاحاً للاستغلال من جانب الحوثيين. وهذا يعادل ما يقارب 2818 بليون ريال (11,3 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) منها ما لا يقل عن 407 بلايين ريال (1,62 بليون دولار) قد تكون خاضعة لسيطرتهم.	127	44	.53
	● تحليل اقتصادي، «نهب أموال ومقدرات».	وتشكل شركات الاتصالات المصدر الرئيسي لإيرادات الحوثيين في صنعاء. وفي 21 أغسطس 2017 كان وزير الاتصالات الموجود في صنعاء، وهو جليدان محمود جليدان وهو منتسب إلى المؤتمر الشعبي العام قد أفاد في مؤتمر إعلامي أن شركات الاتصالات للهواتف المحمولة حولت مبلغ قدره 98 بليون ريال (264,8 مليون دولار)، خلال الأشهر العشر التي مضت منذ توليه الوزارة في 1 ديسمبر 2016. وهذا المبلغ الذي لا ينكره الحوثيون يمثل ما يعادل 159 مليون دولار في السنة.	128	44	.54
		وتشكل مبيعات التبغ المصدر الرئيسي الثاني للإيرادات المتاحة إلى الحوثيين. فعلى سبيل المثال أعلنت شركة كمران للصناعة والاستثمار أن ضرائبها وفوائير رسومها الجمركية لعام 2015 بلغت 23,9 بليون ريال (64,7 مليون دولار). وتشير تقديرات إلى مبلغ مماثل من المنتجين الاثنى الآخرين.	129	45	.55
	● فرض رسوم غير شرعية.	ومن أجل زيادة الإيرادات الجمركية بدأ الحوثيون في تحصيل رسوم جمركية إضافية على السلع المستوردة عبر المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية.	130	45	.56
	● تحصيل رسوم غير مشروع لمصلحة كيانات وأفراد قيادات الحوثيين.	وفي 28 مايو 2016 قام محمد علي الحوثي بتعيين يحيى محمد عبدالله الأسطى وكيلاً لمصلحة الجمارك الكائن مقرها في صنعاء. وقد أشرف هذا منذ ذلك الحين على تنفيذ آليات غير قانونية لتحصيل الرسوم الجمركية لصالح كيانات وأفراد يعملون بالإنابة عن عبدالملك الحوثي وتحت سيطرته.	131	45	.57

رقم	ص	الفقرة	النص	الوصف القانوني (التكييف)	وجه الاستدلال
58.	45	133	يرى الفريق أن توزيع الوقود والمنتجات النفطية لا يزال أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الحوثيين. وفي 28 يونيو 2015 أنهى الحوثيون احتكار شركة النفط اليمنية لاستيراد المنتجات النفطية وتوزيعها. ودبروا لذلك منافسة صورية في القطاع الخاص لتقديم عطاءات للتوزيع، وهو ما أتاح لهم الآن السيطرة على هذا القطاع، ولا سيما باستخدام موزعين في سوق سوداء يخضعون لسيطرتهم.	<ul style="list-style-type: none"> <li>● احتيالي للسيطرة غير المشروعة على أموال الغير.</li> <li>● افتعال منافسة صورية.</li> </ul>	
59.	56	134	وتشير البيانات المتاحة للفريق للفترة بين مايو 2016 و يوليو 2017 عندما كان سعر الصرف الرسمي 250 ريال لكل دولار، إلى أن إيرادات الحوثيين من السوق السوداء لبيع المنتجات النفطية التي سلمت في مينائي الحديدة ورأس عيسى على البحر الأحمر قد تصل إلى 318 بليون ريال (1,27 بليون دولار).	<ul style="list-style-type: none"> <li>● نهب المقدرات الوطنية.</li> <li>● تحديد لحجمها من إيرادات السوق السوداء للنفط.</li> </ul>	
60.	46	135	ولاحظ الفريق أن 61 شركة تقدمت حتى الآن للحصول على ترخيص للدخول عبر آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لما يبلغ عدده 234 ناقلة نفط، وسمح لما يبلغ عدده 173 ناقلة منها بإبصال الوقود. وترد قائمة المرسل إليهم في المرفق السري 48. ولاحظ الفريق أن 11 شركة فقط استمرت في استيراد الوقود خلال عامي 2016 و2017، بينما يبدو أن 12 شركة توقفت عن الاستيراد إلى اليمن بعد 1 مارس 2017، وظهرت 11 شركة جديدة منذ ذلك التاريخ، وهذا يدل على وجود استراتيجية لدى الحوثيين للسيطرة على واردات النفط. وتشمل الأدلة ما يلي: (أ) لم يواصل العمل على المستوى ذاته سوى مجموعة الحثليي بما لها من سجل سابق في ميدان صناعة النفط؛ (ب) توقفت شركة الفلك للملاحة التي كانت تستخدمها شركة إخوان توفيق مطهر التي ظلت تستورد الوقود إلى اليمن لصالح شركة النفط اليمنية أثناء حقبة صالح عن العمل عبر الموانئ اليمنية على البحر الأحمر؛ (ج) ينتسب جميع مستوردي النفط الحاليين العاملين إلى الحوثيين.	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرض لاستراتيجية الحوثيين في السيطرة على واردات النفط.</li> </ul>	
61.	47	136	بواصل الفريق رصد الحالة بغية تقييم ما إذا كانت المساحة التي خسرها رجال الأعمال قبل حقبة الحوثيين قد نتجت عن النزاع أو كانت جزءاً من استراتيجية لإحلال ما يطلق عليه اليمنيون «جيل 2017»، من رجال الأعمال محلهم (إشارة إلى المنتسبين من رجال الأعمال إلى الحوثيين في اليمن). ويحقق الفريق في تغيير ملكية الانفعا لمجموعة فولكان وهي أهم موردي وزارة الدفاع اليمنية أثناء حقبة صالح.	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرض تطورات وتغييرات الموردين «للدفاع».</li> <li>● «تغيير ملكية فولكان كمثل».</li> </ul>	
62.	48	140	في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين لا يزال ثمة هيكل عامل لمصرف مركزي مع وجود مصارف خاصة ومؤسسات مالية.		
63.	48	142	وحاول الحوثيون حل مشكلة السيولة باستخدام عدة نهج جميعها فشلت حتى الآن.	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرض تطورات مالية ومحاولات فاشلة.</li> </ul>	
64.	49	145	حقق الفريق في ثلاث حالات اتجار بالأصول المالية لصالح الحوثيين نيابة عن أفراد مدرجة أسماؤهم في القائمة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>● احتيالي على قرارات مجلس الأمن «قرارات الإدراج في القائمة».</li> </ul>	

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	ر	
<b>تجميد الأصول</b>						
		يحقق الفريق في وضع الحوثيين يدهم على الأصول لصالحهم. وقد صدر أمر في 23 ديسمبر 2017 إلى البنك المركزي اليمني الموجود في صنعاء عبر «لجنة حصر وإسلاام ممتلكات الخونة»، من أجل الحجز على جميع الحسابات المصرفية التي يملكها 1223 فرد.	154	53	65	
<b>الأعمال التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان</b>						
	● حدد النص: - الجهات المتممة بالانتهاكات. - الشخص المشارك في جميع الانتهاكات بالاسم والصفة.	● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.	حقق الفريق في 16 حالة اعتقال تعسفي وحرمان من الحرية وانتهاكات أخرى للقانون الدولي الإنساني وقواعد حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الحوثيين. وقد تحدد أن 11 فرداً إما ارتكبوا تلك الانتهاكات أو تنسب إليهم المسؤولية القيادية في ارتكابها. وارتكب هذه الانتهاكات مسؤولو جهاز الأمن السياسي في صنعاء ومكتب الأمن القومي في صنعاء، وغيرها من السلطات التابعة للحوثيين. وفي مكتب الأمن القومي شارك مطلق عامر المراني (المعروف أيضاً باسم أبو عماد) نائب رئيس مكتب الأمن القومي في جميع الانتهاكات التي حقق فيها الفريق.	173	58	66
	● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● الاعتداء على الحريات. «حجر حرية الناس». ● الاعتداء على الأعيان المدنية. «تحويل مبنى تعليم عالي إلى سجن».	وحقق الفريق في احتجاز أفراد في كلية ذمار، وهي مكان احتجاز غير رسمي. وأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار احتجاز أفراد في هذا السجن هو عجز قادة الحوثيين عن الاتفاق على تبادل السجناء المحليين. وأبلغ بعض المحتجزين بأنهم سيفرج عنهم إما بعد دفع دية أو أثناء عملية تبادل.	176	59	67	
● استبعد استخدامها ما لم تكن مقرة من القيادة الحوثية وعبدالملك شخصياً.	● جرائم حرب. «عشوائية الاستخدام للذخائر المتفجرة».	يقع الاستخدام العشوائي للذخائر المتفجرة الذي مارسته قوات الحوثيين ضد مواقع مدنية في اليمن والمملكة العربية السعودية في إطار الفقرة 17 وأو الفقرة 18 من القرار 2140 (2014). ويرى الفريق أن استخدام هذه الأسلحة لا يمكن أن يستمر ما لم تقره القيادة الحوثية الرفيعة المستوى كسياسة متبعة بما في ذلك عبدالملك الحوثي شخصياً.	179	60	68	
● حقق الفريق في نموذج، وحدد 2 من الذين جنّدوا، حدد الجهة «قوات الحوثي/صالح».	● انتهاك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. «تجنيد الأطفال». ● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● انتهاك للقانون الوطني. «جرائم حرب».	حقق الفريق مع الأفراد والشبكات العاملين في اليمن والذين يعملون في تجنيد الأطفال. وحدد الفريق اثنين من الأفراد الذين جنّدوا ما مجموعه 5 أطفال باسم قوات الحوثيين، ويرى الفريق استناداً إلى تحليله الذي أجراه خلال العام الماضي أن هذه الحالات تمثل مشكلة أكبر بكثير.	185	63	69	

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣٥
● خرج الفريق بتحليل اقتصادي واجتماعي للمشكلة.	● تجنيد الأطفال.	يرى الفريق أن العوامل التالية تسهم أيضا في زيادة تجنيد الأطفال: (أ) عدم دفع المرتبات نتج عنه إجبار الأطفال على البحث عن بدائل اقتصادية من أجل أسرهم: دفعت قوات الحوثيين إلى الأطفال الذين جندتهم مؤخرا حوالي 15000 إلى 20000 ريال شهريا (60 إلى 80 دولار)؛ (ب) تعطيل التعليم يعني أن الأطفال قلما يجدون ما يفعلونه، وهو ما يجعلهم عرضة للتجنيد في عرض الشارع؛ (ج) نظراً لأن الأسر لا تزال تعيش في مناطق تسيطر عليها قوات الحوثيين فإنها تخشى المجاهرة برفض هذا التجنيد، وهو ما يسمح للتجنيد بأن يستمر دون أن يتصدى له أحد.	186	63	.70

عرقلة تقديم المساعدة الإنسانية

● عرف الفريق الحصار أنه استخدام التجويع أو التهديد به.	● جريمة حرب. «الحصار» ● استخدام السكان كرهائن.	الحصار أساساً هو استخدام التهديد بالتجويع أداة للمساومة ووسيلة حرب. وتستخدم قوات الحوثي السكان أيضا كرهائن عند تصعيد غاراتها ضد المملكة العربية السعودية، وهي تدرك تماماً أن وطأة الأعمال الانتقامية ستصيب السكان المدنيين. ويعتمد الحوثيون على الإذانة العلنية للأعمال الانتقامية للمملكة العربية السعودية بأنفسهم عن أي مسؤولية عن تلك التصرفات.	190	64	.71
--	---	--	-----	----	-----

● جزم الفريق بوقوع الانتهاكات ونسبته للحوثي/صالح. ● حدد ماهية ووسائل العرقلة.	● انتهاك لقرارات مجلس الأمن الدولي. «عرقلة المساعدات الإنسانية». ● جرائم حرب. ● جرائم ضد الإنسانية.	في عام 2017 واصلت قوات الحوثيين عرقلة المساعدات الإنسانية ومنعت وصولها. وحقق الفريق في تلك العراقيل التي شملت ما يلي: (أ) تحويل مسار المعونة؛ (ب) التأخير أو الرفض وهو ما يؤثر على التوزيع في الوقت المناسب؛ (ج) عمليات الاعتقال والاحتجاز والترهيب والتعذيب التي يتعرض لها موظفو المعونة الإنسانية ومصادرة معداتهم؛ (د) التدخل في اختيار المستفيدين ومناطق العمليات والشركاء المنفذين؛ (هـ) إعلان مناطق باعتبارها عسكرية، وهو ما يجعل الوصول إليها متعزراً بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني؛ (و) الابتزاز وطلب دفع أموال تحت التهديد باستخدام العنف؛ (ز) عرقلة جهود إيصال مواد التصدي لوباء الكوليرا؛ (ح) مسائل تتعلق بالتخليص الجمركي؛ (ط) التأخير في إجراءات تخليص الأدوية المستوردة من مطار صنعاء الدولي. وتتفاقم هذه العقبات بسبب عدم دفع مرتبات موظفي القطاع العام، والقيود المفروضة على تأثيرات دخول العاملين في المجال الإنساني.	192	64	.72
--	---	---	-----	----	-----

● حدد الجهات المتورطة. - وزارات. - الأمن القومي. ● حدد اسم وصفات المتورطين.	● جرائم حرب. ● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.	وحقق الفريق أيضا في العراقيل التي تضعها الوحدة التنفيذية (في تعز وحجة والحديدة)، و وزارات التعليم والصحة في حكومة الحوثيين و«مكتب الأمن القومي» التابع للحوثيين، أمام وصول المساعدات الإنسانية. ويقوم بعض هذه العناصر الفاعلة بعسكرة توزيع المعونة. ويرى الفريق أن مطلق عمر المراني (المعروف باسم أبو عماد) نائب رئيس مكتب الأمن القومي، مسؤول أيضا عن الاعتقال التعسفي في المجال الإنساني والسلطات الأخرى العاملة في مجال المساعدة الإنسانية واحتجازهم وإساءة معاملتهم. وقد استخدم سلطته ونفوذه أيضا بدون داع فيما يتعلق بسبل إيصال المساعدات الإنسانية كوسيلة للاستفادة منها في تحقيق الربح.	193	64	.73
--	---	--	-----	----	-----

## تقرير العام ٢٠١٨

واصلت القيادة الحوثية إحكام قبضتها على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ففي الأشهر الأولى من عام ٢٠١٨ قُلِّصت قيادة المؤتمر الشعبي العام في صنعاء، وأرغمت على الانقياد للحوثيين.

م	ص	الفقرة	النص	الوصف القانوني (التكليف)
1.	2	موجز	واصلت القيادة الحوثية إحكام قبضتها على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ففي الأشهر الأولى من عام 2018 قُلِّصت قيادة المؤتمر الشعبي العام في صنعاء، وأرغمت على الانقياد لقيادة الحوثيين. وعلى الرغم من إحكام القبضة تلك واجه الحوثيون بعضاً من الانشقاق من مجتمعات محلية في صنعاء ومحيطها.	● عرض تطورات.
2.	2	موجز	وظل الفريق يواجه صعوبات في الوصول إلى الأماكن التي يود معاينتها. ويعرب الفريق عن أسفه لعزوف الحوثيين حتى الآن عن السماح له بزيارة صنعاء للقاء ضحايا الغارات الجوية وتجار السلع الأساسية. أتاح التحالف للفريق إمكانية الوصول إلى المكان الذي توجد فيه الأسلحة المستولى عليها لمعاينتها، غير أن الوقت الذي تستغرقه هذه العملية في كثير من الأحيان أطول مما هو مستصوب.	● انتهاك القرارات الأممية الملزمة بالتعاون مع الفريق وتسهيل مهامه، «انتهاك مستمر».
3.	2	موجز	ولا يزال انعدام مصالح مشتركة داخل التحالف ضد الحوثيين يفاقم تقسيم البلد. فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته حكومة رئيس اليمن عبدربه منصور هادي وشركاؤها في التحالف في الميدان ضد قوات الحوثيين، فإن هدف استعادة سلطة الحكومة في جميع أرجاء اليمن بعيد المنال.	● عرض تطورات ما بعد قتل الرئيس السابق.

الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	٣
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تهديد الملاحة الدولية.</li> <li>● تهديد السلام والأمن الدوليين.</li> <li>● إعاقه تقديم المساعدات الإنسانية.</li> </ul>	<p>وطوال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت سلامة خطوط النقل البحري في البحر الأحمر وأمنها عرضة لخطر شديد. فعلى الرغم من أن عدد الحوادث الأمنية البحرية لم يفق عدد الحوادث الذي شهده عام 2017 ازدادت التهديدات التي يتعرض لها النقل البحري، في ظل استحداث قوات الحوثيين ونشرها لأسلحة متطورة مثل القذائف الانسيابية المضادة للسفن والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بحرًا ضد السفن التجارية في البحر الأحمر.</p>	موجز	2-3	4.
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تهديد الملاحة الدولية.</li> <li>● تهديد السلام والأمن الدوليين.</li> <li>● إعاقه تقديم المساعدات الإنسانية.</li> </ul>	<p>وقد استهدف الحوثيون سفينة تنقل القمح إلى اليمن، وهو ما أدى إلى تعريض عملية تقديم المساعدة الإنسانية للخطر، وإلى ارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالواردات إلى اليمن.</p>	موجز	3	5.
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تهديد الملاحة الدولية.</li> <li>● تهديد السلام والأمن الدوليين.</li> <li>● إعاقه تقديم المساعدات الإنسانية.</li> </ul>	<p>وشن الحوثيون أيضا هجوما على ناقلتي نفط سعوديتين تحمل كل منهما مليوني برميل من النفط الخام و ألحقوا أضرارا بهما. وكان يمكن أن تحدث هذه كارثة بيئية في البحر الأحمر. وتطبق على قوات الحوثيين المسؤولة عنها معايير الإدراج في قائمة الجهات الخاضعة للجزاءات.</p>	موجز	3	6.
<ul style="list-style-type: none"> <li>● جريمة حرب وجريمة عدوان.</li> </ul>	<p>ولاحظ الفريق أن قوات الحوثيين اصلت استخدام القذائف التسيارية قصيرة المدى المعدلة لإطالة مداها على الأقل في يونيو 2018 ضد أهداف في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى نشر قذائف انسيابية مضادة للسفن وأجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بحرًا.</p>	موجز	3	7.
	<p>وابتداء من أغسطس 2018 بدأ الفريق يلاحظ انتشار طائرات مسيرة من دون طيار طويلة المدى، ذات نطاق يسمح لقوات الحوثيين بضرب أهداف في عمق المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.</p>	موجز	3	8.

الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>● جريمة حرب.</li> <li>● انتهاك حظر الأسلحة الملزم بموجب القرار 2216 لسنة 2015.</li> </ul>	<p>خلافًا لما حصل في عامي 2015 و2016 عندما استخدمت قوات الحوثيين منظومات أسلحة كاملة أو مجمعة تجميعاً جزئياً موردة من الخارج، مثل القذائف التسيارية قصيرة المدى المعدلة لإطالة مداها، فهي تعتمد حالياً بصورة متزايدة على استيراد مكونات عالية القيمة تدمج بعد ذلك في منظومات أسلحة مجمعة محلياً مثل الطائرات المسيرة من دون طيار الطويلة المدى. ويواصل الفريق التحقيق فيما إذا كان الحوثيون يتلقون مساعدة من خبراء أجانب في هذه العملية.</p>	موجز	3	9.
<ul style="list-style-type: none"> <li>● جريمة حرب.</li> <li>● عشوائية الذخائر واستهداف المدنيين بها.</li> </ul>	<p>استمر تعرض المدنيين والبنية التحتية المدنية لأثر جائر نتيجة الغارات الجوية للتحالف والاستخدام العشوائي للذخائر المتفجرة من جانب الحوثيين.</p>	موجز	4	10.
<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب.</li> <li>● انتهاك لقرارات مجلس الأمن الملزمة بتيسير مرور المساعدات الإنسانية ومنع إعاقتها.</li> </ul>	<p>وأشار الفريق إلى أن الضغط الذي يمارسه الحوثيون على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لا يحترم الالتزامات التي تعهدوا بها بتيسير مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة، ودون عوائق لتصل إلى المدنيين المحتاجين.</p>	موجز	4	11.
<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب.</li> <li>● انتهاك لمبادئ القانون الدولي الإنساني.</li> </ul>	<p>ولاحظ الفريق أن الحوثيين أبدوا مراراً عدم احترام للقانون الدولي الإنساني المطبق على حماية موظفي الإغاثة الإنسانية، وموظفي الرعاية الصحية والبنية التحتية للرعاية الصحية.</p>	موجز	4	12.
<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لقرارات مجلس الأمن الملزمة ومنها تجريم عرقلة وصول أو توزيع المساعدات الإنسانية.</li> </ul>	<p>وفي عام 2018 استمر الحوثيون في عرقلة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسبل عدة، منها التلاعب بقوائم المستفيدين ورفض منح التأشيرات للعاملين في المجال الإنساني، من دون تقديم أي تبريرات، والحد من إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى بعض المناطق والمنشآت.</p>	موجز	4	13.

أولاً: المقدمة

برنامج العمل

<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم تسهيل مهمة فريق الخبراء.</li> <li>«جريمة مستمرة».</li> </ul>	<p>طلب الفريق إجراء زيارات إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين (صنعاء والحديدة وصعدة) في أربع مناسبات منفصلة. ولم تقدم السلطات الكائن مقرها في صنعاء أي رد رسمي على هذه الطلبات.</p>	14	9	14.
---	--	----	---	-----

الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة والمنظمات				

● عدم تسهيل مهمة فريق الخبراء. «جريمة مستمرة».	أجرى الفريق اتصالات هاتفية مع ممثلي حركة الحوثيين. وحاول الفريق تنسيق زيارة عن طريق حسين العزي نائب وزير الخارجية ومحمد عبدالسلام فليته الناطق الرسمي في إدارة الحوثيين، وتبادل معهما رسائل بشأن هجمات للحوثيين على سفن في البحر الأحمر باستخدام قذائف مضادة للسفن، وأعطاهما فرصة للرد وطلب القيام بزيارة إلى اليمن بخصوص الغارات الجوية التي شنت في 9 أغسطس على ضحيان في صعدة. وأشار الممثلان المذكوران أعلاه إلى أن السلطات في صنعاء تأبى التعاون مع الفريق استناداً إلى ما اعتبرته معلومات غير دقيقة في التقرير السابق للفريق.	19	11	15.
--	---	----	----	-----

ثانياً: الأخطار التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن

ا. التحديات التي تواجه سلطة الحكومة اليمنية

● استمرار الاستيلاء على السلطة والسيطرة على المؤسسات. «الانقلاب جريمة مستمرة».	خلال الفترة المشمولة بالتقرير حدد الفريق أعضاء في شبكة الحوثيين لا يزالون تحدياً لسلطة الحكومة. فقد وسع الحوثيون نطاق سيطرتهم على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في جميع أنحاء المناطق الشمالية التي استولت عليها قواتهم. ولاحظ الفريق أن هيكل قيادة الحوثيين ظل ثابتاً نسبياً. فلا يزال عبدالملك الحوثي على رأس هيكل القيادة وصوتها الرئيسي. ولا يزال مهدي المشاط أحد أصهار عبدالملك الحوثي والمقرب من عبدالكريم أمير الدين الحوثي يعمل بصفته رئيساً للمجلس السياسي الأعلى. ولا يزال محمد علي الحوثي يرأس اللجنة الثورية العليا، ولكنه سعى لِيَبَوِّئَ نفسه مكانة تجعل منه الوجه العام الذي يعكس صورة الحوثيين عبر وسائط التواصل الاجتماعي، ومن خلال الوصول إلى الجمهور الدولي عن طريق وسائط الإعلام الموجودة في الولايات المتحدة.	28	14	16.
--	--	----	----	-----

الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	٣
● تشخيص الأوضاع ومراقبة تطوراتها.	ويواجه الحوثيون زيادة في مستويات الانشقاق. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير لاحظ الفريق زيادة في عدد الاحتجاجات المحلية وفي مستوى الانشقاق. وشملت الحوادث احتجاجات اندلعت في جامعة صنعاء في 6 أكتوبر، وتمرداً اندلع في قرية في ريف ذمار في 26 أكتوبر. والأهم ربما هو أن بعض القبائل المنتمية لسفيان خولان، بدأت تظهر علامات تدل على رفض سيطرة الحوثيين.	29	15	17
● تشخيص الأوضاع ومراقبة تطوراتها.	منذ وفاة علي عبدالله صالح في ديسمبر 2017 استمالت القيادة الحوثية المؤتمر الشعبي العام. ولاحظ الفريق أن المؤتمر الشعبي العام انقسم إلى أربعة فصائل محددة بشكل فضفاض: فصيل صنعاء، وفصيل في الرياض متحالف مع الرئيس هادي، وفصيل بقيادة سلطان البركاني وفصيل يدور في فلك أحمد علي عبد الله صالح.	30	15	18

٢. العراقيل التي تعترض سبيل وقف الأعمال العدائية واستئناف العملية السياسية

● تشخيص الأوضاع ومراقبة تطوراتها.	بعد فشل المحادثات في جنيف في سبتمبر 2018 بدأ مارتن غريفيث المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن بنجاح جولة جديدة من المحادثات بين حكومة اليمن والحوثيين عقدت في السويد في ديسمبر.	35	17	19
● تشخيص الأوضاع ومراقبة تطوراتها.	يرى الفريق أن التقدم الذي أحرز مؤخراً على جبهات القتال في الجوف وصعدة والحديدة قد عزز رأي التحالف بأن بالإمكان حمل الحوثيين على المشاركة في محادثات السلام. واستمرت الحملة الجوية لكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً في القضاء على الفاعلين الرئيسيين في قيادة الحوثيين أو قاداتهم الميدانيين.	42	19	20

الأمن البحري

● تهديد الملاحة البحرية.	في عام 2018 ظل مستوى التهديد المحذوق بالأمن البحري في البحر الأحمر عالياً جداً. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للحوادث لم يكن أعلى مما كان عليه في العام السابق، فقد ازداد الخطر على النقل البحري التجاري مع استخدام قوات الحوثيين منظومات أسلحة تتطور بشكل متزايد لمهاجمة ناقلات النفط التي ترفع علم المملكة العربية السعودية.	45	20	21
--------------------------	--	----	----	----

الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاكات للقانون الدولي الإنساني «جرائم حرب».</li> <li>● عرقلة وصول العاملين في مجال الإغاثة.</li> </ul>	<p>وشنت قوات الحوثيين هجمات متكررة على ناقلات نفط تبلغ حمولتها 2,2 مليون برميل من النفط الخام. وكان يمكن أن يؤدي أي من هذه الهجمات على السفن التجارية التي تقل العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، يمكن أن تعرقل بشكل خطير إيصال المساعدات الإنسانية إلى اليمن. ويرى الفريق أن هذه الهجمات تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.</p>	46	21	.22

الوحدات العسكرية والجماعات المسلحة

<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرض تطورات الوضع العسكري.</li> </ul>	<p>لا تزال العمليات العسكرية ضد الحوثيين التي تنفذها القوات الموالية للحكومة على طول الساحل الغربي في محافظة الحديدة أولوية عليا لدى حكومة اليمن والتحالف. ونظراً لاستئناف القتال في نوفمبر 2018 يرى الفريق أن من غير المرجح أن تتوقف القوات الموالية للحكومة قبل إزالة الوجود الحوثي بالكامل في مدينة الحديدة ومينائها.</p>	59	24	.23
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحليل للحركة الحوثية من الداخل.</li> </ul>	<p>لا تزال القيادة الحوثية تشغل المستويات العليا من السلطة السياسية والعسكرية، ضمن هيكل تهيمن عليه الأسرة، وهو عبارة عن دائرة ثقة اعتمد في تشكيلها أساساً على الولاء، حيث أن الأعضاء الرئيسيين هم أفراد عائلة الحوثي أو أقارب عن طريق الزواج. وينتمي معظم الكوادر القيادية إن لم يكن كلهم إلى العائلات الهاشمية (السادة). وقد سعت القيادة الحوثية في الماضي إلى أن تكون شاملة الناحية السياسية، والتمست الدعم من مختلف ألوان الطيف السياسي والديني والاجتماعي، وفي الأونة الأخيرة ظهرت علامات تدل على تناقض في التنوع داخل القيادة الحوثية.</p>	64	26	.24
<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرض تطورات.</li> </ul>	<p>ويرى الفريق أن «قائمة أسماء المطلوبين» من المسؤولين الحوثيين الصادرة عن السلطات السعودية في نوفمبر 2017 أسفرت عن وفاة شخص واحد فقط. وبعد وفاة السيد الصماد رئيس المجلس السياسي الأعلى في أبريل 2018 توقف التحالف عن سعيه إلى القضاء على الفاعلين الرئيسيين في القيادة الحوثية. ولاحظ الفريق أن القيادة الحوثية لم تعد تظهر في الأماكن العامة، وأن عمليات إطلاق الحوثيين للقذائف باتجاه الرياض قد توقفت في يونيو 2018.</p>	65	26	.25

الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
● تشخيص قطاعات الحوثي العسكرية.	وينقسم الهيكل العسكري للحوثيين إلى أربعة قطاعات هي: (أ) جماعة تقاتل في تعز؛ (ب) جماعة تتمركز في الحديدة؛ (ج) جماعة تقاتل على طول الحدود مع المملكة العربية السعودية؛ (د) قوة مشتركة مسؤولة عن القذائف والطائرات المسيرة من دون طيار. ولم يتلق الفريق بعد أدلة تثبت وجود أي وحدات عسكرية رسمية، ربما باستثناء التشكيلات التي تقاتل في الحديدة ونفى ما يدعيه الحوثيون من امتلاكهم القدرة على أن يكونوا حكومة تودي وظائفها.	66	26	26
● انتهاك اتفاقية حقوق الطفل. ● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. «جرائم حرب».	إن عمليات التجنيد في صفوف الحوثيين تتم في المقام الأول على يد مشرفين على المستوى المحلي يقتعون الشبان - وبعضهم في سن السادسة عشر ولكن معظمهم ينتمون إلى الفئة من 18 إلى 22 سنة- بالانضمام إلى قوات الحوثيين. ولاحظ الفريق أن معظم المجندين من المناطق الريفية لم يكملوا التعليم الابتدائي وأن معظمهم أميون وظيفياً.	67	26	27

الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف

تواصل قوات الحوثيين نشر طائرات مسيرة من دون طيار صغيرة ومتوسطة الحجم للقيام بأدوار شتى تتراوح بين استخدامها في الاستطلاع واستخدامها كخنازير تطوف وتضرب أهدافها أو ما يسمى «طائرات انتحارية بدون طيار».

● جرائم عدوان. ● خرق لحظر الأسلحة.	وواصلت قوات الحوثيين إبراز قوتها خارج ساحة القتال في اليمن، من خلال استخدام القذائف التسيارية القصيرة المدى المعدلة لإطالة مداها، على الأقل حتى يونيو 2018 ضد أهداف في المملكة العربية السعودية، وكذلك من خلال نشر قذائف مضادة للسفن وأجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بحراً ضد السفن العسكرية والمدنية في البحر الأحمر. وثمة اتجاه جديد تمثل في نشر نوع جديد من المركبات الطائرة غير المأهولة ذات المدى الأطول، وقد لوحظ استخدامها منذ أغسطس 2018 وهو ما قد يتيح لقوات الحوثيين مهاجمة أهداف بعيدة وصولاً حتى أبوظبي ودبي. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأسلحة الجديدة تقي بالغرضين العسكري والسياسي بوصفها ورقة مساومة أثناء مفاوضات السلام.	78	30	28
---------------------------------------	--	----	----	----



الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	٣
● خرق لحظر الأسلحة.	وعلى الرغم من التفوق الجوي والبحري للتحالف وأن جميع الحدود البرية على الأقل من الناحية النظرية خاضعة لسيطرة قوات تابعة لحكومة اليمن، فقد وجد الفريق أن قوات الحوثيين تظهر قدرة على ابتكار ونشر منظومات أسلحة أكثر تطوراً.	79	30	.29
● تهديد الملاحة الدولية.	تلقى الفريق معلومات إضافية تتعلق بدراسة الحالة التي أصدرها في يوليو 2018 بشأن الهجمات ضد السفن التجارية في البحر الأحمر، وهو بصدد تحديث تحقيقه بهذا الخصوص، ويرى الفريق أن قوات الحوثيين تتحمل المسؤولية عن الهجمات التي شنت على السفينة بقيق في 3 أبريل وعلى السفينة إنجي إنيولو في 10 مايو.	80	30	.30
● خرق لحظر الأسلحة.	وفي 7 نوفمبر 2017 نشر الحوثيون صوراً إعلامية لخمس قذائف مضادة للسفن تسمى المندب-1- وتتميز بخصائص خارجية مماثلة للقذائف المضادة للسفن من النوعين C-801 و C-802 التي تنتجها الصين.	81	30	.31
● خرق لحظر الأسلحة. ● تهديد الملاحة الدولية.	وفي وقت الهجوم كانت السفينتان على بعد 88 كم و 123,8 كم من البر. وقد أنتجت أنواع عديدة من القذائف من فئة C-802 منها نوع يطلق من البر ويصل مداه إلى 190 كم. ويبرهن استخدام مثل هذه القذائف على قدرات الحوثيين على أن تهدد فعلياً الملاحة البحرية التجارية في البحر الأحمر. ويرى الفريق أن قوات الحوثيين استخدمت لتحديد الأهداف أسلوباً يجمع بين الرصد البصري من البر ومن الزوارق والرادار المتنقل على البر.	82	31	.32
● خرق لحظر الأسلحة.	تواصل قوات الحوثيين نشر طائرات مسيرة من دون طيار صغيرة ومتوسطة الحجم للقيام بأدوار شتى تتراوح بين استخدامها في الاستطلاع واستخدامها كخنازير تطوف وتضرب أهدافها أو ما يسمى «طائرات انتحارية بدون طيار». ووردت تقارير بما في ذلك تسجيل فيديو تفيد بامتلاك الحوثيين طائرة مسيرة من دون طيار قادرة على نشر ذخائر بحجم القنبلة اليدوية، بيد أن الفريق لم يتمكن حتى الآن من أن يتحقق بصورة مستقلة من تلك الادعاءات.	83	32	.33

الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
<ul style="list-style-type: none"> <li>● خرق لحظر الأسلحة.</li> <li>● جرائم عدوان.</li> </ul>	<p>وحتى منتصف عام 2018 كانت قدرات الحوثيين على استخدام منظومات الذخائر الطوافة لضرب أهداف خارج ميدان المعركة المباشر، يحد منها قصر مدى الطائرة قاصف 1- الذي لم يسمح بتنفيذ ضربات تتجاوز حدود اليمن ومناطق الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، لأن أقصى ما يمكن أن تبلغه هو 150 كيلومتر.</p>	84	34	.34
<ul style="list-style-type: none"> <li>● خرق لحظر الأسلحة.</li> <li>● جرائم عدوان.</li> </ul>	<p>واصلت قوات الحوثيين الحملة التي تشنها باستخدام القذائف التسيارية ضد أهداف في المملكة العربية السعودية طوال النصف الأول من عام 2018. وقد تأكد وقوع ما لا يقل عن 11 عملية إطلاق لقذائف تسيارية قصيرة المدى معدلة لإطالة مداها في الفترة ما بين 5 يناير و24 يونيو مقابل أربع عمليات إطلاق في النصف الثاني من عام 2018. وليس واضحاً لماذا لم تتواصل الهجمات خلال تلك الفترة بالنظر إلى تصاعد التوترات حول الحديدة. ومن الممكن أن يكون السبب وراء ذلك أن قوات الحوثيين قد استهلكت إمداداتها المحدودة من القذائف التسيارية، أو أن التحالف قد نجح في تدمير المرافق التي تجمع فيها القذائف أو الهياكل الأساسية للإطلاق.</p>	88	36	.35
<ul style="list-style-type: none"> <li>● خرق لحظر الأسلحة.</li> <li>● جرائم عدوان.</li> </ul>	<p>واصلت قوات الحوثيين نشر صواريخ بدر- 1 بأعداد كبيرة ضد أهداف في اليمن ومناطق الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية. ورغم أن وسائل الإعلام التابعة للحوثيين ظلت تشير إلى بدر 1- بوصفه «صاروخاً باليستياً قصير المدى»، فقد فحص الفريق بقايا العشرات من صواريخ بدر 1- في جازان والرياض، ووجد أن هذا السلاح على الأقل في نسخته الأساسية هو صاروخ مدفعي غير موجه يعمل بالوقود الصلب وينتج محلياً من أنابيب فولاذية من المرجح جداً أنه يتم الحصول عليها من صناعة النفط.</p>	90	37	.36
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تهديد الملاحة الدولية.</li> </ul>	<p>زادت قوات الحوثيين من نشرها للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بحراً ضد كل من السفن المدنية والعسكرية العاملة في البحر الأحمر.</p>	92	38	.37

الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>● خرق حظر الأسلحة.</li> <li>● تهديد الملاحة الدولية.</li> </ul>	<p>ونفذ الحوثيون هجوماً في 30 سبتمبر بواسطة جهازين متفجرين يدوي الصنع منقولين بحراً على ميناء جازان في المملكة العربية السعودية، مما أدى إلى إلحاق أضرار بالغة بسفينة حربية سعودية. وتبين من الهجوم أن الحوثيين لا يزالون يملكون القدرة على شن هجمات بواسطة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بحراً، باستخدام منظومة توجيهه محوسبة ذات تحكم لاسلكي من مسافة بعيدة، مما يهدد كلا من السفن المدنية والعسكرية في البحر الأحمر. ولا ينبغي التقليل من الأثر الاقتصادي لهذه التهديدات.</p>	93	39	38

#### السياق الاقتصادي ولمحة عامة عن الوضع المالي

#### الإيرادات التي يحصلها الحوثيون

<p>لاحظ الفريق حدوث جريمة قتل مشتبه بها في 20 ديسمبر 2016 راح ضحيتها محمد عبده العبسي، وهو صحفي مقیم في صنعاء، كان يعد تحقيقاً بشأن تورط قادة الحوثيين في استيراد الوقود لتمويل الحرب.</p>				
<ul style="list-style-type: none"> <li>● نهب الثروات وتبديدها.</li> <li>● تحصيل غير مشروع.</li> </ul>	<p>مثلاً ذكر في التقرير السابق فإن ما لا يقل عن 407 بلايين ريال يماني قد تكون خاضعة لسيطرة الحوثيين نتيجة تحصيلهم بانتظام إيرادات تأتي من الشركات ورسوم ترخيص تطبيق على الاتصالات السلكية واللاسلكية والتبغ وغير ذلك.</p>	99	41	39
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحصيل أموال والاستيلاء عليها من قبل سلطة انقلابية غير شرعية.</li> </ul>	<p>واستمر الحوثيون في تحصيل الإتاوات الحكومية والجمركية في الموانئ الخاضعة لسيطرتهم في الحديدة والصليف. واستمروا أيضاً في تحصيل إيرادات جمركية إضافية في ذمار على الطريق الرئيسي الذي تمر عبره جميع الواردات تقريباً بعد وصولها إلى اليمن من المعابر البرية والموانئ غير الخاضعة لسيطرة الحوثيين.</p>	100	41	40

الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	٣
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحصيل أموال والاستيلاء عليها من قبل سلطة انقلابية غير شرعية.</li> </ul>	<p>ويساعد ما أنتجه الفريق من بيانات في توضيح أهمية الميناء بالنسبة لقوات الحوثيين. واستند الفريق في تقييماته إلى معلومات استقيت من عقد بين شركة كمران للصناعة والاستثمار وشركة إكسترا بتريليوم تسرب إلى وسائط الإعلام. وأشارت وثيقة العقد إلى أن الحوثيين كانوا يجبون مبلغ 48,19 ريال يمني عن كل لتر من الوقود المستورد. واستناداً إلى المتوسط الشهري لواردات الوقود حصل الحوثيون 10995 مليون ريال يمني (24,4 مليون دولار)، بما في ذلك 1140 مليون يمني (2,5 مليون دولار) كدعم للمجهود الحربي.</p>	102	41	.41
<ul style="list-style-type: none"> <li>● قتل خارج القانون.</li> <li>«جريمة حرب»</li> <li>● اعتداء على حريات: - التعبير - الصحافة</li> </ul>	<p>ولاحظ الفريق حدوث جريمة قتل مشتبه بها في 20 ديسمبر 2016 راح ضحيتها محمد عبده العبسي وهو صحفي مقيم في صنعاء كان يعد تحقيقاً بشأن تورط قادة الحوثيين في استيراد الوقود لتمويل النزاع الدائر.</p>	105	42	.42
<ul style="list-style-type: none"> <li>● قتل خارج القانون.</li> <li>● اعتداء على حريات: - التعبير - الصحافة</li> <li>● إثراء غير مشروع.</li> <li>● استغلال النفوذ.</li> </ul>	<p>ولاحظ الفريق وفقاً لما ذكرته عدة وسائل إعلامية أن السيد العبسي قد ذكر ثلاث شركات متورطة في مثل تلك الأنشطة: يمن إيلاف التي يملكها محمد عبدالسلام صلاح فليته (الناطق الرسمي للحوثيين، ورئيس مجلس إدارة شبكة المسيرة التلفزيونية الحوثية)؛ و شركة أويل برايمر التي يملكها دغسان محمد دغسان، وشركة بلاك جولد التي يملكها علي قرشا. وحدد الفريق فيما بعد ثلاث شركات تحمل أسماء مماثلة وهي اليمن إيلاف وأويل برايمر وبلاك جولد فضلاً عن شركتين إضافيتين، وهما شركة ويلز كواجهة لشركة أويل برايمر، وشركة بلد الخيرات التي تعمل بصفتها وكيله بيع لبلاك جولد.</p>	105	43	.43
	<p>ووجد الفريق أن شركتي أويل برايمر وويلز ترتبطان بالسيد دغسان، وأنهما واجهتا تمثل نفس المصالح التجارية، ولها صلات بالحوثيين استناداً إلى المعلومات الواردة في المرفق 19.</p>	106	43	.44
<ul style="list-style-type: none"> <li>● خرق حظر الأسلحة.</li> </ul>	<p>تتبع الفريق إمداد الحوثيين بطائرات مسيرة من دون طيار وبآلة خلط لوقود الصواريخ، ووجد أن أفراد وكيانات من أصل إيراني مولوا عملية الشراء.</p>	108	45	.45

الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
ج. الفساد				
● الإضرار بالتجارة والتجار.	في مناسبات عديدة في عام 2018 أُلقت حكومتا اليمن والمملكة العربية السعودية باللائمة على الحوثيين لعرقلتهم دخول ناقلات بحرية بغرض استخدامها كحاجز ضد أي غزو بحري أو كوسيلة لابتزاز التجار.	113	47	.46
● تهريب آثار. ● تهريب أموال.	وواصل الفريق أيضا جمع معلومات عن الحالات التالية لتهريب النقود والتحف الثقافية لصالح الحوثيين في محافظتي عدن ومأرب على ما يدعى: (أ) ميناء المعلا- عدن في 16 أغسطس 2018 ضبطت 12 قطعة أثرية مهربة في سفينة تجارية متجهة إلى جيبوتي لصالح تاجر يماني من صنعاء يعيش في جيبوتي؛ (ب) مأرب 6 نوفمبر 2018 ضبط قطع أثرية ومواد مهربة على متن سيارة قادمة من زمار؛ (ج) مأرب 7 نوفمبر 2018 ضبطت 2610000 دولار و 9 ملايين ريال سعودي أثناء تهريبها في سيارتين في طريقهما إلى صنعاء.			.47

الأعمال التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● اعتداء على: - حرية الصحافة - حرية التعبير	وكان الفريق على اتصال مع أفراد منهم صحفيون وإعلاميون ومدافعون عن حقوق الإنسان ومعظمهم أعرب عن مخاوف على سلامتهم الشخصية وسلامة أسرهم. فقد تلقى العديد منهم تهديدات مباشرة بسبب طبيعة عملهم، وألقي القبض على بعضهم سواء في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الحوثيين أو تلك الواقعة تحت سيطرة حكومة اليمن. وفر بعضهم من اليمن للحفاظ على سلامتهم.	134	52	.48
● جريمة حرب. ● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.	وحقق الفريق أيضاً في حالة قصف واحدة في منطقة مأهولة بالسكان نسبت إما إلى التحالف أو إلى قوات الحوثيين، وأدت إلى مقتل 55 شخصا وجرح 170 حسب التقارير.	135	53	.49

الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
● جرائم عدوان وجرائم حرب.	وحقق الفريق في ثلاث حالات لعمليات قصف عشوائي قامت بها قوات الحوثيين ضد أهداف في المملكة العربية السعودية في 5 يناير و30 يناير و25 مارس، وطلب الفريق معلومات من المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالآثار المترتبة على المدنيين أو الممتلكات المدنية أو على كليهما من جراء تلك الحوادث. ولم يتلق الفريق أي رد بعد من المملكة العربية السعودية.	146	58	.50
● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. «جريمة حرب».	حقق الفريق في هجوم على سيارة إسعاف موسومة بشعار الهلال الأحمر تحمل جنوداً سودانيين عُزل شنته قوات تابعة للحوثيين في 11 نوفمبر في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وفي 12 نوفمبر نشر حسين العزبي نائب وزير الخارجية في إدارة الحوثيين على وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو يظهر الهجوم ويشيد به.	148	59	.51
● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، «جرائم حرب».	حقق الفريق في 25 حالة انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تتصل بسلب الحرية، ارتكبتها قوات الحوثيين وشملت الاعتقال التعسفي والحرمان من الحرية والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري وعدم مراعاة الأصول القانونية.	150	60	.52
● جرائم حرب. ● احتجاز رهائن.	وواصل الفريق توثيق حالات الأفراد الذين تحتجزهم قوات الحوثيين كأسرى بغرض تبادلهم لإطلاق سراح مقاتلين حوثيين محتجزين لدى حكومة اليمن أو لدى القوات المرتبطة بها. ويؤكد الفريق مجدداً أن أي احتجاز لمدنيين كوسيلة لغرض وحيد وهو تبادل الأسرى في المستقبل هو بمثابة أخذ رهائن، وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. وواصل الفريق أيضاً توثيق الحالات التي تستفيد فيها السلطات المحتجزة من عمليات الاحتجاز.	152	60	.53
● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، «جرائم حرب».	حقق الفريق في 12 حالة تعرض فيها صحفيون وإعلاميون للاعتقال والاحتجاز التعسفيين في صنعاء (11 حالة) وتعز (حالة واحدة). ويرى الفريق أنه في الحالات التي حقق فيها ارتكبت سلطات الحوثيين عدة انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقواعد حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والحرمان من الحرية وسوء المعاملة وانتهاك الحق في التواصل مع الأسرة، وتلقي الزيارات والحق في المحاكمة العادلة والحق في حرية التعبير.	153	60	.54



الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
-----------------------------	------	--------	---	---

عرقلة تقديم المساعدات الإنسانية

<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالمساعدات الإنسانية.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>في عام 2018 حقق الفريق في مسألة قيام قوات الحوثيين بعرقلة توزيع المساعدات الإنسانية وشملت ما يلي: (أ) اعتقال العاملين في مجال تقديم المعونة وترهيبهم؛ (ب) عدم احترام استقلال المنظمات العاملة في المجال الإنساني؛ (ج) رفض إصدار التأشيرات أو تأخيرها أو إلغاؤها؛ (د) التدخل في اختيار المستفيدين ومناطق العمليات. وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن المنظمات الدولية اضطرت - من أجل مواصلة عملها - إلى التكيف مع الضغوط التي تمارسها سلطات الحوثيين.</p>	168	64	.55
<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالمساعدات الإنسانية.</li> <li>● جريمة حرب.</li> </ul>	<p>ووجد الفريق أنه في عام 2018 استمر مطلق عامر المراني (المعروف باسم أبو عماد) نائب رئيس مكتب الأمن القومي في وضع العراقيين أمام إيصال المساعدات الإنسانية.</p>	169	64	.56

## تقرير العام ٢٠١٩

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
أولاً: المقدمة					

● انتهاك لقرارات مجلس الأمن الملزمة بالتعاون مع الفريق.	لم يتمكن الفريق من السفر إلى مناطق اليمن الخاضعة لسيطرة الحوثيين على الرغم من توجيه رسالتين رسميتين إلى وزارة الخارجية في صنعاء. فالحوثيون لم يردوا على أي رسالة رسمية موجهة من الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.	6	6	1.	
---	---	---	---	----	--

ثانياً: التحديات أمام السلام والأمن والاستقرار في اليمن

## ١. شبكة النزاعات في اليمن

	ويحاول العديد من الجماعات المسلحة بلوغ هدفين رئيسيين: احتكار العنف المسلح داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، والسيطرة على تدفقات الإيرادات. وفي هذا السياق يكافح الشعب اليمني من أجل البقاء في ظل اقتصاد جد متدهور.	10	7	2.	
--	--	----	---	----	--

## ٢. قتال الحوثيين مع الحكومة

تشكل الزينبيات اللاتي يتم اختيار معظمهن من أسر هاشمية جهازاً استخباراتياً موجهاً نحو النساء. وتشمل مسؤوليتهن تفتيش النساء والمنازل، وتلقي النساء أفكار الجماعة، وحفظ النظام في سجون النساء. وقد وثق الفريق انتهاكات ارتكبتها الزينبيات، تشمل الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للنساء والنهب، والاعتداء الجنسي والضرب والتعذيب وتيسير الاغتصاب في مراكز الاحتجاز السرية.

جهاز الأمن الوقائي هو أكثر أجهزة المخابرات نفوذاً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وقد برز بعد وفاة علي عبدالله صالح. ويعمل هذا الجهاز خارج هيكل «الدولة»، ويقدم تقاريره إلى عبدالملك الحوثي وتقود هذا الجهاز إحدى أقوى الشخصيات الحوثية.	13	10	3.		
--	----	----	----	--	--

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		وينصب تركيز جهاز الأمن الوقائي على رصد حركة الحوثيين وحمايتهم من التسلل. ومن مسؤولياته الأخرى استعراض التقارير المقدمة من المشرفين الحوثيين. وكفالة عدم فرار المقاتلين من الجبهة أو إزالة الأسلحة منها؛ والتدخل في حالة حدوث اشتباكات في أوساط المقاتلين الحوثيين؛ واعتقال واحتجاز المسؤولين الحوثيين الضالعين في أعمال تخريبية. وقد أجرى الفريق مقابلة مع امرأة حرمها حريتها وتحرش بها جنسيا ضابط كشف أنه ينتمي إلى جهاز الأمن الوقائي لاحتجاجها على الحوثيين.	14	10	4
		في أكبر عملية لإعادة تنظيم وكالات الاستخبارات منذ أن سيطر الحوثيون على صنعاء، تم في أغسطس 2019 دمج مكتب الأمن القومي ومكتب الأمن السياسي في مكتب جديد للأمن والاستخبارات. وتكمن مهمة هذا المكتب في البحث خارج حركة الحوثيين عن تهديدات محتملة.	15	10	5
	● انتهاك لمبدأ المساواة بين المواطنين المحترمين والمصان بالتشريعات الوطنية والصكوك الدولية. ● انتهاك الجهاز للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● جرائم حرب. ● جرائم ضد الإنسانية.	تشكل الزينبيات اللاتي يتم اختيار معظمهن من أسر هاشمية جهازاً استخباراتياً موجهاً نحو النساء. وتشمل مسؤولية الزينبيات تفتيش النساء والمنازل، وتلقيهن النساء أفكار الجماعة، وحفظ النظام في سجون النساء. وقد وثق الفريق انتهاكات ارتكبتها الزينبيات، تشمل الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للنساء والنهب، والاعتداء الجنسي والضرب والتعذيب وتيسير الاغتصاب في مراكز الاحتجاز السرية.	17	11	6

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
		<p>وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصل الحوثيون تعيين منتسبين منذ أمد طويل في مناصب عسكرية ومدنية رئيسية، ومن ذلك تعيين عبدالكريم أمير الدين الحوثي، عم عبدالملك الحوثي، وزيراً للداخلية، كما عينوا عبدالمحسن عبدالله قاسم طاووس، أولاً بصفته رئيساً للهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث، ثم أميناً عاماً للمجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي. وكان طاووس مشرفاً عاماً في ذمار، وكان عضواً بارزاً في الحركة منذ 2004.</p>	18	11	7
قمع الحوثيين للمعارضة.					
	العنف المفرط تجاه المعارضين السلميين.	<p>أحد الأسباب الرئيسية لبقاء الحوثيين موحدين هو قمعهم للمعارضة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وفي عام 2019 شمل هذا القمع معارضة القبائل ومعارضة الناشطات السياسيات.</p>	19	11	8
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> <li>● جرائم ضد الإنسانية.</li> </ul>	<p>في الفترة ما بين يناير ومارس 2019، اشتبك الحوثيون مع بعض قبائل حجور في حجة، وأسفر ذلك عن استخدام أسلحة ثقيلة في مناطق مدنية، وعن تدمير منازل وإلحاق خسائر فادحة بالقبائل، وعن عمليات احتجاز. وخلال المواجهة، قدم التحالف أسلحة وإمدادات إلى القبائل، وساعد بغارات جوية. وبعد حصار دام شهرين انتصر الحوثيون على القبائل في 10 مارس 2019. وشهدت الأيام التي تلت نزوحاً كبيراً للمدنيين، وعمليات احتجاز واسعة النطاق وبعض عمليات القتل خارج نطاق القضاء. ومثلت هذه المواجهة أبرز حادث لمعارضة الحوثيين في عام 2019 داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم وأبلغ أيضاً عن اشتباكات أخرى وعن عمليات قتل لزعماء قبائل في عمران وإب.</p>	20	11	9



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين تستهدف النساء بشكل مباشر وغير مباشر عندما يشكان، تهديداً لحكم الحوثيين. وقد وثق الفريق نمط قمع متزايد للنساء. وفي الحالات التي وثقها الفريق ومجموعها أحد عشر حالة، تعرضت النساء للاعتقال والاحتجاز والضرب والتعذيب والاعتداء الجنسي، بسبب انتماءاتهن السياسية أو مشاركتهن في أنشطة سياسية أو احتجاجات عامة. وتم تهديد هؤلاء النساء بتوجيه تهمة البغاء، أو تهمة الجريمة المنظمة إليهن في حال استمرارهن في القيام بأنشطة ضد الحوثيين. كما بين العديد في قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار 2467 (2019)، فإن القمع المتزايد للنساء اللاتي يعربن عن آراء سياسية أو يشاركن في مظاهرات يؤثر على قدرتهن على المشاركة في الجهود وعمليات صنع القرار المتعلقة بتسوية النزاعات.</p>	21	12	10
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>ويحقق الفريق في اشتراك مدير إدارة البحث الجنائي في صنعاء، سلطان زابن، فيما يتصل بتعذيب ناشطة سياسية في موقع تم تحديده. وكشف الفريق وجود شبكة واسعة تشارك في القمع السياسي تحت ستار الحد من البغاء. ويحقق الفريق أيضاً في اشتراك عبدالحكيم الخيواني، الذي أكد لنا العلاقة القوية القائمة بين وزارة الداخلية والنيابة العامة والسلطات القانونية في الاضطلاع بعمليات الاعتقال والاحتجاز هذه.</p>	22	12	11

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

تغييرات الوضع العسكري في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة اليمن وتحالف دعم الشرعية

● الاعتراف سيد الأدلة.	● تحريض «اشتراك جنائي» على: - استكمال السيطرة على السلطة والتفرد بها «استكمال الانقلاب».	في أغسطس 2019 قتل العميد منير اليافعي المعروف أيضاً باسم «أبو اليمامة»، إثر انفجار وقع في معسكر الجلاء بمنطقة البريقة. وادعى الحوثيون قيامهم بالهجوم، مشيرين إلى أنهم مزجوا في الهجوم بين طائرة مسيرة وقذيفة؛ بيد أن الفريق لم يتمكن من ملاحظة أي مؤشر يدل على هذا السلاح أو ذلك. وفي أغسطس 2019، بعد وقوع حادث إطلاق نار والإبلاغ عن مقتل ثلاثة أشخاص ممن حضروا جنازة أبو اليمامة، دعا نائب رئيس المجلس الانتقالي، هاني بن بريك، علناً إلى اقتحام القصر الرئاسي. ويرى الفريق أن بن بريك قام، باستخدام سلطته بصفته نائب رئيس المجلس، بتعبئة جماعات مسلحة، من بينها قوات الحزام الأمني، واستخدم القوة لاتخاذ إجراءات قوضت سيطرة حكومة اليمن وسلطانها في عدن وأبين.	29	15	12.
● الاعتراف سيد الأدلة.	● انتهاك ل: 1. قرارات مجلس الأمن الملزمة بالعملية الانتقالية السلمية. 2. المرجعيات المحلية «مخرجات الحوار». 3. المرجعيات الإقليمية «المبادرة الخليجية».				

عمليات مكافحة الإرهاب الجارية ضد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية

● عنف الحوثيين ونظرهم الجأ مناطق السنة للاجتماع والقرب مع نقائضهم القاعدة - داعش.	وأبلغ بعض زعماء القبائل من البيضاء الفريق بأنهم يلجؤون أحياناً إلى الارتباط بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، لكنهم لا يقومون بذلك سوى لحماية أراضيهم من الحوثيين، في غياب الدعم من حكومة اليمن. وأفادت مجتمعات محلية بمقاطعتين ريفيتين في البيضاء تلقت الدعم العسكري من حكومة اليمن أنها تحتفظ بوضع دفاعي غير مريح يتسم بعدم كفاية الأسلحة ضد كل من الحوثيين وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية.	39	17	13.
---	---	----	----	-----



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

و. الصلات الخارجية مع الحوثيين

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تهديد للسلم والأمن الدوليين.</li> <li>● تهديد للملاحة الدولية.</li> <li>● جريمة عدوان على دولة جارة.</li> </ul>	<p>أدى الهجوم على ناقلات النفط قبالة ساحل الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة في 22 مايو إلى تزايد الشواغل الأمنية في خليج عمان. وبعد ذلك بيومين، تم ضرب محطتي ضخ لخط الأنابيب السعودي شرق- غرب بطائرات مسيرة في هجوم جوي أعلن الحوثيون المسؤولية عنه. وكانت هناك هجمات لاحقة على ناقلات في الخليج في 13 يونيو، وشن هجوم آخر على منشآت نفطية في الشبية في 17 أغسطس. وفي ذلك اليوم، أعلن عبدالمملك الحوثي أن الهجوم الذي شن في الشبية هو إنذار للإمارات العربية المتحدة، مشيراً إلى أن أهدافاً داخل الإمارات العربية المتحدة أصبحت حالياً في مرمى الطائرات المسيرة للحوثيين. ويبدو أن هذه الأحداث قادت إلى الهجوم المنسق باستخدام طائرات مسيرة وقذائف انسيابية لضرب منشأتين نفطيتين في بقيق وخريص في 14 سبتمبر. وبعد ذلك بأقل من أسبوع، وبالضبط في 20 سبتمبر، أفاد رئيس المجلس السياسي الأعلى التابع للحوثيين، مهدي المشاط، بأن الحوثيين سيتوقفون عن إطلاق القذائف في اتجاه المملكة العربية السعودية إذا أعيد فتح مطار صنعاء، وأتيحت إمكانية الوصول إلى الحديدة أمام وسائل النقل البحري، وأعرب في الوقت نفسه عن تأييده لتنفيذ اتفاق ستوكهولم.</p>	43	19	.14
--	--	--	----	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

اتفاق الرياض

● تبعية سياسية للدولة الإيرانية وتماهي مع مواقفها المضرة بالمصالح الوطنية.	● اشترك مع إيران في إجهاض أي محاولة للعودة للحل السياسي.	يلاحظ الفريق أن كلا من إيران والحوثيين رفضا للاتفاق، مشيرين إلى أنه يجعل حكومة اليمن تحت وصاية المملكة العربية السعودية. ويقوض الاتفاق سلطة حكومة اليمن على قواتها النظامية، إذ باتت المملكة العربية السعودية تقوم حالياً بالإشراف المباشر على القرارات العسكرية التي لولا ذلك لكانت ضمن الصلاحية الحصرية لحكومة اليمن. ويلاحظ الفريق أنه، على الرغم من أن الاتفاق خطوة محمودة في سياق درء مزيد من التصعيد، فإن الجداول الزمنية فيه لم يتم الامتثال لها إلى حد كبير.	45	20	15
--	--	--	----	----	----

● عرض ورصد لمحادثات بين السعودية والحوثيين في سلطنة عمان.	● عرض ورصد لمحادثات بين السعودية والحوثيين في سلطنة عمان.	وإضافة إلى التقارب بين المجلس الانتقالي وحكومة اليمن، أجريت مناقشات مستمرة بين الحوثيين والمملكة العربية السعودية. وحتى أكتوبر ونوفمبر، كان هناك انخفاض كبير في الغارات الجوية للتحالف على اليمن، ولم يبلغ عن أي هجمات للحوثيين على المملكة العربية السعودية باستخدام قذائف أو طائرات مسيرة. وأفرج الحوثيون عن 290 سجيناً في 30 سبتمبر، وأفرج السعوديون عن 128 معتقلاً حوثياً في 28 نوفمبر. وفي نوفمبر أيضاً سافر نائب وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية، خالد بن سلمان، إلى مسقط، وقيل إن الهدف هو إجراء محادثات مباشرة أو غير مباشرة مع ممثلي الحوثيين. ونظراً لأن كلا من المملكة العربية السعودية والحوثيين يفيدان علناً بأنهما يجريان مناقشات، هناك إمكانية متاحة للطرفين لفتح طريق نحو السلام.	46	20	16
---	---	---	----	----	----



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف.					

وقام الفريق بفحص أسلحة ومواد متصلة ● انتهاك لحظر بالأسلحة ضبطت في اليمن. وتشمل بنادق هجومية من طراز 1-56، وقاذفات قنابل صاروخية (أر بي جي 7-) ونظارات تسديد مرتبطة بها، استولى عليها التحالف في عدن في 10 ديسمبر 2018. كما قام بتفتيش شحنة كبيرة صادرها التحالف في أواخر يناير 2019 في الجوف، وشملت مكونات لصنع طائرات مسيرة مسلحة من أسرتي قاصف وصد، كانت قد شحنت إلى عمان قبل أن يتم العثور عليها في اليمن، وهذا يؤكد تحليل الفريق الذي خلص إلى أن طريق التهريب البرية عبر الجوف وجنوب شرق اليمن تحتفظ بأهميتها. وقام الفريق أيضا بتفتيش شحنة مشغلات مؤازرة ضبطت في أبوظبي أثناء العبور إلى صنعاء في أوائل نوفمبر 2018 ربما يكون القصد منها هو صنع طائرات مسيرة من دون طيار أو أجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بحراً.

17. 21 51

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لحظر الأسلحة.</li> <li>● جريمة عدوان ضد دولة جارة.</li> </ul>	<p>وتواصل قوات الحوثيين الظهور بمظهر القوة خارج ساحة القتال في اليمن، باستخدام طائرات مسيرة وقذائف انسيابية ضد أهداف في المملكة العربية السعودية. وكان هناك اتجاهان رئيسيان بارزان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الأهداف التي توجد بالقرب من الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، وكذلك في الهجمات الجوية داخل اليمن، اعتمدت قوات الحوثيين في معظم الأحوال على الطائرات المسيرة الأقصر المدى، التي يعتقد الفريق أنها تصنع داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وتشمل هذه الهجمات الضربة البارزة للعرض العسكري لقاعدة العند الجوية في 10 يناير 2019، التي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 5 جنود من قوات حكومة اليمن وإصابة ما لا يقل عن 20 آخرين. ونفذ الهجوم باستخدام الطائرة الطوافة قاصف - 2 ك. وتمثل الاتجاه الثاني، منذ مايو 2019، في نشر طائرات مسيرة وقذائف انسيابية أكثر تطوراً وأطول مدى، استخدمت في الغالب لضرب أهداف في المملكة العربية السعودية. ويلاحظ الفريق أن هذه الهجمات تزامنت مع تصاعد التوترات الإقليمية والجيوسياسية بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، ويبدو أن القصد منها كان إجبار المملكة العربية السعودية على اعتماد نهج توفيق أكثر إزاء الحوثيين.</p>	53	22	18



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	● عرض ورصد هجمات حوثية بأسلحة متطورة.	وأعلنت قوات الحوثيين مسؤوليتها عن شن هجمات على أهداف على مدى 1200 كيلومتر بعيداً عن أراضيها. ومن هذه الهجمات الهجوم الجوي على منشأة أرامكو السعودية في بقيق في 14 سبتمبر 2019. ويشك الفريق في أن الطائرات المسيرة والقذائف الانسيابية المستخدمة في ذلك الهجوم كان لها مدى يسمح بإطلاقها من الأراضي اليمنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين. ومع ذلك فإن هجمات أخرى شنت باستخدام نفس الأسلحة أطلقت على ما يبدو من اليمن. ولا يعتقد الفريق أن تلك الأسلحة المتطورة انسيابياً تم استحداثها وصنعها في اليمن، وهذا يعني أنها استوردت في انتهاك لحظر الأسلحة المحدد الأهداف. ويحقق الفريق في تسلسل العهدة فيما يتعلق بالمكونات سعياً إلى تحديد مصنعي المنظومتين. وتشير زيادة الفعالية في تلك الهجمات أيضاً إلى أن استخدام هذه الأسلحة يشكل تحدياً أمام جهود تحديد الأسلحة ومكافحة الانتشار في العالم، وبيروز مدى ضعف البنى التحتية الحيوية، على الرغم من بعدها عن الجبهة. ولا يحتاج المهاجم سوى إلى قاعدة متواضعة للتصنيع والحصول على مكونات ذات تكنولوجيا عالية من الخارج، ومعظمها لا يصنف ضمن الأسلحة أو حتى ضمن المواد ذات الاستخدام المزدوج.	54	23	19.
		وخلافاً لما كان عليه الحال في السنوات السابقة، لم تكن هناك أي هجمات بحرية ناجحة منسوبة إلى قوات الحوثيين، وقد انخفض كثيراً عدد محاولات الهجمات التي تشن باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بحراً. ويبدو أن وقف إطلاق النار المتعلق بميناء الحديدة الذي تم التوصل إليه بواسطة الأمم المتحدة، إلى جانب خسارة قواعد ساحلية أخرى لصالح التحالف، قد ساهم في هذا الانخفاض المسجل في عدد الهجمات على الملاحة المدنية.	55	24	20.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لحظر الأسلحة.</li> <li>● جريمة عدوان.</li> </ul>	<p>لاحظ الفريق نوعين جديدين أطول مدى من الطائرات المسيّرة من دون طيار في هجمات على أهداف في المملكة العربية السعودية. والنوع الأول هو نسخة من الطائرة المسيّرة (X UAV-X) تم تعديلها لإطالة مداها. وتم تزويدها بخزان وقود إضافي ثبت فوق الهيكل، لكنها بخلاف ذلك مماثلة إلى حد كبير للنسخة الأصلية. واستخدمت هذه الطائرات المسيّرة في الهجوم على الحقل النفطي في الشبيبة في 17 أغسطس 2019، التي يفيد الحوثيون أنها نفذت باستخدام 10 طائرات مسيّرة من هذا النوع، في إطار عملية أطلق عليها اسم «عملية توازن الردع الأولى». ولم يتكبد الحقل النفطي سوى أضرار محدودة، لكن يبدو أن أهمية الهجوم تكمن في موقع الشبيبة، الذي يقع قرب الحدود مع الإمارات العربية المتحدة، وعلى بعد أكثر من 1000 كيلومتر من الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وقد فحص الفريق حطام إحدى الطائرات المستخدمة في هذا الهجوم، ولاحظ أنها مماثلة فيما يبدو للطائرة المسيّرة صمد3-، التي كانت وسائط الإعلام التابعة للحوثيين عرضتها في 7 يوليو 2019. واستناداً إلى هذا التوصيف، سيشير الفريق إلى الطائرة المسيّرة (X UAV-X) باسم الطائرة المسيّرة «صمد».</p>	56	24	21



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لحظر الأسلحة.</li> <li>● جريمة عدوان.</li> </ul>	<p>ويتمثل النوع الجديد من الطائرات المسيرة الذي لم يعرض حتى الآن في وسائط الإعلام التابعة للحوثيين، في طائرة مسيرة من طراز دلتا، يبلغ اتساع جناحيها 215 سنتيمتراً ويتراوح طولها بين 190 و 210 سنتيمترات. وقد فحص الفريق حطام عدة طائرات من هذا النوع في المملكة العربية السعودية، ولاحظ أن بناء الهيكل والجناحين يقوم على مزيج من ألياف الكربون. وعلى المستوى الداخلي، يتبع فيه التصميم الموحد للطائرات المسيرة من هذا النوع، أي أن مخروط المقدمة يحوي الرأس الحربي، ويليه نظام التوجيه، وخزان أو خزانات الوقود، ومحرك فانكل المركب في الخلف في تشكيلة دفع خلفي. ويبدو أن الجودة العامة للصنع أفضل بكثير من طائرات مسيرة أخرى للحوثيين، من قبيل طائرات قاصف - 2 ك وصمد، التي تتميز أكثر بجودة «صنع محلي». وهذا النوع من الطائرة غير المسمى حتى الآن استخدم في مناسبتين في هجمات على المملكة العربية السعودية: في 14 مايو 2019 في ضربات ضد محطات للضحخ، في الدوامي وعفيف، على خط أنابيب النفط شرق غرب، وخلال الهجوم البارز على شركة أرامكو السعودية في بقيق في 14 سبتمبر 2019. وقد أطلق متحدث باسم الحوثيين على هذه العملية اسم «عملية توازن الردع الثانية».</p>	57	26	.22

ونظراً إلى جودة الصنع، لا يعتقد الفريق أن القذيفة القدس 1 - استحدثت وأنتجت في اليمن. وبالاستناد إلى الوسوم الملحوظة على بعض المحركات العنيفة النفاثة، والتي تشير إلى تاريخ إنتاج في عام 2019، وإلى كون القذائف لم تنشر قبل يونيو 2019، ويعتقد الفريق أن القذيفة نقلت إلى قوات الحوثيين في انتهاك لحظر الأسلحة محدد الأهداف.

60 28 .23

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<p>● انتهاك لحظر الأسلحة. جريمة عدوان.</p>	<p>ما زال الفريق يعتقد أن الطائرات المسيرة التي تنتمي إلى أسرتي قاصف وصمد تصنع داخل الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون باستخدام مزيج من المواد المتوفرة محلياً (مثل الزجاج الليفي في الهيكل والأسلحة، والمتفجرات ومحمل الكريات في الحمولة)، والمكونات العالية القيمة التي يتم الحصول عليها من الخارج. وهذا الطرح لا يدعمه فقط تحليل حطام طائرات مسيرة، بل أيضاً عمليتنا حجز لمكونات من هذه الطائرات في الأونة الأخيرة. إذ تم حجز حوالي ثلاثة أطنان من القطع في يناير 2019 في الجوف. وشملت الشحنة عدد من المحركات DLE 110 و DLE 170، التي وثقت بوصفها قطعاً تستخدم في الطائرتين المسيرتين قاصف وصمد ومن العوادم، وعلب الإشعال الإلكتروني، والجنجيات وكمية كبيرة من المراوح الدافعة، إضافة إلى معدات أخرى لا يزال الغرض منها غير محدد. واستناداً إلى وجود بطائق شحن، تمكن الفريق من تتبع مسار الشحنة ليحدد منشأها في شركة في هونغ كونغ، الصين، صدرتها إلى كيان اسمه Bahjat Alleq&gt;a وله عنوان بريدي في مسقط، ونقلت الشحنة من مطار مسقط الدولي في 2 ديسمبر 2019 وظهرت مجدداً في الجوف بعد شهر من ذلك، ولذلك من المرجح أن يكون الكيان Bahjat Alleq&gt;a تصرف كجهة وسيطة، يسرت عملية النقل. وطلب الفريق إلى عمان موافاته بمزيد من المعلومات عن هوية الكيان Bahjat Alleq&gt;a و/أو الفرد الذي نقل الشحنة من المطار، ولكنه لم يتلق رداً على طلبه.</p>	62	29	.24

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لحظر الأسلحة.</li> <li>● جريمة عدوان.</li> </ul>	<p>وهذا النمط في التوريد يتجلى في هاتين الحالتين، وفي حالة محرك الطائرة المسيرة 3w-II0iB2، الذي فحصه الفريق في حطام طائرتين مسيرتين من نموذج أولي من طراز صمد في 2018، والذي تتبع مساره ليحدد منشأه في شحنة تم تصديرها من ألمانيا في يوليو 2015 ومرت عبر اليونان وتركيا لتصل إلى شركة اللوجستيات Giti Ressler Kala ، التي كانت تتلقى الشحنة نيابة عن Tafe Gostar Atlas في طهران. إذ تقوم جهات تصنيع تجارية في البلدان الصناعية بتصدير المكونات المدنية عن طريق شبكة من الوسطاء إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين، حيث يجري دمجها في الطائرات المسيرة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بحراً، التي تستخدم بعد ذلك في شن الهجمات على الأهداف المدنية. وبالنظر إلى المكونات في حد ذاتها لا تصنف ضمن الأسلحة أو المواد ذات الاستخدام المزدوج.</p>	64	29	25

السياق الاقتصادي ولمحة عامة عن أنشطة التمويل.

استمر الحوثيون في تحصيل الاتاوات الجمركية في مينائي الحديدية والصلب. و إيرادات جمركية إضافية في عفار (البيضاء) و ذمار و عمران و جبل رأس (الحديدية) على الطرق الرئيسية التي تمر عبرها جميع الواردات تقريباً بعد وصولها إلى اليمن من المعابر البرية مع عمان والسعودية ومن مينائي المكلا و عدن.

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جبايات مالية غير مشروعة.</li> </ul>	<p>على النحو المشار إليه في التقرير السابق للفريق (S/2019/83), الفقرات 100 إلى 102) استمر الحوثيون في تحصيل الاتاوات الجمركية في مينائي الحديدية والصلب. واستمروا أيضاً في تحصيل إيرادات جمركية إضافية في عفار (البيضاء) و ذمار و عمران و جبل رأس (الحديدية) على الطرق الرئيسية التي تمر عبرها جميع الواردات تقريباً بعد وصولها إلى اليمن من المعابر البرية مع عمان والمملكة العربية السعودية ومن مينائي المكلا و عدن.</p>	66	30	26
--	--	--	----	----	----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

الإيرادات غير المشروعة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين

	● جبايات مالية غير مشروعة.	عرضت واردات الوقود باستمرار باعتبارها مصدراً رئيسياً لإيرادات الحوثيين؛ بيد أن الفريق يلاحظ أن واردات الوقود عبر الحديدة تشكل 5.5 في المائة فقط من الإيرادات الضريبية التي يتحصلها الحوثيون، استناداً إلى تقديرات الفريق الواردة في تقريره الصادر في يناير 2018. وأفادت اللجنة الاقتصادية التابعة للحوثيين أن إيرادات الجمارك والضرائب المتأتية من واردات الوقود عبر الحديدة بلغت 20660750367 ريالاً يمينياً خلال الفترة الممتدة من أغسطس إلى أكتوبر 2019. واستخدم الفريق هذا الرقم وبيانات مستمدة من آلية الأمم المتحدة للتحقيق والتفتيش تشير إلى 508300 طن في نفس الفترة، وإلى 1991158 طناً في الفترة الممتدة من يناير إلى نوفمبر 2019، ما يشير إلى مجموع سنوي قدره 22.5 بليون ريال يمني في عام 2019. وهذا يشير إلى أن الضريبة على واردات الوقود لا تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات، ومن ثم ينبغي أن تكون محور التركيز الرئيسي للمناقشات بشأن القرار 49 (2019) وتنفيذ اتفاق ستوكهولم فيما يتعلق بدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية.	67	31	27
	● عرض للتطورات الاقتصادية.	وقد اتخذ تنفيذ القرارين رقم 75 (2018) ورقم 49 (2019) أداة للحرب الاقتصادية بين حكومة اليمن والحوثيين، لا سيما في الفترة من يوليو إلى أكتوبر 2019، ما كان له تأثير سلبي على السكان المدنيين. وقامت حكومة اليمن، عن طريق التحالف، بتأخير عدد من الناقلات في منطقة الانتظار التابعة للتحالف لعدم تقديم مستند يثبت الدفع عن البضاعة عبر المصارف، أو لعدم دفع ضرائب جمركية في المصارف التي عينتها اللجنة الاقتصادية التابعة للحوثيين. ورد الحوثيون على ذلك برفض دخول الناقلات في حال امتثال الجهات المستوردة للقرار 75 أو القرار رقم 49.	68	31	28



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
		واصل الفريق التحقيق في حالات واردات الوقود الممولة من مصادر خارجية، والتي يمكن أن تدر إيرادات على عناصر من الحوثيين يعملون بالنيابة عن عبدالملك الحوثي.	70	31	.29

وجمع الفريق وثائق صدرت عن وكلاء ● تزوير في وثائق (ماتريكس أويل Matrix Oil) ويمن إيلاف رسمية.

(Yemen Elaf) والبركة (Albarakah) تشير إلى أن أربع ناقلات حملت في موانئ إيرانية بينما تفيد كذباً أن الوقود قد حمل في عمان.

#### التمويل غير المشروع

وقدم الفريق، في تقرير سابق معلومات عن ● انتهاك لحظر حالة تتعلق بـ 8000 مسدس توروبس (Tau- الأسلحة. rus) من صنع برازيلي اشتريت لصالح وزارة الدفاع في جيبوتي في عامي 2014 و 2015، ووصل منها إلى مطار أمبولي الدولي في جيبوتي 5000 مسدس. وتوسط في عملية الاستيراد تاجر سلاح يمني اسمه فارس محمد مناع، (وهو مدرج في قائمة الجزاءات التي أنشئت والتي يتم تعهدها عملاً بالقرار 751 (1992)، عين محافظاً لصعدة في أواخر عام 2014، وعمل منذ 28 يوليو بوصفه وزير دولة في صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	● انتهاك لحظر الأسلحة.	وعاين الفريق على التلبجرام عدة صور لمسدسات من طراز توروس أعلن عنها تجار سلاح للبيع في صنعاء. وتظهر الصور مسدسات تحمل الأرقام التسلسلية TGZ50281 و TGZ51161 و TGZ51212. ولدى الفريق أدلة على أن المسدس الأول سلم إلى جيبوتي في 17 مارس 2014. ويطلب الفريق تأكيد تسلسل عهدة المسدسات وتقديم إيضاحات بشأن توقيت نقلها إلى اليمن واحتمال بيعها لمصلحة الحوثيين. ولدى الفريق نسخة من طلب شراء المسدسات الـ8000 تحمل اسم ابن السيد مناع، وهو أديب مناع، وشركة مرتبطة بهما تحمل اسم Ikthan ولديها رقم فاكس في اليمن. ولدى الفريق أدلة على أن مؤسسة Ikthan للتجارة العامة والقنص ذات المسؤولية المحدودة، ترديدنغ أفنيو، جيبوتي، تملك في المصرف التجاري الدولي بجيبوتي الحساب المصرفي 000010200451761، الذي استخدم لسداد المبالغ من أجل شراء الأسلحة.	75	32	.32

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

ج. اختلاس الأموال العامة من قبل المسؤولين المرتبطين بحكومة اليمن

		وفي حين ادعى البنك المركزي اليمني أن إجراءاته تتيح له تثبيت أسعار الصرف، يعتقد الفريق أن التثبيت ناتج أساساً عن التعجيل بإصدار خطابات الاعتماد الممولة من الوديعة السعودية، الموقوفة خلال صيف عام 2018. بيد أن المعاملات أتاحت للبنك المركزي ضخ سيولة بالريال اليمني في السوق. وحظر الحوثيون على المتداولين تحويل الأموال إلى البنك المركزي اليمني في عدن، وهو شرط ضروري لتقديم طلبات للحصول على خطابات الاعتماد. وهذه الطلبات مفيدة من حيث المراجعة؛ وكمثال على ذلك، في 4 نوفمبر 2018، يتلقى متداول يبيع 20 مليون ريال سعودي للبنك المركزي اليمني في عدن اعتماداً قدره 3.81 بلايين ريال يمني (بسعر 190.5)، ويتلقى خطاب اعتماد بقيمة 24580645 ريالاً سعودياً، (بسعر 155 ريالاً يمنيًا مقابل الريال السعودي). وإضافة إلى ذلك، يسجل مبلغ 20 مليون ريال سعودي، يبيعه المصرف ذاته مرة أخرى للبنك المركزي اليمني في نفس اليوم خصماً قدره 3.7 بلايين ريال يمني ما تنتج عنه أرباح مراجعة إضافية قدرها 110 ريال يمني.	79	34	33
--	--	---	----	----	----

رصد تدابير تجميد الأصول.

أنشأ الحوثيون «لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة» التي أمرت البنك المركزي اليمني في صنعاء في 23 ديسمبر 2017 بالحجز على جميع الحسابات المصرفية التي يمتلكها 1223 فرداً. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، في 14 سبتمبر 2019، الحجز التحفظي على أموال 35 من أعضاء البرلمان اليمني الذين لم يسايروا الحوثيين.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	● انتهاك لتجميد الأصول.	اكتشف الفريق حالة عدم امتثال لتدابير تجميد الأصول من جانب مصارف يمنية سمحت بتحويلات من حسابات تملكها مؤسسة الصالح، التي كان لديها مستفيد وحيد هو أحمد علي عبدالله صالح، إلى أن استولى الحوثيون على المؤسسة. وتواصل الفريق مع هذه المصارف، وأبلغها بالتزاماتها بالامتثال لتدابير الجزاءات. ومع ذلك تلقى الفريق معلومات تفيد بأن الحوثيين أجبروا المصارف على تحويل أموال من هذه الحسابات إليهم.	82	36	34
	● عرض لتطورات السياسة النقدية والمصرفية.	وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن الحوثيين صادروا أصول أسرة صالح داخل اليمن، بما في ذلك الحسابات المصرفية، التي يملكها فردان من الأفراد المدرجين في القائمة. ويستغل الحوثيون الغياب التام للامتثال الفعال والرقابة على المصارف. فالبنك المركزي في عدن لا يملك وحدة عاملة للتحقيقات المالية أو أي تأثير على المصارف التي تخضع مكاتبها الرئيسية لسيطرة الحوثيين. ولم يتخذ البنك المركزي في صنعاء التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة النظام المصرفي في اليمن. وهذه الحالة يمكن أن تزيد من تقويض مصداقية المصارف الخاصة فيما يتعلق بإدارة المدفوعات الخارجية لتسديد مبالغ الواردات، والمساعدات الإنسانية في شكل تحويلات نقدية، والتحويلات المالية. وتكاد هذه العمليات الأخيرة جميعها تتحول إلى عمليات تجري عن طريق المصارف إلى عمليات تجري عن طريق الصيرافة، ما أدى إلى أن المصارف باتت تنقل الآن أقل من 20 في المائة من حجم الأموال التي كانت تنقلها قبل اندلاع النزاع.	83	36	35



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	● انتهاك لقرارات مجلس الأمن.	ويرى الفريق أن قادة الحوثيين الواردة أسماؤهم أدناه يتصرفون باسم عبدالمملك الحوثي. ويحظر بموجب الفقرة 14 من القرار 2216 (2015) المتعلق بحظر الأسلحة المحدد الأهداف المفروض على اليمن تقديم المساعدات المالية أو غيرها من أشكال المساعدات المتصلة بالأنشطة العسكرية لصالح الأفراد المدرجين في القائمة ومن يتصرفوا بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم في اليمن.	84	36	.36
	● استيلاء على المال العام.	حصل الفريق على وثائق تبين كيف يحول الحوثيون أموالاً عامة لفائدة قادة ميدانيين من خلال إبرام عقود توريد زائفة، في ظل انعدام رقابة فعالة على الميزانية. ولدى الفريق وثائق تبين أن البنك المركزي اليمني في صنعاء قام في منتصف عام 2016 بتحويل أكثر من 4.8 بلايين ريال يمني (22 مليون دولار) إلى حساب مصرفي خاص في صنعاء تملكه شركة تدعى «ليفانت فيجن» لتوريد الدقيق للجنة الثورية. ولا تظهر التدفقات النقدية لشركة ليفانت فيجن أي مدفوعات لشراء سلع ولكنها تظهر تحويلات نقدية موجهة إلى ثلاثة أفراد، لا يعرف أنهم تجار. وتشير التدفقات النقدية أيضاً إلى أنه في غضون أسبوع أو أسبوعين من تاريخ التحويل من البنك المركزي اليمني إلى بنك اليمن والكويت، سحب مبلغ نقدي قدره 4559000000 ريال يمني: 370100000 ريال يمني من جانب عبدالله عباس عبدالله جحاف، و 20989000000 ريال يمني من جانب علي قاسم محسن الأمير، و 2090000000 ريال يمني من جانب محمد عبدالله محمد حسن المؤيد.	85	36	.37

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>حقق الفريق في إطار ولايته، في تمويل العمليات العسكرية للحوثيين من خلال العمليات غير المشروعة لحجز الأصول. وقد صودرت هذه الأصول من معارضين يمنيين، اعتقلوا أو أُجبروا على اللجوء إلى خارج اليمن. وكما جاء في الفقرة 154 والمرفق 56 من تقرير سابق (S/2018/594) أنشأ الحوثيون «لجنة حصر واستلام ممتلكات الخونة» التي أمرت البنك المركزي اليمني في صنعاء في 23 ديسمبر 2017 بالحجز على جميع الحسابات المصرفية التي يمتلكها 1223 فرداً. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، في 14 سبتمبر 2019، الحجز التحفظي على أموال 35 من أعضاء البرلمان اليمني الذين لم يسايروا الحوثيين. ويرى الفريق أيضاً أن الاستيلاء غير القانوني يشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق.</p>	86	37	.38
		<p>الجهة الرئيسية في الشبكة هي صالح مسفر الشاعر الذي يقال إنه تاجر سلاح للحوثيين قبل عام 2014 وله صلات وثيقة بعبد الملك الحوثي. وفي 15 سبتمبر 2018 عين رئيساً لهيئة الإسناد اللوجستي برتبة لواء وكذلك حارساً قضائياً على الأموال والأصول المنزوعة من معارضين للحوثيين.</p>	88	37	.39



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

الأعمال والحوادث المنسوبة إلى تحالف دعم الشرعية في اليمن وإلى حكومة اليمن

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يتعين ● انتهاك للقانون على أطراف النزاع أن تتخذ جميع الدولي الإنساني. الاحتياطات العملية لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابتهم، أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة وتقليلها إلى الحد الأدنى. وهذا يتطلب من القادة العسكريين وغيرهم من الأشخاص المعنيين بشن الهجمات تقييم المعلومات المتوفرة من كافة المصادر المتاحة لهم والحصول على أفضل الاستخبارات الممكنة. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يعتبر بدهاءة أن المحتجزين، سواء أكانوا مدنيين أو مقاتلين عاجزين عن القتال، لا يشاركون في أعمال القتال وعلى هذا النحو يحمون من الهجوم المباشر. ومن المرجح أن بعض الحراس كانوا موجودين في الموقع؛ غير أن الفريق تلقى معلومات تفيد أن 140 محتجزاً قتلوا أو أصيبوا في الحادث. وما لم تقدم المملكة العربية السعودية لفريق الخبراء معلومات تفيد عكس ذلك، فإن استنتاج الفريق هو أن مبدأي التناسب والتحوط لم يتم احترامهما. ويرد مزيد من المعلومات، وكذا تفاصيل عن سبع حالات أخرى.

96 43 40

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
ا. الأعمال والحوادث التي نسبت إلى قوات الحوثيين					
	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. «استخدام ذخائر متفجرة ضد المدنيين».	تلقي الفريق معلومات عن 14 حادثًا تعلقت باستخدام الذخائر المتفجرة ضد المدنيين ونسبت إلى الحوثيين. وتمكن الفريق من الانتهاء من إجراء التحقيقات في حادثتين من هذه الحوادث، ووجد أن الحادثين أديا إلى مقتل ثلاثة مدنيين، من بينهم طفلان، وإصابة 16 آخرين، من بينهم أطفال. وأثار استخدام الذخائر المتفجرة غير الموجهة في المناطق المأهولة بالسكان مشاكل فيما يتعلق بالامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق. وتنطوي فذائف الهاون وفذائف المدفعية على مستوى عال من عدم الدقة، ويزيد احتمال وقوع آثار عشوائية عند استخدامها في مدى طويل ضد أهداف قريبة من المدنيين والأعيان المدنية.	109	48	41
	● جرائم حرب استهدفت مدنيين وأعيان مدنية.	ووثق الفريق أيضا ثلاث هجمات على مطار أبها الدولي، بالمملكة العربية السعودية، أعلن الحوثيون المسؤولية عنها.	110	49	42
	● جرائم حرب/ضد الإنسانية. ● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.	1. في 12 يونيو 2019 ضربت قذيفة المطار، ما أسفر عن إصابة 26 مدنيًا، من بينهم 3 أطفال، وعن إلحاق أضرار مادية بالمطار. 2. في 23 يونيو 2019، ضربت طائرة من دون طيار المطار، ما أسفر عن مقتل أحد المدنيين وإصابة 21 آخرين. 3. في 2 يوليو 2019، ضربت قذيفة المطار، ما أسفر عن إصابة 10 مدنيين وإلحاق أضرار مادية بالمطار.			
	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.	وتبين الأدلة التي تلقاها الفريق، بما في ذلك الوثائق القضائية، عدم احترام الضمانات القضائية من جانب المحاكم الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وإضافة إلى ذلك، تكشف الحالات التي جرى التحقيق فيها وجود نمط لإبقاء المحتجزين في أماكن غير معلنة، وإخضاعهم للتعذيب وعدم السماح لهم بالاتصال بأسرهم مما يتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق ومعايير حقوق الإنسان السارية.	114	50	43



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب/ضد الإنسانية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● استخدام الألغام ضد الأفراد «أسلحة محظورة».</li> </ul>	<p>تفيد المعلومات التي تلقاها الفريق أن عدد ضحايا الذخائر المتفجرة، بما في ذلك الألغام الأرضية، يتزايد باستمرار. وفي تحديث منتصف المدة، عرض الفريق أيضاً أدلة على إن قوات الحوثيين تستورد مكونات صنع الألغام الأرضية.</p>	115	50	.44
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب/ضد الإنسانية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● استخدام الألغام ضد الأفراد «أسلحة محظورة».</li> </ul>	<p>وتلقى الفريق أيضاً أدلة على أن قوات الحوثيين نشرت عدداً كبيراً من الألغام الأرضية على طول الساحل الغربي، لا سيما بين ذباب وشمال الخوخة في محافظة تعز. فعلى سبيل المثال، نشرت في قرية رويس مئات الألغام الأرضية، وعلى الرغم من عمليات إزالة الألغام لا تزال ألغام كثيرة موجودة فيها، وهو ما يعوق عودة المدنيين المشردين سابقاً من جانب قوات الحوثيين.</p>	117	50	.45

#### ه. الانتهاكات الجنسية.

يجري استهداف الحوثيين للنساء اللاتي يحاولن الاضطلاع بدور نشط في الحياة العامة إما بالمشاركة في حركة سياسية أو بالمشاركة في مظاهرات أو بالعمل لصالح منظمات غير حكومية بشأن مشاريع تتصل بتمكين المرأة. ووثق الفريق حالات اعتقال واحتجاز وسوء معاملة وتعذيب لـ 11 امرأة تعرضت 3 منهن للاغتصاب بصورة متكررة أثناء الاحتجاز لدى الحوثيين. ويحقق الفريق أيضاً في دور الزينبيات في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد النساء وكذلك في دور مدير إدارة البحث الجنائي في صنعاء سلطان زابن.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● استهداف الفئات الضعيفة، «نساء».</li> <li>● معاملة مهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية.</li> </ul>	<p>تلقى الفريق أدلة على أنه يجري، لاسيما منذ نهاية العام 2017، أي بعد وفاة علي عبدالله صالح استهداف الحوثيين للنساء اللائي يحاولن الاضطلاع بدور نشط في الحياة العامة إما بالمشاركة في حركة سياسية أو بالمشاركة في مظاهرات أو بالعمل لصالح منظمات غير حكومية بشأن مشاريع تتصل بتمكين المرأة. ووثق الفريق حالات اعتقال واحتجاز وسوء معاملة و/أو تعذيب لـ 11 امرأة تعرضت 3 منهن للاغتصاب بصورة متكررة أثناء الاحتجاز لدى الحوثيين. ويحقق الفريق أيضا في دور الزينبيات في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد النساء وكذلك في دور مدير إدارة البحث الجنائي في صنعاء سلطان زابن.</p>	118	50	.46
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● معاملة مهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية.</li> </ul>	<p>وتلقى الفريق أيضا شهادات من عدة جهات فاعلة في المجال الإنساني بخصوص ما تعتمد إليه سلطات الحوثيين عموما من رفض الموافقة على مشاريع المنظمات غير الحكومية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أو تمكين المرأة. وحقق الفريق أيضا في حالات نساء تم توقيفهم واعتقالهم لأسباب تتصل بعملهن في المجال الإنساني. وتبين هذه الحالات وجود نمط من الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة، التي تشمل التمييز والاعتقال والاحتجاز التعسفيين وأعمال العنف البدني بما فيها التعذيب والاعتصاب وعدم مراعاة الأصول القانونية.</p>	119	51	.47

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

د. تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● انتهاك لحقوق الطفل.</li> <li>● معاملة مهينة.</li> </ul>	<p>تلقي الفريق معلومات عن استحكام استخدام الأطفال في الأنشطة المتصلة بالقتال في اليمن. وتمكن من توثيق ثلاث حالات لأطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 عاما استخدمتهم قوات الحوثيين في القتال في عامي 2017 و 2018. وفي حالتين تم الاختطاف إما من أمام المنزل أو المدرسة. وفي الحالة الأخرى استدرج الحوثيون الطفل بعيدا عن بيته بعد أن أغووه بالمشاركة في مخيم تثقيفي لمدة 3 أيام. وأرسل الأطفال الثلاثة إلى معسكر تدريبي قضا فيه ثلاثة إلى أربعة أشهر، حيث تلقوا محاضرات عن الأيديولوجيا والجهاد وتم تدريبهم على استخدام الأسلحة الصغيرة. وأرسلوا فيما بعد إلى خطوط الجبهة على الحدود بين تعز والحديدة أو في مأرب، وأجبروا على الاضطلاع بمهام شتى، بما في ذلك القتال. وقد أفادوا بأنهم عانوا ظروفًا صعبة، بما في ذلك تعرضهم للضرب، ولم يكن يسمح لهم بزيارة أسرهم. ولم يحصل أحد منهم على مبلغ مالي أو مرتب. وتلقى الفريق أيضا شهادات عن أطفال يجري تدريبهم في مدينة الصالح، تعز، التي هي مركز حوثي وسجن.</p>	120	51	48
--	--	---	-----	----	----

عرقلة إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لقرارات مجلس الأمن.</li> <li>● إعاقة وصول المساعدات.</li> </ul>	<p>تفيد المعلومات التي تلقاها الفريق أن التهديدات والحوادث ضد العاملين في المجال الإنساني تتزايد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.</p>	123	51	49
--	---	--	-----	----	----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	٣
		وفي 6 نوفمبر أنشأت سلطات الحوثيين المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي ليحل محل الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث، وسمي عبدالمحسن عبدالله قاسم طاووس، وهو قائد حوثي ليكون رئيساً للمجلس. وهذا التطور الأخير نتج عنه توقف العديد من الأنشطة الإنسانية خلال الفترة الانتقالية. مما يثير القلق بوجه خاص ما جاء في المادة 13 (3) من قرار المجلس السياسي الأعلى رقم 201 لسنة 2019 من أن نسبة 2 في المائة من ميزانية كل مشروع معتمد من المشاريع الإنسانية ستستخدم لتمويل الكيان الجديد.	127	52	.50

## تقرير العام ٢٠٢٠

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
أولاً: المقدمة					

● بيان أسباب تدهور الأوضاع في اليمن:  
- التزبح الاقتصادي. واسع النطاق.  
- الانتهاكات المستمرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، في ظل غياب المساءلة والإفلات من العقاب.  
● نبذة عن التحديات التي واجهت السلام والأمن والاستقرار في اليمن خلال فترة التقرير.

وقد أثر حجم التزبح تأثيراً كبيراً في الحالة الإنسانية. واشتد القتال في بعض الجبهات، ولا سيما في الجوف ومأرب ونهم وتعز والحديدة والبيضاء وأبين. واستمر ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع مع إخضاع مرتكبيها إلى قدر ضئيل جداً من المساءلة. وتفاقم أثر كوفيد-19 بسبب فقدان التحويلات المالية إلى اليمن، ولا سيما تلك التي ترد من دول مجلس التعاون الخليجي. ويقدم الجدول 1 نبذة عن التحديات التي واجهت السلام والأمن والاستقرار في اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير.  
التحديات أمام السلام والأمن والاستقرار

التحديات	البيان	الصلوات الخارجية
1. التزبح من الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها من قبل الأفراد والكيانات	يؤثر النزاع الاقتصادي في جميع اليمينين. وقد وسع الحوثيون بقوة سيطرتهم على الوحدات الاقتصادية للدولة لتمويل جهودهم الحربية. وتجد حكومة اليمن صعوبة في تحصيل الإيرادات الداخلية واجتذاب التمويل الخارجي.	أدى تفشي الفساد داخل حكومة اليمن إلى تراجع الدعم النقدي الخارجي. وأضر سوء إدارة الإيرادات النقدية الأجنبية بمصادقية حكومة اليمن.
2. انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان الواسعة النطاق من جانب جميع الأطراف في ظل الإفلات من العقاب.	لا يزال الحوثيون وحكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية يرتكبون انتهاكات فضيعة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ولم تتخذ أي مبادرة هامة لمحاسبة الجناة. فانعدام سيادة القانون واختلال النظام القضائي يتيحان مجالاً للإفلات من العقاب.	بعد خمس سنوات من تدخل تحالف دعم الشرعية في اليمن، تجري المحاكمة في المملكة العربية السعودية في ثمان قضايا تتعلق بغارات جوية. ولا علم للفرق بأي إجراءات قانونية متخذة من جانب أعضاء التحالف الآخرين، بما في ذلك الإمارات.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	اللص	الفقرة	ص	م
		تقدم إيران الدعم السياسي والعسكري للحوثيين وتقدم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الدعم السياسي والعسكري للقوات المناهضة للحوثيين.	حقق الحوثيون مكاسب عسكرية في حين أن الاقتتال بين القوات المناهضة للحوثيين حد بشكل خطير من قدرتهم على الرد.	استمرار القتال بين الحوثيين والقوات المناهضة لهم	
		لا يزال المجلس الانتقالي الجنوبي كياناً يحظى بدعم سياسي من الإمارات العربية المتحدة.	لا تزال الخلافات قائمة بشأن تنفيذ اتفاق الرياض ولا يزال المجلس الانتقالي الجنوبي يحتفظ بالأراضي ووسع منطقة نفوذه إلى سقطرى.	القتال بين القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي وقوات حكومة اليمن.	
		أمكن تنفيذ هذه الهجمات نظراً لتدفق الأسلحة ومكوناتها في انتهاك لحظر الأسلحة المحدد الأهداف.	زاد الحوثيون من وتيرة الغارات الجوية، بما في ذلك باستخدام القذائف التسيارية، على أهداف في المملكة العربية السعودية، وظلوا يشنون هجمات بواسطة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بالماء.	زيادة الهجمات التي يشنها الحوثيون في المملكة العربية السعودية.	
		أدت الشروط الموحدة حديثاً من جانب الجهات المانحة إلى إحراز تقدم متفاوت من قبل الحوثيين.	شاهد في العام 2020 تدهور في علاقات العمل بين الحوثيين ووكالات محددة من وكالات الأمم المتحدة. ولوحظ تحسن لكن لا تزال هناك عقبات كبيرة.	عرقلة الاستجابة الإنسانية من قبل الحوثيين	
		قد يؤدي شن هجوم خطير إلى كارثة بيئية غير مسبوق، وإلى ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط العالمية.	وقعت خمس هجمات خطيرة على سفن تجارية قد تكون لها صلة بالنزاع. ولا تزال الحالة فيما يتعلق بالسفينة العائمة للتخزين والتفريغ صافراً دون حل.	زيادة الهجمات البحرية	



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	اللص	الفقرة	ص	م
ملخص زيارة الفريق لليمن عام ٢٠٢٠					
		<p>خلال العام 2020 كانت مأرب هي بؤرة النزاع. وحاولت قوات الحوثيين تطويق مأرب، وحققت في البداية مكاسب كبيرة في الجوف. وسيكون سقوط المحافظة الغنية بالنفط حاسماً. واحتشدت قوات حكومة اليمن إلى جانب حلفائها من القبائل، من أجل «معركة الصمود الأخيرة»، التي حالت بمساعدة القوة الجوية لتحالف دعم الشرعية في اليمن دون تقدم الحوثيين نحو مدينة مأرب.</p>		8	2.
	<p>● استعراض محاولة إسقاط مأرب في 2020.</p>		ملخص زيارة الفريق		
	<p>● الزيادة الموهولة لعدد السكان في مأرب من النازحين والمشردين داخلياً والعدد الكبير من المخيمات، مع تعرضهم للتصعيد والهجوم المستمر من قبل الحوثيين مقابل صمت المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.</p>	<p>وقد شهدت مدينة مأرب تحولات منذ عام 2015، إذ ارتفع عدد السكان من 40000 نسمة إلى 1,8 مليون نسمة، معظمهم من المشردين داخلياً من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وأدى ذلك إلى زيادة الشواغل الأمنية وإلى العديد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان المتصلة بالاحتجاز. وفي مناطق المحافظة التي تسيطر عليها حكومة اليمن، يوجد أكثر من 130 مخيماً للمشردين داخلياً. غير أن غالبية المشردين يعيشون في مجتمعات مضيقة. وأدى هذا التدفق فضلاً عن وضع مأرب الجديد كعاصمة للإقليم الذي تسيطر عليه حكومة اليمن إلى طفرة في التنمية، لكن هذا التدفق أسفر عن ضغط هائل على الخدمات الصحية والتعليمية في المدينة.</p>	ملخص زيارة الفريق	8	3.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

مفاوضات السلام.

أ. اتفاق ستوكهولم

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اعتقال أسيراً. وكان بعض المدنيين الذين اعتقلهم الحوثيون ضمن عملية التبادل. ووثق الفريق حالات جارية يستغل فيها مدنيون يحتجزهم الحوثيون بغرض تبادلهم، إن احتجاز المدنيين كوسيلة لتبادل الأسرى فحسب هو بمثابة احتجاز رهائن، وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. وينبغي للأطراف المشاركة في عمليات التبادل في المستقبل أن تضع في اعتبارها ذلك.</li> <li>● احتجاز رهائن.</li> <li>● انتهاك للحق في الحرية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> <li>● انتهاك للالتزامات الدولية.</li> </ul>	<p>في أكتوبر، وبعد أشهر من المفاوضات، جرى تبادل 1056 أسيراً. وكان بعض المدنيين الذين اعتقلهم الحوثيون ضمن عملية التبادل. ووثق الفريق حالات جارية يستغل فيها مدنيون يحتجزهم الحوثيون بغرض تبادلهم، إن احتجاز المدنيين كوسيلة لتبادل الأسرى فحسب هو بمثابة احتجاز رهائن، وهو محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. وينبغي للأطراف المشاركة في عمليات التبادل في المستقبل أن تضع في اعتبارها ذلك.</p>	11	10	4
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستيلاء غير المشروع على موارد الدولة وممارسة سلطاتها الحصرية في تحصيل الإيرادات.</li> <li>● حصار اقتصادي.</li> <li>● انتهاك اتفاق ستوكهولم.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>وفي مارس، حول الحوثيون مبلغ قدره خمسين بليون ريال يمني من البنك المركزي اليمني في الحديدة، وهو ما يشكل انتهاكاً لاتفاق ستوكهولم، الذي نص على أن الإيرادات المتأتية من الموائى يجب أن تودع في البنك المركزي اليمني، وأن تستخدم لاحقاً لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية. وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن جزءاً صغيراً فقط من الأموال استخدم لدفع المرتبات.</p>	13	11	5

التحديات الإقليمية أمام السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

<ul style="list-style-type: none"> <li>● بيان للجهات الخارجية الفاعلة في اليمن وهي الإمارات وإيران وعمان والمملكة العربية السعودية.</li> <li>● نفى تدخل قطر وتركيا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● المساهم بسيادة اليمن والخوض في شأنه الداخلي.</li> </ul>	<p>فيما يتعلق باليمن، تبقى الجهات الخارجية الرئيسية هي الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إيران، وعمان والمملكة العربية السعودية. وفي حين أن هناك ادعاءات بأن دولاً إقليمية أخرى بما فيها تركيا وقطر تنشط مباشرة داخل اليمن، فإن الفريق حتى الآن لم يعثر على أدلة موثوقة تثبت صحة تلك الادعاءات. وهو يواصل التحقيق فيها. ويعد أثر احتمال إدراج الولايات المتحدة الأمريكية الحوثيين في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية أمراً ذا بال.</p>	19	12	6
--	--	---	----	----	---



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكثيف)	للص	الفقرة	ص	م
<b>1- جمهورية إيران</b>					
● إثبات التدخل الإيراني في زعزعة الأمن والاستقرار في اليمن.	● انتهاك لقرار حظر الأسلحة. ● انتهاك لقرار 2216.	في 22 سبتمبر، نقل عن العميد أبو الفضل شكارجي، المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية قوله «لقد وفرنا لهم (الحوثيين) الخبرات التكنولوجية في المجال الدفاعي»، وهو تصرف من شأنه أن يضع جمهورية إيران في موضع المنتهك للفقرة 14 من القرار 2216 (2015).	20	12	7.
	● انتهاك لقرار حظر الأسلحة. ● انتهاك لقرار 2216.	وعقب طلب من الفريق، أوضحت جمهورية إيران أن «(العميد شكارجي) أشار إلى قدرات الجيش اليمني و«أنصار الله» على تصميم وتصنيع الذائف والطائرات المسيرة من دون طيار محلياً، وإلى خبرتهم الفنية المهنية في هذا المجال. وأشار أيضاً إلى التعاون بين جمهورية إيران واليمن قبل اتخاذ القرار 2216 (2015)، ونقل الخبرات الدفاعية قبل فرض جزاءات مجلس الأمن على اليمن». ومع ذلك، يرى الفريق أن هناك مجموعة متزايدة من الأدلة تبين أن أفراداً أو كيانات داخل جمهورية إيران يقومون بإرسال أسلحة ومكوناتها إلى الحوثيين في انتهاك للفقرة 14 من القرار 2216 (2015).	21	12	8.
	● تهديد سلامة اليمن واستقراره. ● انتهاك لقرار 2216. ● انتهاك لاتفاقية فيينا للمنظمة للعمل الدبلوماسي. ● انتهاك للأعراف الدبلوماسية.	وفي 17 أكتوبر، قامت جمهورية إيران بتتصيب «سفير» بديل في اليمن مما يشير إلى اعتراف الدولة بسلطة الحوثيين، وهي خطوة تهدد سلامة اليمن واستقراره، وهذا يتعارض مع روح القرار 2216 (2015)، على النحو المبين في الفقرة 25 أعلاه.	22	13	9.
● بيان الانسجام والتقارب الأيديولوجي والسياسي بين إيران والحوثيين.		وفي عام 2020، كرمت لوحات إعلانية بارزة في صنعاء قادة إيرانيين، وأعاد قادة حوثيون أنهم جزء من محور المقاومة، مما يجعل القرب السياسي لجمهورية إيران من قيادة الحوثيين شيئاً فشيئاً أكثر وضوحاً، لاسيما في صنعاء حيث تتحاز الأيدولوجيا الحوثية بصورة واضحة إلى جمهورية إيران.	23	13	10.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	اللص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

٢- عمان

● إساءة استخدام الرحلات الإنسانية لتهريب قادة عسكريين إلى إيران لتلقي التدريبات والخبرات العسكرية.	● انتهاك لقرار حظر الأسلحة.	إن رغبة عمان في أن تظل بثبات محايدة و بمنأى عن النزاعات هي رغبة موضوعة على المحك. فمنذ عام 2015، جرى تسيير عدد من «رحلات الرحمة»، بين صنعاء ومسقط لنقل اليمنيين المرضى والجرحى لتلقي العلاج الطبي. وعلى الرغم من أن هذه الرحلات تؤدي وظيفة إنسانية، فإن الفريق لا يزال قلقاً بشأن احتمال إساءة استخدامها. فقد تلقى الفريق معلومات عن أربعة أشخاص سافروا عبر عمان إلى جمهورية إيران في عام 2015. وأفاد أحدهم علناً في وقت لاحق أنه تلقى تدريباً بحرياً في بندر عباس، ثم قام بتسيير تهريب الأسلحة بحراً إلى الحوثيين. وفيما يتعلق بأحدث رحلة جوية تمت في 14 أكتوبر وشملت تبادل مواطنين من الولايات المتحدة مقابل يمينيين في مسقط، أعلنت حكومة اليمن الفريق بأنها تلقت قائمة المسافرين بأخر لحظة، وبأنها لا تستطيع التحقق من قائمة المسافرين. وتمثل الشواغل المتعلقة بالوصول دون عوائق إلى صنعاء في رحلات جوية مباشرة مسالة محورية في صياغة إعلان مشترك.	24	13	11
--	-----------------------------	---	----	----	----

#### ج. المملكة العربية السعودية

● السيطرة على موارد الدولة ومباشرة سلطتها الحصرية في فرض الضرائب.	● اعتماد اليمن يعتمد اعتماداً متزايداً على التحويلات المالية، ويكتسي الاعتماد على المملكة العربية السعودية أهمية أكبر من أي وقت مضى. وتمثل معضلة المملكة في أن استيلاء الحوثيين على التحويلات المالية، من خلال فرض الضرائب على السكان والمؤسسات التجارية الخاضعين لسيطرتها، يزداد نجاعة.	27	14	12	
● الاستيلاء غير المشروع على الموارد.	● حصار اقتصادي ممنهج وتجويع متعمد للمدنيين.	● جرائم حرب			

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	اللص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

العقبات التي تعترض تنفيذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

<ul style="list-style-type: none"> <li>● إيحاء الفريق بمريرات للتملص من تطبيق القرار 2216.</li> <li>● وصف ما تقوم به الحكومة الشرعية من حق مشروع بالأعمال العدائية ومساواتها بالجماعات المسلحة المتمردة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقرار 2216.</li> <li>● زعزعة الأمن والاستقرار.</li> <li>● تفويض متعمد للحكومة الشرعية.</li> <li>● الاعتداء على استقلال الجمهورية اليمنية.</li> <li>● تفويض عملية الانتقال السياسي.</li> </ul>	<p>خلال الفترة المشمولة بالتقرير: (أ) قوضت حكومة اليمن والحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي عملية الانتقال السلمي بالجوء إلى الأعمال العدائية والأعمال العسكرية؛ (ب) واستخدم الحوثيون والمجلس الانتقالي الجنوبي القوة لكسب الأراضي؛ (ج) وظل المجلس الانتقالي الجنوبي والحوثيون يؤدون المهام الحكومية؛ (د) ولم بسحب المجلس الانتقالي الجنوبي ولا الحوثيون قواتهم؛ بل قاموا بتحصين المناطق التي تم الاستيلاء عليها؛ (هـ) وعززت قوات الساحل الغربي سيطرتها على الساحل الغربي. ولم يعد الحوثيون الجماعة المسلحة الوحيدة غير التابعة للدولة التي تنطبق عليها مقتضيات الفقرات 1 (أ) (ب) (ج) (د) من القرار. ومنذ اتخاذ القرار، ما برحت حكومة اليمن تفقد سلطتها وأراضيها.</p>	36	15	13
---	--	--	----	----	----

تصعيد الأعمال العدائية

<ul style="list-style-type: none"> <li>● بيان للأسباب التي يستمد منها الحوثيين قوتهم ومنها: الاقتتال بين القوى المناهضة للحوثيين والمصالح المحلية والإقليمية والالتفاف على الحوثيين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للقرار 2216.</li> <li>● خرق لاتفاق ستوكهولم.</li> <li>● حصار اقتصادي ممنهج.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>وفي عام 2020، شهدت الأعمال العدائية تصعيداً كبيراً. واستولى الحوثيون على أراض استراتيجية في نهم والجوف والبيضاء ومأرب ومعظمها أراض كانت بحوزة حكومة اليمن. ثم دخلوا الدريهمي بعد حصار دام عامين. واحتفظ المجلس الانتقالي الجنوبي بعدن وأجزاء من أبين ولحج والضالع واستولى على سقطرى.</p>	37	16	14
<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرض للأوضاع الراهنة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عرض للأوضاع الراهنة.</li> </ul>	<p>ويحول الاقتتال الداخلي والمصالح المحلية والإقليمية والالتفاف على الموارد بين مختلف القوى المناهضة للحوثيين دون وجود جبهة موحدة ضدهم. وبالنسبة للحوثيين، ربما يمثل ذلك أهم ميزة استراتيجية في النزاع الدائر حالياً، ويستفيد الحوثيون من تدفق المجندين وقدرات النشر السريع والقمع السريع للمعارضة والتدابير المختلفة والمتناقضة التي اعتمدها دول المنطقة لحل النزاع. وستصبح الغارات الجوية للتحالف أقل فعالية مع اقتراب القتال من المناطق المأهولة بالسكان.</p>	38	16	15

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

التطورات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون

● بيان للعوامل التي تساعد الحوثيين في منع الانتفاضات ضدهم.	● انتهاك لحق المساواة بين أفراد الشعب. ● انتهاك للعهد الدولي المدني والسياسية والاجتماعية. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.	أثارت إعادة تفسير قانون الخمس في يونيو 2020، التي سمحت للحوثيين بجمع 20 في المائة من قيمة الموارد العامة والأصول الخاصة و«إعادة توزيعها على الهاشميين»، معارضة حتى من الموالين للحوثيين. ومع ذلك، لانتزال الغارات الجوية تمنح الحوثيين الفرصة لتوحيد السكان ضد أعدائهم. ومن العوامل الأخرى التي تساعد الحوثيين على منع الانتفاضات الواسعة النطاق الهياكل الحكومية التي تزداد استبداداً وقمع المعارضة بشكل فعال من خلال جهازي الأمن الوقائي والاستخبارات.	43	17	16.
	● انتهاك للحق في الحرية. ● انتهاك للحق في العمل. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.	وظلت الحالة الأمنية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين خاضعة لرقابة مشددة، واستمر طرد من ينظر إليهم على أنهم يدعمون العدو من جانب أجهزة الاستخبارات والأجهزة العسكرية والأمنية. وفي 27 أكتوبر، اغتيل وزير الشباب والرياضة، حسن زيد، في صنعاء. وكان هذا الاغتيال الأبرز منذ الإعلان عن مقتل إبراهيم الحوثي في أغسطس 2019.	44	17	17.
● استقرار مستقبل قيادة الميليشيات الحوثية.		ويرى الفريق أن التهديد الرئيسي لقيادة عبد الملك الحوثي يمكن أن يأتي من داخل الحركة الحوثية. ف وراء ستار الوحدة الرقيق، يتنافس من هم في القيادة السياسية العليا لإثراء أنفسهم من الموارد الحكومية والعامة المحدودة. وقد بنى محمد علي الحوثي وأحمد حامد وعبد الكريم الحوثي قواعد متنافسة للسلطة تم تأمينها من خلال الهياكل الأمنية والاستخباراتية المنفصلة التابعة لهم، وظهور كتل السلطة المتميزة هذه على أساس المصالح الاقتصادية بقوض الجهود المبذولة في مجالي السلام والعمل الإنساني. وحتى الآن ظل الجيش الحوثي منيعاً أمام الاقتتال السياسي.	45	17	18.
	● إعاقة ممنهجة للأعمال الإنسانية. ● تجويع وحصار اقتصادي ممنهج. ● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ● جرائم حرب.	ووثق الفريق أعمال التخويف والتهديد المباشر الموجهة ضد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من قبل خمسة من أعضاء المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية، وهم: أحمد حامد، وعبد المحسن طاووس (الأمين العام)، وطه المتوكل (وزير الصحة العامة والسكان)، ونبييل الوزير (وزير المياه والبيئة)، وعبد الكريم الحوثي (وزير الداخلية).	48	18	19.



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	اللص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● العنف الجنسي ضد الناشطات السياسيات.</li> <li>● انتهاك للحق في الحرية والتعبير والرأي السياسي والسلامة الجسدية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>وعلى الرغم من الدور البارز لسلطان زابين في سياسة التوكيف واستخدام العنف الجنسي ضد الناشطات السياسيات، فإنه لا يزال مديراً لإدارة البحث الجنائي. ووثق الفريق انتهاكات أخرى ترتبط بسياسة الحوثيين للحد من البغاء التي تنفذ في إطار حملة «الحرب الناعمة» التي تستهدف المنشقين.</p>	49	18	20.

### الأمن البحري

<ul style="list-style-type: none"> <li>● استخدام الألغام البحرية المنجرفة لقتل الصيادين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك لحق المرور وحرية التنقل.</li> <li>● انتهاك للحق في الغذاء والأمن الغذائي.</li> <li>● تهديد خطير للملاحة التجارية الدولية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>وفي 25 نوفمبر، تعرضت الناقله اجراري (Agrari) التي ترفع علم مالطا (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9389083) لانفجار في ميسرة الناقله، على ارتفاع متر واحد تقريباً فوق سطح الماء، أثناء تفريغ حمولتها في محطة الشقيق في المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أن تقارير سابقة ذكرت وجود لغم بحري، نقلت وسائل إعلام في وقت لاحق عن مصادر في التحالف أن الضرر نتج عن تدمير المملكة العربية السعودية لجهاز متفجر يدوي الصنع منقول بالماء. ولا تزال كل من الألغام البحرية التي تنجرف مع الماء، والتي أودت بالفعل بحياة أربعة بحارة على متن قارب الصيد عبدالله 2- في فبراير، والأجهزة المتفجرة اليدوية المنقولة بالماء التي يوجهها الحوثيون بصورة متكررة إلى موانئ المملكة العربية السعودية، تشكل تهديداً للملاحة التجارية في جنوب البحر الأحمر.</p>	67	26	21.
---	--	---	----	----	-----

### الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف.

#### أ. الهجمات على أهداف في المملكة العربية السعودية.

<ul style="list-style-type: none"> <li>● تأكيد الاستهداف المستمر للمملكة العربية السعودية من قبل الحوثيين.</li> <li>● تهديد للحوثيين للاستقرار الإقليمي.</li> </ul>	<p>بعد توقف دام عدة أشهر، استأنفت قوات الحوثيين في فبراير حملتها الجوية ضد أهداف داخل المملكة العربية السعودية، وواصلت تنفيذها طوال عام 2020، باستخدام مزيج من الذائفات التسيارية والإنسيابية، إضافة إلى طائرات مسيرة من دون طيار. وعلى الرغم من أن الجيش السعودي يحبط معظم الهجمات دون تكبد أضرار كبيرة لا تزال قدرة الجماعة على الظهور بمظهر القوة خارج اليمن تشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي وتحدياً لمفاوضات السلام المقبلة.</p>	69	27	22.
---	--	----	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	اللص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

تحويل الأسلحة من مخزونات حكومة اليمن وتحالف دعم الشرعية.

● حادثة فردية لا ترقى إلى توجه عام.	● نهب أسلحة ومعدات تابعة للجيش.	في ادعاءات أدلى بها أحد شيوخ القبائل في الجوف بأن أسلحة ومعدات أخرى قد حولت من مخازن تابعة لجيش حكومة اليمن إلى قوات الحوثيين من قبل أفراد مرتبطين بقيادة كبار في حكومة اليمن. واتصل الفريق بكل من المملكة العربية السعودية واليمن للوقوف على صحة رسالة صادرة عن التحالف بشأن الحادث نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي؛ ومازال الفريق بانتظار الردود. ونظراً إلى أن الفريق غير قادر على السفر إلى أماكن قريبة من الخطوط الأمامية، فمن الصعب تقييم مدى استخدام قوات الحوثيين أسلحة محولة من مخزونات حكومة اليمن والتحالف، ولكن من المرجح أن ذلك يظل عاملاً في إمدادات الحوثيين.	71	28	23.
-------------------------------------	---------------------------------	---	----	----	-----

عمليات الضبط البحرية

● بيان لطرق التهريب الحوثية.	● تهريب ممنهج للأسلحة والمعدات.	استناداً إلى تحليل لعمليات الضبط البحرية التي تمت منذ عام 2018، وثق الفريق ثلاث طرق مختلفة لإمداد الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى قوات الحوثيين، وتستخدم شبكات التهريب سفن الشحن التقليدية (المراكب الشراعية)، التي غالباً ما تعمل دون أوراق تسجيل صحيحة، ودون إرسال إشارة النظام الآلي لتحديد الهوية. ويمكن لهذه السفن تفرغ شحناتها في موانئ صغيرة في جميع أنحاء المنطقة أو القيام بالشحن العابر في البحر، مما يجعلها خياراً مثالياً لتهريب الأسلحة. ويعد الاقتدار على القدرات وعدم وجود هيكل قيادة موحد لخفر السواحل اليمني، والفساد السائد في اليمن، من العوامل التي تسهم في اتساع نطاق التهريب.	72	29	24.
------------------------------	---------------------------------	---	----	----	-----

● بيان للطريق الثاني من طرق التهريب البحري.	● تهريب ممنهج للأسلحة.	وينطوي الطريق الثاني على نقل البضائع من سفينة أخرى في البحر قبالة ساحل الصومال، ويبدو أنه يستخدم في الغالب للزويد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويبدو أن بعض هذه الأسلحة كانت متجهة إلى الصومال، في حين أن بعضها الآخر يتطابق تطابقاً وثيقاً مع الأسلحة الموثقة في ترسانة الحوثيين. وتندرج ضمن هذا النمط ثلاث عمليات ضبط نفذت خلال فترة التحليل على النحو التالي: في 17 أبريل و 24 يونيو 2020، اعترضت البحرية السعودية شحنتين كبيرتين من الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وكان المركب الأول مركباً شراعياً يمينياً يدعى الشماسي (مصادر أخرى تورد اسم الخير 4)، ضبط على بعد قرابة 90 ميلاً بحرياً من ميناء نشطون.	74	31	25.
---	------------------------	--	----	----	-----

● بيان للطريق الثالث من طرق التهريب البحري.	● تهريب ممنهج للأسلحة.	وحصل الفريق أيضاً على معلومات عن طريق ثالث يمر عبر باب المندب. ففي 7 مايو 2020، صادر خفر السواحل اليمني قارباً على متنه أربعة أفراد اعترفوا فيما بعد بأنهم ينتمون إلى شبكة تهريب، وذكروا أنهم كانوا ينقلون أسلحة لصالح الحوثيين. وذكر زعيم الجماعة أنه ذهب في عام 2015 إلى إيران عبر عمان للتدريب، وتلقى في وقت لاحق شحنات غير مشروعة من سفن أخرى قبالة سواحل جيبوتي والصومال، ونقلها إلى موانئ البحر الأحمر الخاضعة لسيطرة الحوثيين. ولم يتمكن الفريق من مقابلة هؤلاء «المهربين» أو التحقق من الظروف التي جرى فيها الإدلاء بهذه الأقوال، ولم يتمكن الفريق كذلك من فحص أي أسلحة ضبطت في البحر الأحمر، غير أن مصادر أخرى أكدت وجود هذا الطريق.	76	33	26.
---	------------------------	---	----	----	-----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	للص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>تواطؤ عماني مع إيران في تهريب الأسلحة والمعدات وتدريب عناصر الميليشيات الحوثية في إيران.</li> </ul>				

تسلسل عهدة الأسلحة والمكونات.

	<ul style="list-style-type: none"> <li>انتهاك إيران لقرار حظر الأسلحة.</li> <li>انتهاك القرار 2216.</li> </ul>	<p>يواصل الفريق التحقيق في تسلسل العهدة للمكونات التي انشئت من الطائرات المسيرة من دون طيار التي استخدمتها قوات الحوثيين لمهاجمة أهداف في المملكة العربية السعودية واليمن، وتلقى معلومات تفيد بأن ملفات الأشغال AM7 التي تصنعها شركة Swedish Electro Magnets، والتي وثق الفريق استخدامها كجزء من نظام محركات الطائرات المسيرة الحوثية من دون طيار ذات الأجنحة على شكل دلتا، قد جرى تصديرها في عام 2016 إلى شركة في إيران عن طريق وسيط في الهند.</p>	82	34	27
<ul style="list-style-type: none"> <li>تحدي إيراني للقرارات الدولية وتعهد استمرار تهريب الأسلحة والمعدات للحوثيين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>انتهاك إيران لقرار حظر الأسلحة.</li> <li>(انتهاك مستمر وممنهج).</li> <li>انتهاك القرار 2216.</li> </ul>	<p>في الفترة بين نوفمبر 2019 ويونيو 2020، ضبط على متن مراكب شراعية في خليج عدن ما مجموعه 191 وحدة حاويات إطلاق ذات خصائص تقنية مماثلة للقذائف الموجهة المضادة للدبابات كورنيت 9M133، وبما أن هذا النوع من القذائف الموجهة المضادة للدبابات كان جزءاً من ترسانة الحوثيين منذ عام 2018 على الأقل، فإن عمليات الضبط هذه تدل على وجود إمدادات تمثل انتهاكاً لحظر الأسلحة المحدد الأهداف واستناداً إلى عمليات تفتيش حاويات الإطلاق من الخارج (لم يكن من الممكن فتح الحاوية على الرغم من الطلبات المقدمة بهذا الشأن)، ويرى الفريق أن المواد المستخدمة والألوان والعلامات تتسق مع نسخة من القذيفة الموجهة للدبابات 9M133 التي تصنع في جمهورية إيران، وليس مع القذيفة الأصلية، التي تصنع في الاتحاد الروسي. وتقول إيران إن هذه الأسلحة لا تتسق مع المنتجات المصنعة في البلد.</p>	84	35	28
<ul style="list-style-type: none"> <li>تحدي إيراني للقرارات الدولية وتعهد استمرار تهريب الأسلحة والمعدات للحوثيين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>انتهاك إيران لقرار حظر الأسلحة.</li> <li>(انتهاك مستمر وممنهج).</li> <li>انتهاك القرار 2216.</li> </ul>	<p>وشملت عمليات الضبط في عام 2020 أيضاً ما مجموعه 200 قاذف قنابل صاروخية (أر بي جي 7-) تتسق علاماتها وخصائصها التقنية مع القاذفات المصنعة في إيران، و 59 بندقية قناصة مضادة للعتاد من نوع صياد AM-50 عيار 12,7*99 ملم، وهي مصنوعة أيضاً في ذلك البلد، وتستخدم قوات الحوثيين كلا منظمتي الأسلحة المذكورتين، وقد وثق الفريق أيضاً قاذفات قنابل صاروخية (أر بي جي 7-) في عملية ضبط سابقة، وأبلغت جمهورية إيران الفريق أنها لا تصدر أسلحة إلى اليمن، وتعرض على ما خلص إليه الفريق من أن قاذفات القنابل الصاروخية (أر بي جي 7-) قد صنعت في إيران.</p>	85	36	29

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	للص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	-----	--------	---	---

السياق الاقتصادي ولمحة عامة عن الوضع المالي

سيطرة الحوثيين وشبكاتهم على الموارد المالية.

● الاستيلاء غير المشروع على موارد الدولة. ● (تحصيل الإيرادات وفرض الضرائب). ● النهب والاسيلاء غير المشروع على الاقتصاد الوطني. ● تجويع ممنهج للمدنيين. ● جرائم حرب.	● الاستيلاء غير المشروع على موارد الدولة. ● (تحصيل الإيرادات وفرض الضرائب). ● النهب والاسيلاء غير المشروع على الاقتصاد الوطني. ● تجويع ممنهج للمدنيين. ● جرائم حرب.	● الاستيلاء غير المشروع على موارد الدولة. ● (تحصيل الإيرادات وفرض الضرائب). ● النهب والاسيلاء غير المشروع على الاقتصاد الوطني. ● تجويع ممنهج للمدنيين. ● جرائم حرب.	90	38	30.
---	---	---	----	----	-----

● الاستيلاء غير المشروع على موارد الدولة. ● (تحصيل الإيرادات وفرض الضرائب). ● النهب والاسيلاء غير المشروع على الاقتصاد الوطني. ● الإضرار بالحياة والمعيشة لملايين المواطنين.	● الاستيلاء غير المشروع على موارد الدولة. ● (تحصيل الإيرادات وفرض الضرائب). ● النهب والاسيلاء غير المشروع على الاقتصاد الوطني. ● الإضرار بالحياة والمعيشة لملايين المواطنين.	● وعلى الرغم من أن الإيرادات المحصلة في إطار الباب 1 (الإيرادات الضريبية) ظلت ثابتة خلال الفترة، فقد كان هناك انهيار في الإيرادات في إطار البابين 3,2 (المنح وحصصة حكومة اليمن من الأرباح من المؤسسات شبيه الحكومية والشركات وغيرها) من عام 2015 حتى الآن. وقد انخفض إجمالي الإيرادات إلى النصف من 1,053 تريليون ريال يمني في عام 2015 إلى أقل من 500 بليون في عام 2019. وتشمل العوامل التي أدت إلى هذا الانخفاض الحاد ما يلي: (1) انهيار الإيرادات الضريبية للفترة 2015-2019 الذي نتج عن تحويل الموارد من الأرباح ومكاسب رأس المال الناتجة عن حصص حكومة اليمن في الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات شبيه الحكومية، وتطبيق تدابير ضريبية تعسفية وغير قانونية. واستهدف الحوثيون بقوة تدفقات إيرادات حكومة اليمن من خلال السيطرة على إدارة الشركات والمؤسسات. وفي عام 2019، زاد الحوثيون من جهودهم بحيث لم يترك لحكومة اليمن سوى إيرادات قليلة جداً في إطار الباب 3 (في عام 2018 بلغت الإيرادات 471,49 بليون ريال يمني، في حين أظهرت التوقعات لعام 2019 انخفاضاً حاداً جداً لتصل إلى 76,89 بليون ريال يمني). ويرى الفريق أن الحوثيين قد حولوا الفرق (394,6 بليون ريال يمني) من هذه الفئة الضريبية في عام 2019. ومن خلال السيطرة على هذه الشركات، يفرض الحوثيون نفقات تؤثر على أرباح الشركات، تاركين عائدات ضريبية ضئيلة جداً لحكومة اليمن.	92	38	31.
--	--	---	----	----	-----



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	اللص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الامتناع عن دفع رواتب الموظفين وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.</li> <li>● حصار اقتصادي ممنهج وتجويع متعمد للشعب.</li> <li>● انتهاك فضيع للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● القيام بالوظائف السيادية للحكومة.</li> <li>● السطو على إيرادات الإنفاق بالمخالفة لقواعد الشفافية.</li> <li>● جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.</li> </ul>	<p>(2) عدم إدراج بنود الباب 2 في الميزانية مثل المنح والمساعدات المقدمة في إطار المعونة الأجنبية (العينية والنقدية) التي يجب أن تقيّد في الميزانية، وفقاً للقانون اليمني. فقد أنشأ الحوثيون وكالة مستقلة خارج ميزانية الدولة، هي المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية، لإدارة هذه المنح مباشرة بطريقة مستقلة جداً، بقدر ضئيل جداً من المساءلة والشفافية.</p>			
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستيلاء غير المشروع على موارد الدولة.</li> <li>● نهب واستيلاء غير مشروع للاقتصاد الوطني.</li> <li>● الامتناع عن دفع رواتب الموظفين وتقديم الخدمات الأساسية.</li> <li>● حصار اقتصادي ممنهج وتجويع ممنهج.</li> <li>● جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.</li> </ul>	<p>وكشفت حسابات الفريق وتقديراته المتحفظة، مقترنة بتحليل دقيق للوثائق التي تم جمعها، أن جهود الحوثيين لتحويل الأموال، عن طريق القنوات والآليات العديدة التي أنشأوها، سمحت لهم بتحويل أموال لا تقل في مجملها عن 1,039 تريليون ريال يمني في عام 2019 - أي ما يعادل 1,8 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (1 دولار من دولارات الولايات المتحدة = 568 ريالاً يمني في عام 2019) كانت موجهة أصلاً لملئ خزائن حكومة اليمن ودفع الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وقد حول الحوثيون هذا المبلغ لتمويل عملياتهم.</p>	93	38	.32

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	اللص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات العامة.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>حقق الفريق في قضية تتعلق بتحويل أموال تتصل بشركة كمران للصناعة والاستثمار المملوكة للدولة. ودفعت الشركة في إطار ضرائب الشركات ما تجاوز 23,9 بليون ريال يمني (64,7 مليون دولار) في عام 2015، مما يجعلها من أكبر المساهمين الماليين في حكومة اليمن. وفي عام 2017، سيطر الحوثيون على كمران، وعينوا أحمد الصادق رئيساً تنفيذياً لها. وفي وقت تعيينه، كانت شركة كمران في وضع مالي صحي جداً مع مركز نقدي يضم قرابة 17,7 بليون ريال يمني، و 24,85 مليون دولار (6,146 بلايين ريال يمني)، و 666000 يورو (200 مليون ريال يمني).</p>	94	39	33
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات العامة.</li> <li>● نهب واستيلاء غير مشروع للممتلكات العامة وبطريقة ممنهجة.</li> </ul>	<p>وبدأ الحوثيون بممارسة الضغوط على الشركة من خلال طلب مساهمات مالية كبيرة لصالح خزينة الدولة. فعلى سبيل المثال، طلبت وزارة المالية من الشركة تحويل مبلغ 38 بليون ريال يمني، أي ما يعادل 152 مليون دولار، (في عام 2017، 1 دولار = 250 ريالاً يمينياً)، كدليل على التضامن مع الدولة خلال الأزمة المالية في عام 2017. وكان هذا المبلغ يتجاوز بكثير مركز خزانة الشركة في ذلك الوقت، الذي بلغ قرابة 24 بليون ريال يمني.</p>	94	39	34
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات العامة.</li> <li>● نهب واستيلاء غير مشروع للممتلكات العامة وبطريقة ممنهجة وتحويلها للانتفاع الخاص.</li> </ul>	<p>وكشف كذلك التحقيق الذي أجراه الفريق أن الرئيس التنفيذي للشركة الذي عينه الحوثيون بدأ في إنفاق ملايين الريالات على شكل مدفوعات ومكافآت وهدايا للموالين الحوثيين وقادة الميليشيات. وحصل الفريق على وثائق تبين أن شركة كمران قدمت في عام 2019 أكثر من 8,5 ملايين ريال يمني لأعضاء لجنة برلمانية ضمت رئيس البرلمان الحوثي ونائبه وبرلمانيين آخرين، في حين تظهر وثيقة أخرى تحويلاً نقدياً قدره 11 مليون ريال يمني إلى البرلمان.</p>	96	39	35
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستيلاء غير المشروع للممتلكات الخاصة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي وحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>يوصل الفريق التحقيق، في إطار ولايته، في تمويل العمليات العسكرية للحوثيين من خلال العمليات غير المشروعة لحجز الأصول. وكما ورد في التقريرين النهائيين للفريق فقد أسس الحوثيون الحارس القضائي برئاسة صالح مسفر صالح الشاعر. وهو شخصية رئيسية في جهود الحوثيين لمصادرة الأصول من المعارضين ورجال الأعمال، وحليف مقرب جداً من عبدالملك الحوثي، المدرج اسمه في القائمة.</p>	97	39	36

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	للص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات الخاصة.</li> <li>● نهب أموال خاصة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي للإنساني وحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>واستناداً إلى التحقيقات السابقة والحالية، أعد الفريق قائمة بالأفراد والشركات الذين صادر الحارس القضائي أصولهم بصورة غير قانونية على مدى السنوات الثلاث الماضية. وسيجري تحديث القائمة عند جمع المزيد من المعلومات عن المصادر التي يقوم بها الشاعر. ويرى الفريق أن الاستيلاء غير القانوني يشكل انتهاكاً لمعايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق والقانون الدولي الإنساني الساري.</p>	98	39	.37
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● نهب أموال خاصة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي للإنساني وحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وتلقى الفريق معلومات من مصادر مختلفة تفيد بأن الشاعر، بصفته الحارس القضائي، يعد أمراً قضائياً بمصادرة منازل وممتلكات الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ويخطط الحارس القضائي، أيضاً لمصادرة ممتلكات وأموال أبناء صالح: طارق محمد عبدالله صالح، وأحمد علي عبدالله صالح، وعمار محمد عبدالله صالح. ويحقق الفريق في هذه الحالات، ويشير إلى أن بعض عمليات المصادرة تدخل في إطار تدابير تجميد الأصول.</p>	99	40	.38
<ul style="list-style-type: none"> <li>● استخدام غير مشروع لسلطة القضاء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● استيلاء غير مشروع على الأموال والأصول الخاصة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي للإنساني وحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وتلقى الفريق أدلة إضافية تبين أن المحكمة الجنائية المتخصصة في صنعاء قد عينت الشاعر بوصفه الحارس القضائي على الأموال والأصول المستولى عليها من معارضي الحوثيين. وتستخدم المحكمة صلاحياتها ومركزها لإضافة الشرعية والصفة القانونية على نهب الأصول وسرقتها والاستيلاء عليها لصالح الشاعر، الحارس القضائي.</p>	100	40	.39
<ul style="list-style-type: none"> <li>● استخدام غير مشروع لسلطة القضاء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● استيلاء غير مشروع على الأموال والأصول الخاصة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي للإنساني وحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وأصدرت المحكمة أحكاماً بمصادرة جميع الأصول، داخل البلاد وخارجها التي تعود إلى 75 قائداً عسكرياً، و 35 برلمانياً، وما لا يقل عن 100 من القادة السياسيين، والرئيس هادي، وأعضاء حكومته. ولا تتفق هذه الأحكام مع متطلبات الإجراءات القانونية الواجبة.</p>	101	40	.40

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	اللص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

الأعمال والحوادث المنسوبة إلى الحوثيين.

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك صارخ لمبدأ التمييز.</li> <li>● استهداف أعيان مدنية محمية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>حقق الفريق في تسعة حوادث لاستخدام ذخائر متفجرة ضد مدنيين نسبت إلى الحوثيين في الضالع ومأرب وتعز، أدت إلى مقتل 22 شخصاً، من بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة ما لا يقل عن 180 آخرين. وقد أصاب اثنان من هذه الهجمات مرافق طبية في تعز.</p>	134	47	.41
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك صارخ لمبدأ التمييز.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>وتبين الحالات التي حقق الفريق تجاهلاً صارخاً من جانب قوات الحوثيين لمبدأ التمييز وحماية المدنيين. فمن المرجح أن يكون لاستخدام قذائف الهاون وقذائف المدفعية في المناطق المأهولة بالسكان، مثل مدينتي تعز ومأرب، آثار عشوائية. ويحقق الفريق فيما إذا كان للواء عبداللطيف حمود المهدي، قائد الحوثيين في المنطقة العسكرية الرابعة في تعز، مسؤولية في هذا الإطار.</p>	135	47	.42
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● التعذيب الشديد والحرمان المتكرر من الرعاية الطبية للأسرى والمعتقلين.</li> <li>● التعريض المستمر للظروف المهددة للحياة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>في منتصف أكتوبر، شرع الحوثيون وحكومة اليمن في تبادل 1065 أسيراً بموجب اتفاق لعام 2018. وقد أجرى الفريق مقابلات مع ستة رجال كانوا محتجزين سابقاً لدى الحوثيين. وتشمل إفاداتهم عن الوقت الذي أمضوه في سجون الحوثيين التعذيب الشديد، والحرمان المتكرر من الرعاية الطبية، واستمرار التعويض للظروف المهددة للحياة.</p>	136	47	.43



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	اللص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اختفاء قسري.</li> <li>● اعتقال واحتجاز وتعسفيين.</li> <li>● التعذيب ومن بين الضحايا ال 38، توفي اثنان رهن الاحتجاز نتيجة التعذيب، وكان 11 منهم صحفيين و 6 من البهائيين، و 9 من النساء، من بينهم 4 محتجزات لدى الشبكة المرتبطة بسلطان زابن، و 6 محتجزين في سجن مجمع الصالح في تعز، من بينهم قاصران.</li> <li>● تعذيب</li> <li>● أفضى إلى موت.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>وحقق الفريق في 38 حالة لانتهاك القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان ارتكباها الحوثيون فيما يتصل بالاحتجاز، وشملت حالات الإخفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وسوء المعاملة، والعنف الجنسي والتعذيب، والحرمان من المساعدة الطبية وعدم مراعاة الأصول القانونية. ومن بين الضحايا ال 38، توفي اثنان رهن الاحتجاز نتيجة التعذيب، وكان 11 منهم صحفيين و 6 من البهائيين، و 9 من النساء، من بينهم 4 محتجزات لدى الشبكة المرتبطة بسلطان زابن، و 6 محتجزين في سجن مجمع الصالح في تعز، من بينهم قاصران.</p>	137	47	.44
<ul style="list-style-type: none"> <li>● توثيق الفريق لاحتجاز الحوثيين لمدنيين بينهم أجانب بطريقة ممنهجة كوسيلة للضغط وتبادل الأسرى مستقبلاً.</li> <li>● (احتجاز رهائن).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● احتجاز رهائن.</li> <li>● احتجاز تعسفي ممنهج لغرض التريخ.</li> <li>● انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>ومنذ عام 2017، وثق الفريق حالات جارية يستغل فيها مدنيون يحتجزهم الحوثيون بغرض تبادلهم في مقابل مقاتلين حوثيين. ويعد احتجاز المدنيين، بمن فيهم الأجانب، كوسيلة لتبادل الأسرى في المستقبل بمثابة احتجاز لرهائن، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. فعلى سبيل المثال، في أبريل 2020، حكم على أربعة صحفيين بالإعدام وصدر أمر بالإفراج عن ستة آخرين. ولكن أطلق سراح واحد فقط. ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الفريق، فقد احتفظ الحوثيون بالآخرين لاستغلالهم في عملية لتبادل الأسرى. وتمت عملية التبادل في نهاية المطاف في أكتوبر. وفي معظم الحالات التي وثقها الفريق، استفادت سلطات الحوثيين من الاحتجاز بمطالبتها بأن يدفع الأقارب أموالاً لزيارة المحتجزين أو لضمان الإفراج عنهم. ويبدو أن هذه الممارسة أصبحت وسيلة للتربح من جانب الحوثيين.</p>	138	47	.45

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	اللص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● التمييز على أساس المعتقد.</li> <li>● الاعتقال والاحتجاز والتعسف على أساس المعتقد.</li> <li>● سوء المعاملة من الحرمان من الرعاية الطبية.</li> <li>● الترحيل القسري.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>وتلقى الفريق أدلة إضافية على أن ستة بهانيين كانوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني بسبب عقيدتهم، وشملت التمييز والاعتقال والاحتجاز التعسفيين وسوء المعاملة والتعذيب والحرمان من الرعاية الطبية والترحيل، ففي 30 يوليو ووفقاً لاتفاق بين الحوثيين وحكومة اليمن وبتيسير من الأمم المتحدة تم طرد الرجال الستة من اليمن، ووفقاً للأدلة التي تلقاها الفريق فقد كانوا يفضلون البقاء في اليمن حيث لا يزال لدى الكثيرين أسرهم ولكن خيارهم الوحيد كان إما البقاء في سجون الحوثيين أو طردهم من اليمن.</p>	139	48	.46
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● استخدام الألغام الأرضية بشكل ممنهج وواسع النطاق في المناطق المأهولة بالسكان والطرق وقرب إمدادات المياه.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>في مأرب زار الفريق مشروع مسام وتلقى معلومات عن استخدام الحوثيين للألغام الأرضية في القرى والمدارس، وبالقرب من إمدادات المياه وعلى الطرق المؤدية إلى القرى وفي شمال باب المندب على الساحل الغربي كان هناك العديد من الشواطئ والقرى التي جرى تلغيمها بكثافة من جانب الحوثيين، ومنذ يولي 2018 نزع مشروع مسام 2335 لغماً أرضياً مضاداً للأفراد، 57570 لغماً مضاداً للمركبات و 126816 قطعة من الذخائر غير المتفجرة 5756 جهازاً متفجراً يدوي الصنع.</p>	140	48	.47



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكثيف)	للص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	-----	--------	---	---

انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

<ul style="list-style-type: none"> <li>● وفي صنعاء وثق الفريق 10 حالات لصحفيين تعرضوا للاعتقال والاحتجاز التعسفيين على أيدي الحوثيين، وتلقى الفريق أدلة إضافية على الانتهاكات الفظيعة المرتكبة ضدهم، فأتت احتجاجاتهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية، وقد احتجزوا في زنازات مكتظة ومظلمة وباردة مما تسبب لهم في مشاكل صحية طويلة الأمد، ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الفريق كان لخطاب عبدالملك الحوثي الذي ألقاه في 20 سبتمبر 2015 وانتقد فيه الصحفيين تأثير مباشر على معاملتهم أثناء الاحتجاز، وأثار المزيد من العنف البدني واللفظي ضدهم، وأثناء محاكمتهم كان محامو الدفاع يمنعون من الاطلاع على وثائق المحكمة ومن التواصل الانفرادي مع موكلهم، ووثق الفريق أيضاً حالة لصحفي احتجز في سجن الصالح في تعز لمدة 15 شهراً.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اعتقال</li> <li>● واحتجاز</li> <li>● تعسفيين.</li> <li>● تعذيب</li> <li>● جسدي ونفسي.</li> <li>● وسوء معاملة.</li> <li>● الحرمان من الرعاية الطبية.</li> <li>● الحرمان من حقوق المحاكمة العادلة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني</li> <li>● وحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	147	50	48
--	--	-----	----	----

<ul style="list-style-type: none"> <li>● قمع ممنهج للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.</li> <li>● انتهاك صارخ لحرية التعبير.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>وكل هذه الحالات تثبت القمع المنهجي للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والانتهاك الواضح لحرية التعبير في اليمن، وهذا يعوق قدرة الصحفيين على أداء دورهم في كشف انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها، الأمر الذي يمكن أن يسهم في حماية المدنيين وهذا يسهم في تكرار مثل هذه الانتهاكات.</p>	148	50	49
--	--	-----	----	----

#### تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة

<ul style="list-style-type: none"> <li>● إشادة الفريق بمركز تأهيل الأطفال المتضررين من النزاع في مدينة مأرب.</li> <li>● جهود كبيرة للحكومة الشرعية في احترام وتطبيق القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>زار الفريق مركزاً لإعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاع في مأرب، وهو المركز الوحيد من نوعه في اليمن ويقدم الدعم فقط للفتيان ويقدم البرنامج الذي مدته 75 يوماً إلى مجموعات تتكون من 25 طفلاً يتم اختيارهم من السكان المشردين داخلياً، وأبلغ الفريق بأن المركز استضاف بين ديسمبر 2019 وفبراير 2020 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً، كانت قوات الحوثيين قد جندتهم في صعدة وعمران وإب وتعز وحجة وريمة وذمار، وقد استخدم الحوثيون هؤلاء الفتيان لجلب الإمدادات إلى المقاتلين، وكان بعضهم يشارك بشكل مباشر في القتال وجميعهم لم يتلقوا مرتباً أثناء عملهم لدى الحوثيين.</p>	149	50	50
---	---	-----	----	----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	اللص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تجنيد واستخدام واسع النطاق ومنهج للأطفال.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	وتلقى الفريق أيضا معلومات عن 75 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً، جندهم الحوثيون وقتلوا في ساحة المعركة في عام 2020 في عمران والبيضاء وذمار وحجة والجوف والمحويت ومأرب وصعدة.	151	51	.51

### المهاجرون

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك فظيع لحقوق المهاجرين.</li> <li>● ترحيل قسري للمهاجرين.</li> <li>● تعرض مباشر للموت.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	لا يزال الفريق يتلقى معلومات وأدلة بشأن أعمال العنف بما في ذلك إطلاق النار والضرب والعنف الجنسي الذي يشمل الاغتصاب والاحتجاز غير القانوني والابتزاز، لا سيما من جانب المهربين ضد المهاجرين في اليمن، وعلى الحدود مع المملكة العربية السعودية، وكانت أول حالة رسمية للإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أعلن عنها الحوثيون هي مهاجر صومالي، مما أدى إلى زيادة الهجمات المباشرة والتهديدات ضد المهاجرين، وتلقى الفريق معلومات عن عدة حالات لترحيل المهاجرين من جانب الحوثيين بين أبريل ومايو إما إلى الحدود بين لحج وتعز، وإما باتجاه الحدود مع المملكة العربية السعودية وفي أبريل قتل ما يقرب من 350 مهاجراً أثناء محاولتهم عبور الحدود إلى المملكة العربية السعودية بالقرب من منطقة القهار بمديرية منبه في صعدة، وبقي نحو 3000 مهاجر محاصرين في المنطقة بعد الحادث دون إمكانية الحصول على الضروريات الأساسية، وتلقى الفريق أيضاً معلومات عن حملة لطردهم المهاجرين من عتق شنتها سلطات شبو في مارس.	153	51	.52
--	--	---	-----	----	-----

### التجاوزات المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للحق في التنقل.</li> <li>● احتجاز واعتقال وتسفيين.</li> <li>● الحرمان من الرعاية الطبية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	تلقى الفريق أدلة على أن آلاف المسافرين حبسهم الحوثيون في مارس في ظروف صحية خطيرة في مركز حجر صحي مرتجل ومكتظ في منفذ جمرك عفار بالبيضاء، وفي 19 مارس اقتحمت مجموعة من الرجال المسلحين الموقع وفر عدة أشخاص لكن ما يقرب من 1200 شخص اعتقلوا واحتجزوا في ثلاثة مواقع مختلفة في مديرية راع.	154	51	.53
--	---	--	-----	----	-----



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	للص	الفقرة	ص	م
عرقلة إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية					
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● التهديد الزائد والتخويف ضد العاملين في المجال الإنساني والجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني.</li> <li>● الفاعلة العاملة في المجال الإنساني.</li> <li>● فرض القيود على التنقل للعاملين في المجال الإنساني.</li> <li>● العنف ضد العاملين في المجال الإنساني.</li> <li>● حصار اقتصادي وتجويع ممنهج للمدنيين.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>خلال الفترة بين نهاية عام 2019 ومنتصف عام 2020 وثق الفريق تدهوراً في العلاقات بين الحوثيين ووكالات معينة تابعة للأمم المتحدة وجهات فاعلة في المجال الإنساني، وشمل ذلك زيادة في حالات التهديد والتخويف وفرض القيود على التنقل وممارسة العنف ضد العاملين في المجال الإنساني؛ وإن لم تتوقف هذه الأعمال فإنها تددت في الأشهر القليلة الماضية، وأبلغ عن إحراز بعض التقدم فقد ألغيت ضريبة الـ2 في المائة على جميع المشاريع الإنسانية وتمت الموافقة على أكثر من 130 اتفاقاً بشأن مشاريع معلقة، وانطلق في صنعاء برنامج تجريبي يستخدم تحديد الهوية بواسطة البيانات البيومترية للمستفيدين من المساعدات الغذائية، ومع ذلك لا تزال هناك عقبات كثيرة أمام العمل الإنساني المبدئي في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، ولا يزال الفريق يتلقى أدلة على حالات التهديد والتخويف تجاه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.</p>	156	52	.54
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اعتقال واحتجاز تعسفيين ضد العاملين في المجال الإنساني.</li> <li>● إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية.</li> <li>● نمط من أنماط الحصار الاقتصادي وتجويع المدنيين.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>وقد حقق الفريق في حالات ستة أشخاص رجلاًن وأربع نساء يعملون في منظمات إنسانية اعتقلهم الحوثيون واحتجزوهم في تعز والبوضاء وصنعاء وحجة.</p>	157	52	.55

## تقرير العام ٢٠٢٣

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
					الموجز
	● عرقله عمل البعثة الأممية ورفض القرارات الدولية.	عرقل الحوثيون تنفيذ البعثة لولايتها.	موجز	2	1.
● ممارسة أنشطة مستندة إلى معتقدات عنصرية وسلوكيات تمييزية.	● جرائم حرب: ● انتهاك الحق في التعليم. ● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● انتهاك للإعلان الخاص بالعنصرية والمعتقدات العنصرية.	وواصل الحوثيون حملتهم المنهجية لضمان التزام السكان بأيدولوجيتهم وتأمين الدعم الشعبي لقضيتهم وللنزاع، وشمل ذلك تنظيم مخيمات صيفية ودورات تثقيفية للبالغين والأطفال على حد سواء.	موجز	2	2.
	● جرائم حرب متمثلة في: ● انتهاك الحق في التعبير والتظاهر السلمي وحرية الرأي. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● التعذيب-عنف جنسي.	استمرت سياسة الحوثيين المتمثلة في استخدام العنف الجنسي وممارسة القمع ضد النساء الناشطات سياسياً والمهنيات، بما في ذلك بعد إدراج مجلس الأمن سلطان صالح عيضة زابن في قائمة الجزاءات في فبراير 2021.	موجز	2	3.
	● انتهاك الحق في النقل. ● انتهاك حق المرور البري والملاحة في البحر. ● جرائم عدوان.	واصل الحوثيون شن هجماتهم الجوية والبحرية على المملكة العربية السعودية، ولا تزال الأهداف القريبة من الحدود أكثر عرضة للخطر وهي عادة ما تتعرض للهجوم بواسطة مجموعة من الطائرات المسيرة من دون طيار وقذائف المدفعية القصيرة المدى.	موجز	2	4.
	● اعتداء على أهداف محمية. ● جرائم حرب.	واصل الحوثيون توجيه ضربات لأهداف في عمق المملكة العربية السعودية باستخدام طائرات مسيرة طويلة المدى فضلاً عن قذائف انسيابية تسليحية.	موجز	2	5.
		كان الهدف من هذه الضربات سياسي في المقام الأول، إذ يسعى الحوثيون إلى دفع الرياض إلى قبول تسوية سياسية تخدم مصالحهم.	موجز	2	6.



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكريف)	النص	الفقرة	ص	م
	● انتهاك قرار حظر الأسلحة بصورة متكررة وممنهجة.	وفي فبراير ومايو 2021 صادرت بحرية الولايات المتحدة الأمريكية شحنتين من الأسلحة من مراكب شراعية في بحر العرب. وشملت هاتان الشحنتان كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصواريخ المضادة للدبابات التي توجه سلكيا وتطلق من حاويات والمعدات المرتبطة بها مثل أجهزة التصويب البصرية، وكشف التفقيش الذي قام به الفريق للأسلحة المضبوطة أنها مرسومة بعلامات، ولها خصائص تقنية تتسق مع الأسلحة التي وثقها الفريق في عمليات ضبط سابقة، مما يدل على وجود نمط مشترك من الإمدادات التي تستخدم في نقلها مراكب شراعية في بحر العرب.	7.	2	موجز
	● إثراء غير مشروع. ● استيلاء ونهب للمال العام بالقوة. ● استيلاء ونهب للممتلكات الخاصة. ● تدمير ممنهج للاقتصاد الوطني.	ويعتمد الحوثيون أساليب مختلفة للاستيلاء والحفاظ على أنشطتهم، ولا سيما من خلال استخدام العنف او التهديد باستخدامه والممارسات التنظيمية القسرية، وتشمل هذه الأساليب تحصيل رسوم وجبايات غير قانونية من القطاعات الاقتصادية المدرة للإيرادات المرتفعة مثل النفط والاتصالات ومصادرة أصول وأموال الأفراد والكيانات. وقد أدى الأثر اللاحق لتشطي المؤسسات السياسية والتنظيمية والمالية إلى خلق بيئة قسرية وصعبة أمام الاقتصاد. ومالم تعالج حالة الاقتصاد الكلي معالجة جادة فإن الحلول السياسية للنزاع ستزداد تعقيداً، مما يجعل هدف تحقيق رؤية السلام في المنطقة أبعد منالاً.	8.	3	موجز
	جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية: ● هجوم واستهداف مباشر للمدنيين. ● هجوم واستهداف مباشر للنازحين. ● هجوم واستهداف مباشر للأعيان المدنية. ● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	وكان لاستمرار هجوم الحوثيين على مأرب عواقب وخيمة على السكان المدنيين وبخاصة على السكان النازحين. ومن خلال القنطرة المشمولة بالقرير، وقعت عدة هجمات ضد مخيمات النازحين داخلياً، مما عرض الأشخاص الضعفاء أصلاً للخوف والإصابات والموت، مع إجبارهم على النزوح مرة أخرى. ووقعت أيضاً عمليات قصف عديدة لمدينتي مأرب وتعز وهما مدينتان مكتظتان بالسكان.	9.	3	موجز

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكريف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>جرائم حرب متمثلة في: الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية وواسعة النطاق.</li> <li>انتهاك الحق في الحياة والغذاء والأمن الشخصي والصحة.</li> <li>انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وبشكل استخدام الحوثيين للألغام الأرضية، ولا سيما على طول الساحل الغربي تهديداً مستمراً للسكان المدنيين، مع ما يترتب على ذلك من أضرار مأساوية على حياة الناس والأمن والصحة ومن عواقب طويلة الأجل إذا لم يتم التصدي لها.</p>	موجز	3	10.
	<ul style="list-style-type: none"> <li>جرائم حرب متمثلة في: اعتقالات واحتجازات تعسفية واختفاء قسري.</li> <li>التعذيب وسوء المعاملة.</li> <li>انتهاك للحق في الحرية والكرامة الإنسانية.</li> <li>انتهاك للحق في محاكمة عادلة.</li> <li>انتهاك للحق في حرية الرأي والتعبير والمعتقد الديني.</li> <li>انتهاك للحق في اللجوء والهجرة.</li> <li>انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>والإفلات من العقاب هو القاعدة وليس الاستثناء عندما يتعلق الأمر بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشكل انتهاكات من قبيل عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة، انتهاكات متوطنة وترتكبها جميع الأطراف، ولا يزال المهاجرون معرضين بصورة خاصة لتجاوزات وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون يجري استغلال الاحتجاز والنظام القضائي لقمع أي معارضة أو اختلاف متصور في الرأي، ولا سيما من قبل الصحفيين والنساء والأقليات الدينية وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحوثيين لا يزال النظام القضائي ضعيفاً ومختلاً وظيفياً، وتتجاهله قوات الأمن في الغالب ولا تزال غارات التحالف الجوية تتسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين.</p>	موجز	4	11.
<b>التطورات التي تؤثر في السلام والأمن والاستقرار.</b>					
	<ul style="list-style-type: none"> <li>تهديد مباشر لدول الجوار والمنطقة برمتها.</li> <li>تهديد للسلام والأمن الدوليين.</li> </ul>	<p>لا يمكن فهم النزاع في اليمن دون تحليل دوره في المنطقة فيما يتعلق بكل التهديدات التي تشكلها الأعمال العسكرية لقوات الحوثيين على أمن المملكة العربية السعودية والمنطقة برمتها، والتطورات السياسية الإقليمية التي تؤثر في البحث عن حل سلمي.</p>	8	8	12.
	<ul style="list-style-type: none"> <li>انتهاك إيران لاتفاقية فيينا للقوانين والأعراف الدبلوماسية الدولية.</li> <li>مخالفة الإجماع الدولي بالاعتراف بجماعة إرهابية وتقديم الدعم المختلف لها.</li> </ul>	<p>أما الوضع فيما يتعلق بالدعم الخارجي للحوثيين فهو أقل وضوحاً فجمهورية إيران حليف سياسي للحركة منذ عام 2015 على الأقل ولها «سفير» في صنعاء، وهي إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القليلة التي تعترف بشرعية حكومة الحوثيين في اليمن.</p>	11	8	13.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

أنشطة الجماعات المسلحة التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

انسحاب القوات المشتركة من الساحل الغربي من الحديدة في نوفمبر ٢٠٢١

	<p>وترتبنت على الانسحابات آثار سلبية على الحالة الإنسانية للمدنيين. وأبلغت السلطات المدنية والعسكرية بعمليات الانسحاب قبل وقوعها بـ 24 ساعة، مما لم يمنحها الوقت الكافي لإجلاء الأشخاص الضعفاء من المناطق، وأبلغت حكومة اليمن الفريق بوقوع (54) انتهاكاً مزعوماً للقانون الدولي الإنساني ارتكبتها قوات الحوثيين بعد أن سيطرت على المناطق التي أخلقت، و وقع معظمها في نوفمبر 2021، وبحلول 14 نوفمبر، أبلغت الأمم المتحدة عن نزوح أكثر من 800 أسرة بسبب الانسحابات. وأدانت الانسحابات حركة تهامة السلمية والمقاومة التهامية، ورفض لواء واحد على الأقل الانسحاب من موقعه إلى أن تم إجلاء أسر أفراده بأمان، ويرى الفريق أنه كان ينبغي للقوات المشتركة اتخاذ تدابير كافية لضمان سلامة المدنيين والمقاتلين الجرحى، وبخاصة من خلال ضمان إجلاء المدنيين المعرضين لخطر انتقام الحوثيين في الوقت المناسب.</p>		19	11	14.
<p>● إقرار بازواجية التعامل الأممي في الملف اليمني وتواطؤ مع الحوثيين بالمقارنة بين مأرب والحديدة.</p>	<p>ولا يحظى اتفاق ستوكهولم الذي توسط فيه المبعوث الخاص السابق، بشعبية لدى القوات المشتركة، فقوات المقاومة الوطنية على سبيل المثال تعتبر أنه أعاق انتصارها في الحديدة. فهذه القوات وقوات المقاومة التهامية مغتاطنات من توقيع الاتفاق دون مشاركتهما. ومما يزيد من حدة هذا الشعور بالإحباط عجز الأمم المتحدة عن التوصل إلى اتفاق في مأرب، يمكن أن يعمل على وقف تقدم الحوثيين على غرار الطريقة التي أوقف بها اتفاق ستوكهولم المزيد من التقدم من جانب القوات المشتركة في زحفها صوب الحديدة في الفترة 2018- 2019.</p>		21	12	15.
	<p>وبعد وقوع الانسحابات على الساحل الغربي استعادت القوات المشتركة بعض المناطق في محافظتي الحديدة وتعز الغربية من الحوثيين، ودعم التحالف أيضاً بعض هذه العمليات من خلال شن غارات جوية.</p>		22	12	16.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

الجماعات المسلحة على الساحل الغربي.

ويعتبر بعض قادة قوات تهامة المقاومة الوطنية والوية العملاقة غرباء عن منطقتهم. وهم مستأؤون من دمج القوات المسلحة التهامية ضمن هذين الكيانين، ويفيدون أن صالح والإمارات العربية المتحدة قاما بذلك لإضعاف القيادة العسكرية في تهامة، وأدى الانسحاب في نوفمبر 2021 إلى زيادة تصعيد التوترات، إذ بات الحوثيون يسيطرون على المزيد من الأراضي التهامية، وارتكبوا في تلك الأثناء فضائع ضد سكان تهامة، وذكر بعض قادة تهامة العسكريين والسياسيين، في اجتماعات مع الفريق طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أنهم لا يستطيعون استخدام القوة كخيار إذا استمر تهيشهم في عملية اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية المحلية، مستشهدين بمثال استخدام المجلس الانتقالي الجنوبي للقوة في عدن.

29 15 17

التطورات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

واصل الحوثيون حملتهم المنهجية لضمان التزام السكان بأيدولوجيتهم وتأمين الدعم المحلي للنزاع، وفي هذا الإطار يستهدفون على وجه التحديد الفئات الضعيفة.

● انتهاك للحق في الأمن المجتمعي والسكينة العامة والحق في حياة كريمة. ● تفويض ممنهج للاستقرار وتطبيع الحياة العامة. ● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.	واستفاد الحوثيون من عدم الاستقرار في المناطق الخاضعة لسيطرتهم وساهموا في عدم استقرارها في بعض الأحيان واستمر الحوثيون في تفويض خصومهم استراتيجياً.	36	18	18
---	--	----	----	----

جرائم حرب متمثلة في: جرائم حرب متمثلة في: في ديسمبر 2020 تعرض مطار عدن الدولي لهجوم بالقذائف مع وصول حكومة الوحدة التي شكلت حديثاً إلى أرض المطار.

37 18 19



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اعتداء واستهداف ممنهج للمدنيين والأعيان المدنية.</li> <li>● اعتداء واستهداف ممنهج لرأس السلطة التنفيذية للبلاد.</li> <li>● انتهاك للحق في الحياة والحرية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● إعاقة متعمدة للبعثة الأممية.</li> <li>● تعمد فرض الحصار الاقتصادي وتجويع المدنيين.</li> </ul>	<p>وكان تشكيل هذه الحكومة أهم إنجاز لاتفاق الرياض، ولو لم تتأخر الطائرة لكان من المرجح أن يكون هناك المزيد من الضحايا في صفوف ممثلي الحكومة مما يقوض شهوراً من المفاوضات، وكان توقيت الهجوم رمزياً أيضاً، إذ أن عودة الحكومة بعثت الأمل لدى الشعب، بعد أن شهد عامين من القتال بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة اليمن. وفي 11 سبتمبر 2021، هوجم ميناء المخاء باستخدام خمس طائرات مسيرة وقذيفتين. وفي ذلك الوقت كانت لجنة حكومية تزور الميناء للإشراف على تحويله للاستخدام المدني بعد سنوات من الاحتلال العسكري الحصري. وسيكون هذا التحويل معلماً مهماً في تطبيع العلاقات بين القوات المشتركة والحكومة، مع فتح ميناء إضافي للواردات المدنية على الساحل الغربي. وفي 10 نوفمبر أصابت قذائف بعض القواعد العسكرية في المخاء، في اليوم الذي كان من المقرر أن يقوم فيه المبعوث الخاص إلى اليمن بأول بعثة إلى الساحل الغربي.</p>			

وفي 29 أغسطس هوجم معسكر العند في محافظة لحج بقذائف وطائرة مسيرة، وأفيد أن الهجوم أسفر عن وقوع نحو 90 ضحية في صفوف اللواء الثالث عمالق، واللواء الذي يتركز عادة على الساحل الغربي كان في العند لإجراء دورة تدريبية بعد خلافات مع أبو زرة المحرمي قائد لواء العمالق، وقد أثار هذا الهجوم الذي استهدف اللواء الثالث شكوكاً حول التواطؤ بين المحرمي والحوثيين، وهو ما ينفيه المحرمي، وفي أعقاب الهجوم تفرق بعض أفراد اللواء الثالث حيث قالوا إنهم لم يعودوا يتقون بالمحرمي.

38 19 .20

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
● استمرار سقوط الضحايا من المدنيين والأعيان المدنية بسبب الطائرات المسيرة والصواريخ بسبب الافتقار إلى منظومة دفاع جوي في جميع المناطق المحررة.		وأبلغ الفريق أيضاً بأنه خلال العام 2021 لوحظت طائرات استطلاع مسيرة تحوم فوق مؤسسات رئيسية مثل مطار عدن الدولي وميناء المخا. ولا تملك القوات المناهضة للحوثيين في اليمن أي وسيلة لمنع الطائرات المسيرة أو القذائف من دخول مجالها الجوي. وذكر المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة، اللذان يسيطران على مواقع الهجمات الأربعة المذكورة أعلاه إنه بعد مغادرة قوات الإمارات العربية المتحدة لمناطقها لم يعد موجود لديهما منظومات دفاع جوي فعالة، وهي شكوى استمع إليها الفريق أيضاً في مأرب في أكتوبر 2020. وأبلغ أحد أعضاء التحالف الفريق بأنه لا يستطيع إرسال منظومات الدفاع الجوي الخاصة به إلى اليمن لأن ذلك يشكل خرقاً لاتفاقات المستعمل النهائي التي وقعها. ولو كانت هذه المنظومات قائمة لكان من المرجح أن يقل عدد الضحايا في صفوف المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية.	40	19	21

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<p>جرائم حرب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● تعذيب جسدي ونفسي وعنف جنسي ممنهج.</li> <li>● قمع وحشي وممنهج لحرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي.</li> <li>● تهديد السلام والاستقرار والأمن في المجتمع.</li> <li>● نشر ممنهج لأيدولوجيات متطرفة.</li> <li>● انتهاك للإعلان الخاص لمناهضة العنصرية والمعتقدات العنصرية).</li> </ul>	<p>واصل الحوثيون حملتهم المنهجية لضمان التزام السكان بأيدولوجيتهم وتأمين الدعم المحلي للنزاع، وفي هذا الإطار يستهدفون على وجه التحديد الفئات الضعيفة. فعلى سبيل المثال وثق الفريق تسع حالات احتجز فيها الحوثيون نساء ناشطات سياسياً أو مهنيًا، عارضن آراءهم أو عذبنهن أو شوهنهن أو انتهكهن جنسياً أو قمعهن، وفي هذه الحالات وغيرها ، واصل الحوثيون استخدام مزاعم «الدعارة» ذريعة للقيام بما يلي: (أ) الحد من تقديم الدعم المجتمعي للمعتقلات السابقات والحد من قبول المجتمع المحلي لهن، (ب) ومنع مشاركتهن النشطة مرة أخرى في مجتمعاتهن المحلية، (ج) وضمان عدم تهديدهن لنظام الحوثيين، وتحقيقاً لهذه الغاية يقوم الحوثيون بتسجيلات فيديو مخلة بالأداب، ويحتفظون بها لمواصلة استخدامها كوسيلة ضغط ضد أي معارضة من هؤلاء النساء. ولهذه التدابير أيضاً تأثير رادع على القيادات النسائية الأخرى. ويؤثر زيادة قمع النساء اللاتي يعبرن عن آرائهن السياسية على قدرتهن على المشاركة في عمليات صنع القرار المتعلقة بحل النزاعات، ويشكل بالتالي تهديداً للسلام والأمن والاستقرار في اليمن. وكانت هناك تدابير محدودة متاحة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي أو الاقتصادي أو المتعلق بالحماية للمعتقلات السابقات اللاتي قابلهن الفريق، مما أدى إلى عودة بعضهن إلى أسرهن في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.</p>	41	20	22
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الاحتجاز التعسفي والاعتصاب.</li> <li>● انتهاك الحق في التعليم وتجنيد الأطفال.</li> <li>● نشر ممنهج للأيدولوجيات المتطرفة.</li> <li>● انتهاك للإعلان الخاص بمناهضة العنصرية والمعتقدات العنصرية.</li> <li>● انتهاك للحق في الحرية والاعتقاد.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وتشكل المخيمات الصيفية والدورات الثقافية التي تستهدف الأطفال والبالغين جزءاً من استراتيجية الحوثيين الرامية إلى كسب الدعم لأيدولوجيتهم وتشجيع الناس على الانضمام إلى القتال وتحفيز القوات. وفي حين أن بعض البالغين ينضمون إلى هذه الدورات الثقافية لأنهم يتفقون مع تلك الأيدولوجيا، فإن آخرين يشاركون فيها حتى لا يخسروا استحقاقات العمل أو المساعدات الإنسانية أو خوفاً من عمليات الانتقام لعدم المشاركة فيها. فعلى سبيل المثال تعرضت امرأتان رفضتا المشاركة في هذه الدورات للاحتجاز والاعتصاب.</p>	42	20	23

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للحق في التعليم</li> <li>● تجنيد واستخدام الأطفال بالقوة.</li> <li>● عنف جنسي ضد الأطفال.</li> <li>● إعاقة الحصول على المساعدات الإنسانية.</li> <li>● نشر المعتقدات العنصرية وخطاب الكراهية.</li> <li>● انتهاك للإعلان الخاص بمناهضة العنصرية والمعتقدات العنصرية.</li> </ul>	<p>وأجرى الفريق تحقيقات في بعض المخيمات الصيفية في المدارس وأحد المساجد، التي يستخدمها الحوثيون لنشر أيديولوجياتهم لدى الأطفال، وتشجعهم على القتال وتوفير التدريب العسكري الأساسي لهم أو تجنيدهم للقتال، وفي هذه المخيمات الصيفية يتم التشجيع على خطاب الكراهية وممارسة العنف ضد جماعات محددة. وتصدر تعليمات للأطفال بالهتاف بشعار الحوثيين (الموت لأمريكا الموت لإسرائيل اللعنة على اليهود النصر للإسلام). وفي أحد المخيمات كان الأطفال الذين لا يتجاوز أعمارهم 7 سنوات يتعلمون تنظيف الأسلحة وتفادي الصواريخ. ووثق الفريق أيضاً حالة ارتكب فيها عنف جنسي ضد طفل خضع لتدريب عسكري. و تلقى الفريق معلومات عن 10 حالات اقتيد فيها أطفال للقتال بذريعة أنهم سيلتحقون بدورات ثقافية أو أخذوا من تلك الدورات إلى ساحات المعارك، ووثق أيضاً تسع حالات قدمت فيها أو منعت مساعدات إنسانية إلى عائلات فقط على أساس ما إذا كان أطفالها يشاركون في القتال أو إلى معلمين فقط على أساس ما إذا كانوا يدرسون منهج الحوثيين.</p>	43	21	24
	<p>جرائم حرب على مستوى القيادة متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● التجنيد الممنهج للأطفال.</li> <li>● اعتداء ممنهج للحق في التعليم.</li> <li>● استخدام المرافق التعليمية للأغراض العسكرية.</li> <li>● نشر الأفكار العنصرية المتطرفة والكراهية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وتقع على عاتق اللواء محمد ناصر العاطفي بصفته وزير للدفاع (الحوثي) مسؤولية ضمان عدم تجنيد الأطفال في صفوف قوات الحوثيين. ويتحمل يحيى الحوثي بصفته وزير للتعليم مسؤولية ضمان عدم استخدام المدارس والمخيمات الصيفية للترويج للعنف والكراهية وتغذية نزعة التطرف أو تجنيد الأطفال.</p>	44	22	25

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

الأمن البحري

	<p>جرائم حرب تتمثل في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● خرق لاتفاق ستوكهولم.</li> <li>● استخدام أعيان مدنية لأنشطة عسكرية معادية.</li> <li>● استهداف للمدنيين والأعيان المدنية.</li> <li>● إعاقة للإغاثة والمساعدات الإنسانية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وقد ازدادت بشكل ملحوظ وتيرة إطلاق تلك الأجهزة مباشرة من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأبلغت مصادر متعددة الفريق بأن الأجهزة تجمع في مينائي الحديدة والصليف وتطلق منهما. وعادة ما يتمكن التحالف من اعتراض تلك الأجهزة، وغالباً ما يرد بشأن هجمات حيوية على مواقع التجميع في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما دفع بعثة دعم اتفاق الحديدة في يوليو 2021 إلى دعوة كلا الجانبين إلى ممارسة ضبط النفس نظراً لأن «(التحديات التي تواجهها) العمليات عند نقاط دخول المساعدات الحيوية»، تشكل خرقاً لاتفاق الحديدة. ويحقق الفريق فيما إذا كانت المناطق المشمولة بالاتفاق تستخدم لإطلاق هذه الأجهزة، وقد طلب معلومات إضافية من التحالف ومن بعثة دعم اتفاق الحديدة. وحتى 31 أكتوبر 2021، أطلق الحوثيون 92 من تلك الأجهزة منذ بداية النزاع، وفقاً للتحالف.</p>	49	26	.26
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اعتداء على أعيان مدنية.</li> <li>● تهديد لحرية الملاحة البحرية وحق المرور.</li> <li>● جريمة عدوان.</li> <li>● تهديد للسلم والأمن الدوليين.</li> </ul>	<p>ووثق الفريق أيضاً هجمات بالطائرات المسييرة على سفن تجارية. وفي 30 يوليو 2021، لحقت أضرار بناقلة النفط البرتا (alberta) (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية: 9486922) التي ترفع علم جزر البهاما في ميناء جيزان، وانفجرت الطائرة المسييرة فوق مقدم السفينة، وتظهر قطع من حطام الألياف الزجاجية التي تم إثساؤها من سطح السفينة سمات تقنية تتسق مع الطائرات المسييرة المتوسطة المسافة من نوع قاصف، التي كثيراً ما يستخدمها الحوثيون لمهاجمة أهداف في جنوب المملكة العربية السعودية. ولم يبلغ عن وقوع إصابات وكانت الأضرار طفيفة نسبياً. ومع ذلك، يظهر هذا الحادث أن السفن الراسية لا تزال عرضة للخطر، لا سيما في الموانئ القريبة من اليمن.</p>	50	26	.27

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● تهديد لحرية الملاحة البحرية وحق المرور.</li> <li>● جريمة عدوان.</li> <li>● اعتداء على الأعيان المدنية.</li> <li>● تهديد للسلم والأمن الدوليين.</li> </ul>	<p>وتشير التقارير الأولية إلى أن الهجوم قد يكون مصدره اليمن، ولذلك استعرض الفريق المعلومات المتاحة للعموم، وتلقى معلومات سرية من عدة دول أعضاء بشأن هذا الحادث. ويبدو أن الطائرات المسيرة المستخدمة هي نسخ متقدمة من طائرات دلتا وينج المسيرة التي سبق أن وثقها الفريق. وبالنظر إلى أن مسافة 1700 كيلومتر تفصل بين المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وموقع الهجوم، فإن هجوماً ناجحاً على سفينة تتحرك بسرعة حقيقية يتطلب على الأرجح نظاماً من المرحلات الجوية والبحرية وهذا يجعل من المرجح جداً أن يكون فاعل آخر مسؤولاً عن الهجوم، لأن الفريق ليس على علم بحصول الحوثيين على مثل هذه النظم، ومع ذلك يظهر الهجوم مدى سرعة تطور تكنولوجيا الطائرات المسيرة التي يبدو أنها متاحة أيضاً للحوثيين، مما يزيد من احتمال توجيه ضربات مماثلة في المياه المحيطة باليمن.</p>	52	26	.28
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● نشر عشوائي للألغام البحرية.</li> <li>● تهديد لحرية الملاحة البحرية وحق المرور.</li> <li>● حرق مباشر لاتفاق ستوكهولم.</li> </ul>	<p>ولا يزال الفريق يتلقى تقارير عن ألغام بحرية زرعتها الحوثيون في جنوب البحر الأحمر، بالقرب من جزر مختلفة شرق الموانئ الثلاثة الخاضعة لسيطرتهم، وعن ألغام بحرية منجرفة قرب الحدود مع المملكة العربية السعودية ووفقاً للتحالف، تم اكتشاف 205 ألغام بحرية وتدميرها في الفترة بين بداية النزاع و31 أكتوبر 2021. ويحقق الفريق في ادعاءات بأن الألغام تخزن في مواقع محددة في الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتنتشر انطلاقاً منها، مما يشكل خرقاً لاتفاق ستوكهولم.</p>	54	27	.29

#### الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف

	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● استهداف مباشر للأعيان المدنية والمدنيين.</li> <li>● جرائم عدوان.</li> </ul>	<p>وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الحوثيون هجماتهم الجوية على المملكة العربية السعودية، ولاتزال الأهداف القريبة من الحدود اليمنية السعودية أكثر عرضة للخطر، وعادة ما تتعرض للهجوم بواسطة مجموعة من الطائرات المسيرة طراز قاصف-2 المتوسطة المدى وقذائف المدفعية طراز بدر، وواصل الحوثيون أيضاً توجيه ضربات في عمق المملكة العربية السعودية باستخدام الطائرات المستخدمة طراز صماد طويلة المدى، والقذائف الانسيابية طراز قدس، والقذائف التسيارية طراز ذو الفقار.</p>	56	27	.30
--	--	---	----	----	-----



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكريف)	النص	الفقرة	ص	م
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● استهداف مباشر للأعيان المدنية والمدنيين.</li> <li>● جرائم عدوان.</li> </ul>	<p>ووقعت الهجمات في المناطق الحدودية عدة مرات في الأسبوع وكانت العمليات الطويلة المدى أقل تواتراً، وغالبا ما كانت تحدث في موجات، أي أن قوات الحوثيين كانت تطلق عدة طائرات مسيرة وقذائف على أهداف متعددة في إطار العملية نفسها. واستخدمت صواريخ بدر وطائرات مسيرة مصنعة محلياً في معظم الهجمات، ويظهر تواتر الهجمات أن الحوثيين يستطيعون بسهولة الحصول على مكونات لهذه الأسلحة من الخارج.</p>	57	28	.31
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● استهداف مباشر للأعيان المدنية والمدنيين.</li> <li>● جرائم عدوان.</li> </ul>	<p>والفريق على علم بهجوم واحد شن باستخدام قذيفة انسيابية، وثلاث هجمات مؤكدة شنت باستخدام قذائف تسليحية طويلة المدى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتسق هذه الأرقام مع السنوات السابقة وتظهر أن الحوثيين لا يزالون يواجهون صعوبة في الحصول على منظومات قذائف متطورة من الخارج. ووفقاً للتحالف تم إطلاق ما مجموعه 781 طائرة مسيرة و 409 قذائف تسليحية على أهداف في المملكة العربية السعودية في الفترة بين بداية النزاع و 31 أكتوبر 2021.</p>	58	28	.32
		<p>وشملت أهداف الحوثيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير البنية التحتية المدنية، على سبيل المثال، محطة توزيع شركة أرامكو السعودية في جدة، ومطار أبها الدولي، والغرض من هذه الهجمات سياسي في المقام الأول: إذ يسعى الحوثيون إلى دفع الرياض إلى قبول تسوية سياسية تخدم مصالحهم. ويتناقض ذلك تناقضاً صارخاً مع استخدام القذائف والطائرات المسيرة في اليمن نفسه حيث يتمثل الهدف في الفتك إلى أقصى درجة، كما يتضح من الهجوم على مطار عدن الدولي في 30 ديسمبر 2020 وساعد على ذلك غياب دفاعات جوية فعالة لحكومة اليمن.</p>	59	28	.33

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

منظومة أسلحة الحوثيين الجديدة.

● توثيق لتطوير الحوثيين المستمر لمنظومات الطائرات المسيرة والقذائف.	● انتهاك الحوثيين لقرار حظر الأسلحة.	في 11 مارس 2021، عرض الحوثيون على وسائل الإعلام منظومات أسلحة جديدة. وضم المعرض طائرة مسيرة جديدة تسمى صماد4، تحمل صاروخين ويزعم أن مداها 2000 كيلومتر، فضلاً عن مروحية مسيرة قصيرة المدى تسمى رجوم ويبدو أن هذه الأخيرة هي طائرة صينية من الفئة yd6-1000s تم تحويلها لإسقاط ست قنابل هاون صغيرة، وبالإضافة إلى ذلك عرضوا طائرة مسيرة بجناح دلتا تسمى وعيد، والتي يبدو أنها نسخة متقدمة من النموذج الموثق في 2019. ويبدو أن عرض جناحها أكبر، ومداه أطول على الأرجح، وبالملاحظة البصرية يتبين أن شكل المثبتات الرأسية هو الفرق التصميمي الأكثر وضوحاً. وفي سبتمبر 2020، نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي صور تعرض ما يبدو أنه طائرة وعيد تالفة على جبهة العلم في مأرب. ويبدو أن الطائرة وعيد قادرة على حمل نظم استنعار متقدمة تسمح بالتحكم عن بعد على مسافات تبلغ عدة مئات من الكيلومترات بمساعدة نظام لتحويل البيانات، مما يزيد بشكل كبير من التهديد ضد الأهداف المتحركة.	60	29	34
---	--------------------------------------	---	----	----	----

التحقيقات بشأن تسلسل العهدة.

● تأكيد بيع شركات أوروبية وأسيوية لمكونات حيوية ذات تطبيقات عسكرية تدخل في الصناعات العسكرية، وقد تشكل انتهاكاً لحظر الأسلحة، خاصة بعد إخطار لجنة العقوبات لتلك الدول.	● انتهاك الحوثيين لقرار حظر الأسلحة.	يواصل الحوثيون اقتناء مكونات حيوية لمنظومات أسلحتهم من شركات في أوروبا وآسيا، مستخدمين في ذلك شبكة معقدة من الوسطاء للتعتيم على تسلسل العهدة، وتوضح الحالات الأربع المبينة أدناه هذا النمط متشياً مع أحكام الفقرة 8 من القرار 2511 (2020)، وقد أبلغت دول أعضاء الفريق مراراً بأن تلك المكونات ليست أسلحة ولا مواد مزدوجة الاستخدام بموجب التشريعات الوطنية. غير أن الفريق يرى أنه بما أن لهذه المكونات تطبيقات عسكرية فإن على سلطات مراقبة الصادرات أن تكون يقظة بشكل خاص لمنع انتهاكات حظر الأسلحة المحدد الأهداف.	68	37	35
--	--------------------------------------	---	----	----	----

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
<p>● تأكيد لاستمرار تدفق المكونات الحيوية ذات التطبيقات العسكرية عبر الشركات الأوروبية والصينية، وذلك عبر شركات عمانية، واستكمال تركيبها من قبل الحوثيين داخل اليمن.</p>	<p>● انتهاك الحوثيين لقرار حظر الأسلحة.</p>	<p>وحقق الفريق في تسلسل عمدة جهاز نقل ضغط أصلي من نوع G30.600 ومن صنع شركة BD Sensors ألمانيا، كان جزءاً من قذيفة انسيابية من نوع «القدس»، استخدمت في الهجوم على جدة في نوفمبر 2020. ووثق الفريق أجهزة نقل ضغط مماثلة كانت أجزاء من قذائف سابقة، وتم تتبع أثرها إلى إيران وتركيا. وكان هذا الجهاز قد اشترته شركة في عمان و استوردته عبر الصين في يوليو 2020، أي قبل أربعة أشهر من الهجوم. وقد استوردته الشركة العمانية نيابة عن شخص يفيد أنه يمثل شركة في اليمن. ولم يتمكن الفريق حتى الآن من تحديد ما إذا كانت الأجهزة قد صدرت بالفعل من عمان إلى اليمن (مما يعني ضمناً أن القذيفة الانسيابية من صنع الحوثيين) أو إلى بلد آخر، قبل أن ينتهي بها المطاف إلى اليمن. وهذه هي المرة الثانية في السنوات الأخيرة التي يتم فيها تتبع مكونات لمنظومات أسلحة حوثية من موردين في الصين إلى شركات تجارية في عمان.</p>	69	37	36
<p>● تأكيد استمرار تدفق المكونات الحيوية ذات التطبيقات العسكرية، وقد تشكل انتهاكاً لحظر الأسلحة، من قبل الدول المصدرة بعد إخطارها من قبل لجنة العقوبات.</p>	<p>● استهداف الأعيان المدنية والملاحة البحرية.</p>	<p>كما حقق الفريق في تسلسل عمدة ستة محركات خارجية للقوارب من طراز E75BEHD ومن صنع شركة ياماها في اليابان، وثقها بين حطام ثلاثة أجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بالماء، استخدمت في الهجوم على ميناء جدة في 14 ديسمبر 2020، وتمكن الفريق من إثبات أن المحركات صدرت إلى شركة تجارية أخرى في عمان. وقد اتصل الفريق بشركة داوود للتجارة طالباً معلومات عن تسلسل عمدة المحركات، ولكنه لم يتلق رداً بعد.</p>	70	38	37

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
	● انتهاك الحوثيين لقرار حظر الأسلحة.	وحقق الفريق في تسلسل عهدة محرك دوار ثنائي الأسطوانات من طراز B2 3W-110i، ومن صنع شركة 3W-Modelmotoren في ألمانيا، كان قد قام بفحصه في أكتوبر 2020 ضمن حطام طائرة مسيرة للحوثيين في مأرب. وحصل الفريق على أدلة تبين أن المحرك كان قد طلب شراءه شخص في الصين، عن طريق منصة التجارة الإلكترونية Taobao.com في 25 يناير 2018. واستجابة لذلك الطلب، فقد طلبت شركة في ألمانيا المحرك من الشركة المصنعة عن طريق وسيط آخر، وهو بائع نماذج طائرات بالتجزئة في ألمانيا، وأفيد أنها صدرته إلى الصين في مارس 2018. واتصل الفريق بالصين طالباً معلومات عن هوية المشتري وتسلسل عهدة المحرك، ولكنه لم يتلق رداً بعد.	71	38	38

#### المسائل المالية والاقتصادية.

#### سيطرة أفراد مدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات وشبكات هؤلاء الأفراد على الموارد المالية

	● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ● انتهاك للحق في التملك. ● نهب وسلب الممتلكات. ● انتهاك للقرار 2140 (2014).	يعتبر الفريق تجميد هذه الحسابات ومصادرتها انتهاكاً محتملاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	81	41	39
● تأكيد انتهاك النظام القضائي وسيطرة الاعتبارات السياسية والطائفية على نظام العدالة.	● انتهاك للحق في المحاكمة العادلة. ● جرائم حرب	ويعتقد الفريق أنه بالنظر إلى الطابع السياسي لهذه القضية فقد كانت المحكمة الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة صنعاء تتصرف تحت سيطرة أو توجيه عبدالملك الحوثي.	هامش 89	41	40

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● نهب واستيلاء على الحقوق والممتلكات الخاصة والعمامة.</li> <li>● انتهاك للنظام المالي والمصرفي في البلاد.</li> <li>● زعزعة الاقتصاد الوطني والاستقرار في البلاد.</li> </ul>	<p>أصدر البنك المركزي في صنعاء تعميماً بتاريخ 28 يونيو 2021 - في اليوم نفسه الذي أعرب فيه بنك التضامن للبنك عن عجزه عن تحويل الأموال الصادرة لعبد ربه منصور هادي - يوعز فيه إلى جميع المؤسسات وشركات الصرافة العاملة داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بتجميد جميع أموال وأرصدة بنك التضامن المودعة لديها وتحويلها فوراً إلى البنك المركزي اليمني في صنعاء. وأفاد بنك التضامن بأنه لا يحتفظ بأي حساب لدى أي شركة أو مؤسسة صرافة. ويرى الفريق أن هذه الأعمال الانتقامية التي قام بها البنك المركزي اليمني في صنعاء، عندما أمر بمصادرة أموال وأرصدة في مصارف عاملة داخل المناطق الخاضعة لسيطرته، تؤثر سلباً على سير العمل السلس للقطاع المصرفي وعلى اقتصاد اليمن واستقراره.</p>	83	41	.41
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● نهب واستيلاء على الحقوق والممتلكات الخاصة والعمامة.</li> <li>● انتهاك للنظام المالي والمصرفي.</li> <li>● انتهاك للحقوق الاقتصادية</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>على الرغم من النزاع الدائر، لا يزال قطاع الاتصالات في اليمن يشهد نمواً كبيراً ويشكل مصدراً رئيسياً للإيرادات للسلطات الحوثية. وتواجه الشركات العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين حالات من عدم اليقين على الصعيد السياسي، وفرض رسوم ومصاريف غير قانونية، إلى جانب الابتزاز ومصادرة أصولها. وتصدر التراخيص عمداً لفترات قصيرة لبيت حالة من عدم اليقين لدى الشركات على صعيد العمليات. ويحقق الفريق في مدى سيطرة الحوثيين على شركات الاتصالات الرئيسية وهي ام تي ان وسبافون و واي للاتصالات. ونفت شركة تيليمن في صنعاء تعرضها لأي هيمنة من جانب الحوثيين، وذكرت أن أعضاء إدارتها تم تعيينهم قبل اندلاع النزاع الحالي. بيد أن حكومة اليمن تفيد أنها نقلت المكتب الرئيسي لشركة تيليمن إلى عدن وأبقت الشركة تحت سيطرتها. وذكرت شركة تيليمن في صنعاء أنها لم تبلغ رسمياً قط بهذا النقل، وبالتالي فهي لا تعترف به بموجب قانون الشركات. أما بالنسبة لشركة سبافون، فقد قرر 80 % من مساهمي الشركة نقل المكتب الرئيسي للشركة إلى عدن في عام 2020. وقد اضطلع عبدالله مسفر الشاعر، وهو أحد المقربين من عبدالملك الحوثي بدور أساسي في السيطرة على إدارة سبافون.</p>	84	42	.42

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للحق في السرية و الأمن الشخصي.</li> <li>● انتهاك للحق في حرية الرأي والتعبير.</li> </ul>	<p>ويحقق الفريق فيما إذا كان الحوثيون قد سيطروا سيطرة فعلية على النطاق الوطني من المرتبة العليا «ye.» وما إذا كانوا يستخدمون «نظام إدارة سعة النطاق» الذي اشترته شركة تيليم في صنعاء. ومن المحتمل أن توفر السيطرة على هذا النطاق والاستخدام غير القانوني لأدوات الاتصالات للحوثيين القدرة على مراقبة ومنع حركة الاتصالات، والمراقبة على المحتوى، وتنفيذ عمليات إغلاق الإنترنت وحظر مواقع التواصل الاجتماعي وخدمات المراسلة الشخصية، مراقبة الاتصالات الخاصة للمعارضين، وحجب النطاقات في جميع أنحاء البلاد. ويزعم أن الحوثيين يستخدمون هذه المعدات لمراقبة حركة البيانات والرسائل النصية والصوتية والفيديوهات المتعلقة بخصومهم. وأوضحت شركة تيليم في صنعاء للفريق أن «قوانين اليمن تقتضي من مقدمي خدمات الإنترنت فرز محتويات معينة تتعارض مع القانون والعقيدة الإسلامية، وأنهم يستخدمون هذا الفرز لحماية الأطفال من أي محتوى غير لائق وللتأكد من عدم وجود أي استخدام غير قانوني».</p>	85	42	.43
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تأكيد تهريب المعدات ذات الطابع المزودج والتي تستخدم لأغراض عسكرية كونها أجهزة اتصالات عسكرية.</li> </ul>	<p>ويحقق الفريق في قضية ضبط سلطات الجمارك اليمنية في المهرة لمعدات اتصالات استوردتها شركة اتصالات مقرها صنعاء، دون الحصول على ترخيص أو موافقة من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات التابعة لحكومة اليمن.</p>	86	43	.44
		<p>وأبلغت حكومة اليمن الفريق بأنها ضبطت العديد من شحنات معدات الاتصالات، وأن هناك عشرات الشحنات من هذا القبيل التي تصل إلى الحوثيين عن طريق شبكة التهريب. ويواصل الفريق التحقيق في الأمر. ويعد الحصول على خدمات الاتصالات أمراً أساسياً بالنسبة للسكان المدنيين، وينبغي ألا تؤدي أي تدابير تتخذ بشأن هذا القطاع إلى أي آثار سلبية على السكان المدنيين.</p>	87	43	.45

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تعتمد تضييق سبل العيش الكريم والحصول على الخدمات والمواد الأساسية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● نهب واستيلاء على الحقوق والممتلكات الخاصة والعامة.</li> <li>● انتهاك للنظام المالي والمصرفي في البلاد.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>في يونيو 2020، كان ميناء الحديدة الميناء الرئيسي لاستيراد الوقود إلى اليمن (48%)، ومنذ ذلك الحين حدث تغير كبير في نمط تلك الواردات. ففي أبريل ومايو 2021 انخفضت حصة واردات الوقود التي تصل إلى ميناء الحديدة إلى 8% (94). ووفقاً لحكومة اليمن بلغ حجم إمدادات الوقود عن طريق البر إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، في أبريل ومايو 2021، نحو 10,000 طن يومياً، وهو ما يمثل نحو 65% من الوقود المستورد إلى اليمن، في مقابل إمدادات بلغت 6000 طن بين شهري يناير ومارس 2021، مما يدل على وجود اتجاه تصاعدي. ووفقاً لمصادر مختلفة فإن الحوثيين يخلقون ندرة مصطنعة للوقود من أجل إجبار التجار على بيعه في السوق السوداء التي يديرونها وجمع الرسوم غير القانونية المفروضة على المبيعات. ووفقاً للمعلومات التي أتاحتها حكومة اليمن فقد حصل الحوثيون إيرادات رسمية من واردات الوقود (أي رسوم الجمارك وغيرها من الضرائب عبر ميناء الحديدة) فاقت 70 بليون ريال يمني.</p>	88	43	.46
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للنظام المالي وتحصيل غير قانوني للرسوم.</li> <li>● إثراء غير مشروع.</li> </ul>	<p>وتلقى الفريق معلومات تفيد بأنه على الرغم من أن الرسوم الجمركية يتم تحصيلها في ميناء الاستيراد الواقع في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحوثيين، فإن الحوثيين يحصلون بشكل غير قانوني تعريفات ورسوماً جمركية إضافية من التجار في مراكزهم الجمركية البرية. وقد تبين أن نشاط توريد الوقود إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين مربحة للغاية بالنسبة للكثيرين، ويدفع المستهلكون النهائيون الثمن: فقد زادت حكومة اليمن من إيراداتها الجمركية من الواردات عبر الموانئ الخاضعة لسيطرتها، كما يزعم أن المجلس الانتقالي الجنوبي يحصل من المستوردين رسوماً تبلغ حوالي 12 ريالاً عن اللتر الواحد من الوقود المستورد عبر ميناء عدن، في حين يستغل المستوردون والتجار هذه الفرصة للاغتناء. وأبلغ الفريق بأن الزيادة في أسعار الوقود تؤثر سلباً على الشركاء المنفذين للمنظمات الإنسانية الدولية.</p>	89	43	.47

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكريف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تزوير للعملة النقدية الرسمية القانونية.</li> <li>● انتهاك للنظام المالي والمصرفي في البلاد.</li> <li>● تدمير ممنهج للاقتصاد الوطني.</li> </ul>	<p>ذكر الفريق في الفقرات 142 و 144 من تقريره المؤرخ 26 يناير 2018، ومرافقه 53 وفي الفقرة 125 من تقريره المؤرخ 25 يناير 2019، قضية تتعلق بضبط شاحنة تحمل سندات إذنية من الفئة 5,000 ريال، إجمالي قيمتها 35 بليون ريال ( 140 مليون دولار) ومطبوعة خارج اليمن، في منطقة الجوف التي تسيطر عليها الحكومة، في 25 مايو 2017. وقد أشار الفريق إلى هذه القضية لتوضيح الكيفية التي حاول الحوثيون حل مشكلة نقص السيولة عن طريق طباعة السندات الإذنية وجلبها إلى اليمن لاستخدامها كعملة قانونية.</p>	90	44	48
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تزوير للعملة النقدية الرسمية القانونية.</li> <li>● تدمير ممنهج للاقتصاد الوطني.</li> </ul>	<p>وقد أدانت محكمة فرانكفورت ام ماين - ألمانيا في مارس 2018 رضا حيدري، وهو مواطن إيراني مقيم في ألمانيا، وحكمت عليه بالسجن لمدة سبع سنوات. وفي عام 2021 تلقى الفريق معلومات وأدلة إضافية عن هذه القضية إلى جانب نسخة من حكم الاستئناف الصادر في 15 مايو 2020 الذي أكد حكماً سالياً للحرية لمدة خمس سنوات في حق حيدري لتورطه في القضية، ويواصل الفريق التحقيق في هذه المسألة.</p>	91	44	49

رصد تدابير حظر السفر وتجميد الأصول.

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك ممنهج على مستوى القيادة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● جرائم حرب.</li> </ul>	<p>في 25 فبراير 2021 أدرج مجلس الأمن سلطان صالح عيضة زابن مدير إدارة البحث الجنائي في صنعاء في قائمة الجزاءات من خلال اتخاذ القرار 2564 (2021). ووفقاً لتقرير إعلامي أعلنت وزارة الداخلية في 5 أبريل 2021 وفاة صالح زابن بسبب مرض عضال. ولم يتلق الفريق بعد أي دليل يؤكد وفاته.</p>	95	45	50
--	--	---	----	----	----

الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

الحوادث المنسوبة إلى الحوثيين.

	<p>حرق الفريق في ثمانية حوادث استخدم فيها الحوثيون ذخائر متفجرة بصورة عشوائية في مناطق مأهولة بالسكان في مأرب وتعز مما أسفر عن مقتل 33 شخصاً بينهم ثمانية أطفال، وإصابة 51 آخرين من بينهم 11 طفلاً.</p>				
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● جرائم حرب متمثلة في: الاستهداف المتعمد للمدنيين والأعيان المدنية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>حقق الفريق في ثمانية حوادث استخدم فيها الحوثيون ذخائر متفجرة بصورة عشوائية في مناطق مأهولة بالسكان في مأرب وتعز، مما أسفر حسبما زعم عن مقتل 33 شخصاً من بينهم ثمانية أطفال، وإصابة 51 آخرين من بينهم 11 طفلاً.</p>	114	48	51



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكريف)	النص	الفقرة	ص	م
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستهداف المتعمد للمدنيين والأعيان المدنية.</li> <li>● الاستهداف المتعمد للفئات الضعيفة والنازحين.</li> <li>● زراعة الألغام الأرضية في مناطق النازحين.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>ومنذ أوائل عام 2021 كان للقتال العنيف في محيط مأرب عواقب وخيمة على المدنيين بعدة هجمات استخدمت فيها أجهزة متفجرة مثل قذائف المدفعية أصابت مخيمات النازحين داخلياً، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين فضلاً عن تدمير أعيان مدنية. وأدت أيضاً إلى نزوح العديد من الأشخاص الذين شردوا بالفعل عدة مرات، مما زاد من احتياجاتهم وضعفهم. وفي الفترة من 8 إلى 17 فبراير تعرض مخيم الزور للهجوم مرتين على الأقل، حيث داهم الحوثيون المخيم وزرعوا ألغاماً أرضية، وفي الفترة من 19 إلى 21 فبراير هوجم مخيما الصوابين والهيال مرتين على الأقل، وفي الفترة من 16 مارس إلى 4 أبريل هوجم مخيم الملح خمس مرات ومخيم التواصل مرتين، ومخيم الخير مرتين ومخيم ذات الرءاء مرة واحدة، ومخيم السويداء مرة واحدة.</p>	114	48	52
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستهداف المتعمد لمبدأ التمييز ومبدأ حماية المدنيين.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> </ul>	<p>وتبين هذه الحالات استمرار تجاهل الحوثيين لمبدأ التمييز ومبدأ حماية المدنيين، ويلاحظ الفريق أن طائفة مسيرة استخدمت في حادث واحد على الأقل في مأرب. ووفقاً لتحليل الفريق، فإن الطائرات المسيرة الحوثية دقيقة للغاية.</p>	116	49	53
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● تعمد استهداف المدنيين.</li> <li>● تعمد نشر الرعب بين السكان المدنيين.</li> </ul>	<p>ويمكن اعتبار الهجمات الممنهجة على المناطق المأهولة بالسكان في تعز ومأرب على مسافة من الخطوط الأمامية النشطة أعمالاً تهدف إلى نشر الرعب بين السكان المدنيين، وهو أمر مخطور بموجب القانون الدولي الإنساني.</p>	117	49	54
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية والمتفجرة اليدوية الصنع من قبل الحوثيين هو استخدام متوطن ومنهجي فمنذ عام 2016 وثق الفريق أثره المدمر على المدنيين.</li> </ul>	<p>والاستخدام العشوائي للألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل الحوثيين هو استخدام متوطن ومنهجي فمنذ عام 2016 وثق الفريق أثره المدمر على المدنيين.</p>	118	49	55
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تأكيد صريح وواضح للإدانة بارتكاب الانتهاكات المنسوبة للحوثيين.</li> </ul>	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية وبطريقة ممنهجة وواسعة النطاق.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني.</li> </ul>	<p>وخلال الفترة المشمولة بالتقرير جمع الفريق أدلة بشأن هذه المسألة، ولا سيما أثناء زيارته للساحل الغربي في أغسطس وهي إحدى أكثر المناطق تضرراً.</p>	119	49	56

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● احتجاز تعسفي</li> <li>● تعذيب و عنف جنسي.</li> <li>● انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>حقق الفريق في 17 حالة تتعلق بـ 50 ضحية من ضحايا انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالاحتجاز، بما في ذلك العنف الجنسي والتعذيب على أيدي سلطات الحوثيين، ومن بين الضحايا ستة صحفيات و 11 امرأة.</p>	120	50	.57

ومنذ عام 2019 حقق الفريق في حالات 10 أشخاص من بينهم قاصر اعتقلوا على خلفية صلتهم بمقتل صالح الصماد رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين في أبريل 2018، وقد ألقى القبض عليهم في شهري سبتمبر وأكتوبر 2018 و احتجزوا في مكان سري ولا تدري عائلاتهم شيئاً عن مكان وجودهم، إلى أن ظهروا على شاشات التلفزيون في 17 أبريل 2019 عندما بدأت مقاضاتهم في محكمة ترأسها القاضي أمين علي أحمد زبارة. وتلقى الفريق أدلة تفيد بأنهم قد تعرضوا للتعذيب وأجبروا على توقيع اعترافات، وعلى الرغم من ذكر ذلك خلال جلسات المحكمة فلم تتخذ أي تدابير، وتوفي أحدهم أثناء الاحتجاز في 7 أغسطس 2019، ويدعى أن وفاته حدثت بسبب التعذيب، وتلقى الفريق أيضاً أدلة تثبت وقوع انتهاكات عديدة للضمانات القضائية للمحتجزين فلم يتم الحصول على اعترافهم تحت التعذيب واستخدامها كدليل ضدهم فحسب، وإنما بدأت المحاكمة أيضاً دون أن يسمح لهم بالاتصال بمحام واضطر محاموهم إلى تقديم عدة طلبات للاطلاع على الأدلة، وفي عدة مناسبات لم يتمكن المتهمون من مقابلة محاميهم قبل جلسات المحاكمة، وأعطى المحامون مهلة قصيرة جداً لجلسات المحكمة، مما لم يترك لهم سوى القليل من الوقت للتحضير. وفي 24 أغسطس 2020 حكم على جميع المحتجزين بالإعدام وهو ما أكد في الاستئناف. وقد نفذ حكم الإعدام في الأفراد التسعة جميعهم علناً، وأخطرت أسرهم قبل يوم واحد من تنفيذ الحكم. وبما أن العديد من تلك الأسر تعيش في الحديدة فلم تتمكن من السفر في الوقت المناسب إلى صنعاء.

121 50 .58



وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>جرائم حرب متمثلة في:                             <ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك الحق في محاكمة عادلة.</li> <li>● احتجاز واعتقال تعسفيين لصحفيين.</li> <li>● انتهاك لحرية الرأي والتعبير.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul> </li> </ul>	<p>وبواصل الفريق التحقيق في حالة أربعة صحفيين حكم عليهم بالإعدام وما زالوا محتجزين في صنعاء. ووفقاً للمعلومات الواردة جرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مناقشات بشأن إدراجهم في عملية تبادل الأسرى ولكن دون جدوى.</p>	122	50	59.
	<ul style="list-style-type: none"> <li>جرائم حرب متمثلة في:                             <ul style="list-style-type: none"> <li>● تجنيد واستخدام الأطفال بطريقة ممنهجة وواسعة النطاق.</li> <li>● انتهاك حق الطفولة وحق الحياة وحق التعليم.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul> </li> </ul>	<p>تلقي الفريق قائمة بأسماء 1,406 أطفال جندهم الحوثيون ولقوا حتفهم في ساحات المعارك عام 2020، وتلقى الفريق أيضاً قائمة تضم 562 طفلاً جندهم الحوثيون ولقوا حتفهم في ساحات المعارك في الفترة بين يناير و مايو 2021، وتتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 17 سنة، وقتل عدد كبير منهم في عمران وذمار وحجة والحديدة وإب وصعدة وصنعاء.</p>	123	50	60.
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك الحق في حرية المعتقد والرأي.</li> <li>● تهجير قسري على أساس التمييز الديني.</li> <li>● احتجاز تعسفي على أساس التمييز الديني.</li> <li>● انتهاك للحق في محاكمة عادلة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وثق الفريق الاضطهاد المنهجي الذي يتعرض له اليهود في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وقد غادر معظم السكان اليهود اليمن بعد عدة سنوات من الاضطهاد الذي بدأ في عهد الرئيس السابق علي عبدالله صالح لكنه اشتد عندما استولى الحوثيون على السلطة، والفريق على علم بسبعة أشخاص يهود ما زالوا في اليمن من بينهم شخص لا يزال محتجزاً رغم صدور أمر بالإفراج عنه في يوليو 2019، ووثق الفريق أيضاً حالتين مسيحيين احتجزهما الحوثيون على أساس إيمانتهما الديني.</p>	124	51	61.
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك الحق في حرية المعتقد والرأي.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>ولا تزال الإجراءات القضائية ضد العديد من البهائيين جارية رغم طرد العديد منهم من اليمن، ويتمثل أحد الأهداف في استكمال مصادرة أصولهم ممتلكاتهم. واتهم عبدالمملك الحوثي، في خطاب ألقاه في مارس 2021 الأمريكيين بالسعي لنشر البهائية والأحمدية والإلحاد في اليمن من أجل تقويض الإسلام ما يبين دعماً لسياسة الاضطهاد المنهجي هذه.</p>	125	51	62.

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكريف)	النص	الفقرة	ص	م
	<p>جرائم حرب ترقى لجرائم ضد الإنسانية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● استهداف مباشر للمدنيين ممنهج واسع النطاق.</li> <li>● استهداف مباشر للأعيان المدنية.</li> <li>● اعتقال تعسفي.</li> <li>● تهجير قسري للمدنيين.</li> <li>● انتهاك للحق في التعليم واستخدام الأعيان المدنية للأغراض عسكرية.</li> </ul>	<p>حقق الفريق في هجمات شنها الحوثيون على مدنيين في منطقة حيمة تعز في يناير 2021، ووفقاً للمعلومات والتقارير والشهادات الواردة، أسفرت الهجمات عن مقتل 13 شخصاً من بينهم طفل واحد وإصابة 47 شخصاً من بينهم 7 أطفال و7 نساء، واعتقال 257 شخصاً من بينهم 14 طفلاً وتشريد قرابة 150 أسرة، وتمت مدهامة ما لا يقل عن ثلاث مدارس واستخدامها من قبل الحوثيين لأغراض عسكرية وللاحتجاز، وتعرضت منطقة حيمة لهجوم سابق في ديسمبر وأبريل 2019.</p>	126	51	63
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● حصار اقتصادي ممنهج.</li> <li>● انتهاك الحق في التنقل والغذاء والصحة.</li> <li>● اعتقال تعسفي.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وقرب نهاية سبتمبر 2021 حاصر الحوثيون مديرية العبدية في مأرب، وعمدوا إلى سد الطرق وواجه المدنيين خلال بضعة أسابيع نقصاً في الأغذية والأدوية، وتلقى الفريق معلومات عن 59 رجلاً اعتقلهم الحوثيون خلال هذه الفترة، فضلاً عن شهادات عن تدمير هوائي للاتصالات مما جعل الحصول على معلومات عن الوضع صعباً للغاية.</p>	127	51	64
<b>المهاجرون.</b>					
	<p>جرائم حرب متمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك الحق في الملجأ.</li> <li>● انتهاك للحق في الحياة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>في 7 مارس 2021 وقع حادث في مركز احتجاز تابع لمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في صنعاء أسفر عن وفاة 45 مهاجراً وإصابة آخرين.</p>	131	52	65

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكليف)	النص	الفقرة	ص	م
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● احتجاز تعسفي</li> <li>● انتهاك الحق في الملجأ.</li> <li>● انتهاك للحق في الحياة.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وفقاً للمعلومات الواردة فيعد مشادة بين الحراس والمهاجرين الذين كانوا مضربين عن الطعام بسبب ظروف الاحتجاز تدخلت قوات الأمن وألقت قنابل الغاز المسيل للدموع في مستودع حبس المهاجرون أنفسهم داخله، ونتيجة لذلك شب حريق في المبنى المكتظ والسيء التهوية الذي لم يكن به سوى باب واحد. ووفقاً لسلطات الحوثيين كان هناك 862 مهاجراً في المرفق في ذلك اليوم و 358 في المستودع عندما وقع الحادث، ووفقاً للمعلومات الواردة صادرت سلطات الحوثيين هواتف الضحايا الخلوية بما في ذلك في المستشفيات في محاولة لمنع التواصل بشأن الحادث.</p>	132	52	.66
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● إقرار بجميع الاتهامات المذكورة في الفقرات السابقة.</li> </ul>	<p>وألقي الحوثيون باللوم على المنظمة الدولية للهجرة في الحادث قائلين إن المنظمة لم ترجع المهاجرين إلى أوطانهم، مما أدى إلى الاكتظاظ، ووفقاً للمعلومات الواردة أيضاً صدر البيان الذي أدلت به مجموعة من المهاجرين عقب الحادث إثر ضغوط من سلطات الحوثيين على قادة المهاجرين، وأشاروا فيه إلى أن الحريق كان بسبب شجار شب بين المهاجرين.</p>	133	53	.67
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● اعتقال واحتجاز تعسفيين.</li> <li>● انتهاك للحق في اللجوء.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وأفادت وسائل الإعلام المحلية أن سلطات الحوثيين بدأت تحقيقاً أسفر عن اعتقال 11 شخصاً، وتلقى الفريق أدلة على احتجاز أربعة أشخاص عقب الحادث، وبعد أربعة أشهر تقريباً أطلق سراحهم بعد أن خلصت التحقيقات إلى أن الحريق كان حادثاً عرضياً، وأنهم لم يرتكبوا أي جرم.</p> <p>وفي الفترة بين يوليو وسبتمبر 2021 شن الحوثيون حملة أمنية في الجوف واعتقلوا أكثر من 700 مهاجر بعضهم طرد قسراً من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون بينما اعتقل آخرون.</p>	134	53	.68

وجه الاستدلال	الوصف القانوني (التكييف)	النص	الفقرة	ص	م
---------------	--------------------------	------	--------	---	---

عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية.

	<ul style="list-style-type: none"> <li>● انتهاك للحق في الغذاء.</li> <li>● عرقلة عمل المنظمات الإنسانية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>منذ نهاية عام 2020 أبلغ عن إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية وإمكانية قيام المنظمات الإنسانية بإجراء تقييمات للبرامج في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، ويعد فترة طويلة من العرقلة من جانب السلطات في صنعاء لا يزال يجري تنفيذ مشروع بيومتري من جانب برنامج الأغذية العالمي لتأمين المساعدة الإنسانية كما أنشئت خدمة جوية إنسانية منتظمة إلى مأرب.</p>	136	53	.69
--	---	---	-----	----	-----

<ul style="list-style-type: none"> <li>● استخدام الإغاثة الإنسانية في دعم المجهود الحربي وتجنيد الأطفال.</li> </ul>	<p>جرائم حرب تتمثل في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● إعاقة ممنهجة لعمل المنظمات الإنسانية وتوزيع الإغاثة الإنسانية الضرورية.</li> <li>● حصار اقتصادي وتجويع ممنهج للمدنيين.</li> <li>● انتهاك للحق في الغذاء.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> <li>● تجنيد إجباري للأطفال.</li> </ul>	<p>ومع ذلك لا تزال هناك عقبات جديدة أمام إيصال المساعدات الإنسانية بفاعلية عبر المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون: حالات تأخير في الموافقة على الاتفاقيات الفرعية وطلبات لتبادل معلومات مفصلة عن قوائم المستفيدين، والضغط للتأثير على اختيار الجهات الشريكة المنفذة أو تصميم البرامج والقيود المفروضة على الوصول ومنع التنقل بما في ذلك الفرض التعسفي لمرافق محرم على الموظفين، ومضايقة العاملين في المجال الإنساني، وغالباً ما تحاول السلطات المحلية فرض شروطها الخاصة بمنع مرور الشاحنات عند نقاط التفقيش أو تهديد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، ووثق الفريق أيضاً حالات هددت فيها الأسر بشطب أسمائها من قائمة المستفيدين إذا رفضت السماح لأطفالها بالانضمام إلى قوات الحوثيين.</p>	137	53	.70
---	---	---	-----	----	-----

	<p>جرائم حرب تتمثل في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● إعاقة ممنهجة لعمل المنظمات الإنسانية وتوزيع الإغاثة الإنسانية.</li> <li>● حصار اقتصادي وتجويع ممنهج للمدنيين.</li> <li>● تعذيب واعتقال واحتجاز تعسفيين.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وتلقى الفريق أدلة على سوء معاملة الحوثيين لمنظمة إنسانية محددة ومضايقتها وعرقلتها باستمرار بغرض إجبارها على تغيير سياساتها، وشملت الانتهاكات العنف البدني والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والحرمان من التأشيرة أو الدخول وطرد كبار الموظفين وتقييد حركة الموظفين والإمدادات والتدخل في الأنشطة واختيار مقدمي الخدمات.</p>	138	53	.71
--	---	--	-----	----	-----

	<p>جريمة حرب تتمثل في:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● اعتقال واحتجاز تعسفي.</li> <li>● لفئات محمية حماية خاصة.</li> <li>● إعاقة عمل المنظمات الإنسانية.</li> <li>● انتهاك للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.</li> </ul>	<p>وبالإضافة إلى موظفين من موظفي الأمم المتحدة اعتقلا في نوفمبر 2021، ووثق الفريق اعتقال واحتجاز سلطات الحوثيين لثلاثة أفراد آخرين عاملين في المجال الإنساني.</p>	139	54	.72
--	---	---	-----	----	-----



## ما ورد عن الحوثيين في تقرير مجلس الأمن ٢٠٢٣م

الفقرة	ص	النص	التوصيف القانوني (التكليف)	وجه الاستدلال
الموجز	٢	يواجه اليمن أزمة سياسية واقتصادية مستعصية فمن منظور عسكري اتسمت المرحلة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢١ إلى آذار/ مارس ٢٠٢٢ بتصاعد هجمات الحوثيين داخل اليمن وضد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على السواء التي تم توجيهها باستخدام قذائف تسياربه وانسيابية إضافة إلى طائرات مسيرة «انتحارية» تحمل متفجرات وفي ١٧ كانون الثاني/ يناير أسفرت هجمات غير مسبوقه شنها الحوثيون على أبو ظبي عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وفي ٢٨ شباط/ فبراير اتخذ مجلس الأمن قرارا أدان فيه بأشد العبارات الهجمات الإرهابية الشنيعة على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وأعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن الهجمات ما أدى إلى رد عسكري قام به تحالف دعم الشرعية في اليمن بشن سلسلة من الهجمات على أهداف حوثية أسفرت أيضا عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين.	- انتهاك مبدئي التمييز والاحتياطات الواجبة. - انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني. - جرائم حرب.	- توصيف للأزمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها اليمن بالمستعصية.

<p>– تحسن الوضع الإنساني للسكان خلال فترة الهدنة.</p> <p>– استفزازات الحوثيين بالعروض العسكرية رسالة تهديد لإنهاء الهدنة والعودة للحرب.</p>	<p>– فرض حصار اقتصادي ممنهج على السكان المدنيين.</p> <p>– انتهاج سياسات اقتصادية تدميرية ومنهية للاقتصاد الوطني.</p> <p>– جرائم حرب.</p> <p>– حرق لاتفاقية استكهولم بالسويد.</p>	<p>ومع بدء الهدنة التي تيسرها الأمم المتحدة في ٢ نيسان/ أبريل كانت المرحلة الثانية التي استمرت ستة أشهر فترة هدوء نسبي وتحسن الوضع الإنساني للسكان الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون بفضل استئناف وازدادت النفط عبر ميناء الحديدة فضلا عن الرحلات الجوية التجارية المحدودة من صنعاء التي نقلت أكثر من ٤٢٥ راكب واستفادت حكومة اليمن من هذا المناخ الذي يسوده سلام نسبي فاتخذت عدة تدابير للتهوض بإصلاحات اقتصادية ومن ذلك بذل الجهود لزيادة تصدير النفط الخام. وفي أيلول/ سبتمبر أقام الحوثيون عروضاً عسكرية كبيرة في الحديدة وصنعاء لاستعراض قذائف جديدة وطائرات مسيرة وألغام بحرية وأسلحة أخرى بيد أن الهدنة لم تدم طويلاً بسبب مطالبات الحوثيين غير المعقولة بدفع رواتب أفرادهم العسكريين إلى جانب رفضهم رفع الحصار عن تعز لم يتم تجديد الهدنة بعد ٢ تشرين الأول/ أكتوبر</p>	٢ موجز
---	--	---	--------

<p>– توضيح لأسباب عدم تجديد الهدنة من قبل الحوثيين:</p> <p>● رفع سقف مطالبهم التعجيزية وغير المعقولة بدفع رواتب أفرادهم العسكرية.</p> <p>● رفضهم رفع الحصار عن تعز.</p> <p>– تهديد خطير للسلام والأمن والاستقرار في البلاد بسبب الانتهاكات الممنهجة في السياسة الاقتصادية التدميرية التي انتهجها الحوثيون.</p>	<p>– انتهاك للحق في الحصول على الغذاء وحق المرور وتسهيل مرور المساعدات الإنسانية والحصول عليها.</p> <p>– استهداف متعمد وممنهج للمقدرات الاقتصادية وزعزعة الاستقرار الاقتصادي.</p> <p>– حصار اقتصادي وممنهج وتجويع متعمد للسكان المدنيين.</p> <p>– جرائم ضد الإنسانية.</p>	<p>وزاد جراً الحوثيين استعداد المجتمع الدولي للضغط على مطالبهم وإن كان هدفه الرئيسي هو الحفاظ على الهدنة فغيروا استراتيجيتهم وفي المرحلة الثالثة التالية للهدنة لم يواصلوا مطالبهم بدفع الرواتب بل حاولوا أيضاً حرمان حكومة اليمن من عائدات تصدير النفط الخام. وتمثل استراتيجيتهم في استهداف المقدرات الاقتصادية للحكومة الشرعية بما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ومن التدابير التي اتخذها الحوثيون في هذا الصدد حظر الأوراق النقدية الصادرة عن البنك المركزي اليمني في عدن واعتماد سياسات انقسامية إزاء القطاع المصرفي والاقتصادي ومهاجمة أصول شركات الاتصالات التي تتخذ من عدن مقراً لها وتهديد ومهاجمة الموانئ ومحطات النفط والسفن العاملة في تصدير النفط وإقرار قانون جديد لحظر الفائدة على المعاملات المصرفية والتجارية وما برح البلد يشهد ازدياداً في الأوراق النقدية وازدياداً في أسعار الصرف وفرض القيود على الحركة الداخلية للبضائع والازدياد الضريبي والسعي إلى الكسب الرئعي في شكل تحصيل ضرائب ورسوم بصورة غير مشروعة وتشكل هذه العقبات الاقتصادية إلى جانب الهجمات العسكرية التي يشنها الحوثيون تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار في اليمن.</p>	٢ موجز
--	---	---	--------

– بيان الفريق لطرق ووسائل وأماكن تهريب الأسلحة والمعدات وطرق تنقل المهربين (إيران، عمان، جيبوتي، المهرة) وإثبات بلد المنشأ لتصنيع الأسلحة المهربة وهي دولة إيران.

– تهريب مستمر وممنهج للأسلحة ومكوناتها.

– خرق مستمر لقرار حظر الأسلحة.

– انتهاك صارخ للقرارات الدولية.

وظل نمط إمداد الحوثيين بالأسلحة دون تغيير كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير: إذ تم تهريب غالبية الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة باستخدام السفن الشراعية التقليدية (المراكب الشراعية) وقوارب أصغر حجماً في بحر العرب ويحقق الفريق في سبع حالات جديدة للتهريب البحري شمل بعضها الاتجار بالأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية التي يمكن أن تستخدم كسلائف لصنع المتفجرات وكعنصر مؤكسد في صنع الوقود الداير الصلب وعلى عكس الأسلحة والذخائر التي يتم نقلها عادة إلى الشواطئ الواقعة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اسمياً في جنوب شرق اليمن يتم تهريب المواد الكيميائية عبر جيبوتي إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون في البحر الأحمر. ويحقق الفريق أيضاً في تهريب حاويات إطلاق لقذائف موجّهة مضادة للدبابات أخفيت داخل شاحنات تجارية عبر الحدود البرية مع عمان وحدد الفريق شبكة من الأفراد المرتبطين بالحوثيين في اليمن وعمان تقوم بتجنيد أفراد الطواقم وتسهيل حركتهم عبر الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة وتوفير المركبات والقوارب لهم وأحاط الفريق علماً بادعاءات عدة دول أعضاء تفيد أن مراكب شراعية شحنت حمولتها في موانئ إيرانية وتمكن الفريق من الاطلاع على إحدائيات النظام العالمي لسواحل الملاحة في أجهزة ملاحة وكذلك في طائرة مسيرة عثر عليها على متن أحد القوارب تبين مواقع في جمهورية إيران الإسلامية أو بالقرب منها وفي حين تعذر على الفريق التحقق بشكل مستقل من جميع تفاصيل الادعاءات فإنه لاحظ أن أقوال أفراد طواقم بعض المراكب الشراعية المحتجزة تدعم هذه الرواية على ما يبدو ويتمسك الفريق بموقفه الثابت بأن بعض الأسلحة المضبوطة – مثل القذائف الموجّهة المضادة للدبابات التي تم ضبطها على الحدود العمانية، تتطابق من حيث خصائصها التقنية وعلاماتها مع تلك المصنعة في جمهورية إيران الإسلامية في حين يحتمل أن تكون أسلحة أخرى مثل البنادق الهجومية والذخيرة التي ضبطت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١ قد وردت أصلاً من دول أعضاء أخرى إلى كيانات في جمهورية إيران الإسلامية

٣ موجز

<p>– تأكيد الفريق لاستمرار سيطرة الميليشيات الحوثية على موارد ومقدرات الدولة الاقتصادية وبطريقة غير مشروعة وتمييزية «ضريبة الخمس».</p>	<p>– تحصيل غير مشروع للموارد الاقتصادية.</p> <p>– الاستيلاء على الممتلكات الخاصة بالمدينين بطريقة غير مشروعة.</p> <p>– جرائم حرب.</p> <p>– الخمس تمييز صارخ بين اليمنيين.</p>	<p>ويواصل الحوثيون السيطرة على مصادر الإيرادات القانونية وغير القانونية من جمارك وضرائب وزكاة وإيرادات غير ضريبية ورسوم غير مشروعة وقد فرضوا ضريبة الخمس على العديد من الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك في قطاعات المعادن والهيدروكربونات والمياه وصيد الأسماك ومن بين المستفيدين من هذه الضريبة الجديدة عائلة الحوثي والعديد من الموالين للحوثيين وتشكل العقارات قطاعاً آخر يدر إيرادات كبيرة على الحوثيين الذين صادروا بالقوة مساحات شاسعة من الأراضي والمباني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.</p>	<p>٤ موجز</p>
--	---	--	---------------

وواصلت اطراف النزاع ولا سيما الحوثيون ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك شن هجمات عسكرية عشوائية أو موجهة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية. كما استمر الحوثيون في اخضاع المدنيين للاحتجاز التعسفي وتعريضهم للتعذيب والاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة في ظل غياب آليات للمساءلة أو دعم الناجين أو سبل انتصاف لعائلات الضحايا وبالإضافة الى ذلك، واصل الحوثيون حملة التلقين العقائدي للأطفال وتجنيدهم واستخدامهم في قواتهم، بما في ذلك كمقاتلين بما يتعارض مع التزاماتهم القانونية وخطة العمل الموقعة مع الأمم المتحدة في نيسان/ابريل ٢٠٢٢م لمنع وإنهاء التجنيد وغيره من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

٤ موجز

– شن هجمات عشوائية وموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية. – احتجاز تعسفي وتعذيب وإخفاء قسري. – تجنيد واستخدام الأطفال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. – انتهاك لالتزامات القانونية الموقعة مع الأمم المتحدة ٢٠٢٢. – جرائم حرب.

ثانيا: التطورات التي أثرت على الأمن والاستقرار

وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢م، واصلت قوات الحوثيين هجماتها الجوية على أهداف في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية باستخدام مزيج من القذائف التيسارية والقذائف الانسيابية فضلا عن طائرات مسيرة «انتحارية» تحمل متفجرات. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، وقعت هجمات غير مسبوقه على مستودع للوقود في أبوظبي وعلى مبنى صالة ركاب غير مستخدم في مطار أبوظبي الدولي وأدت إلى مقتل ثلاثة مدنيين واصابة ثمانية آخرين بجروح (انظر الفقرة ١٧). وفي شباط/فبراير اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) الذي أدان فيه بأشد العبارات الهجمات الإرهابية الشنيعة على الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ورد التحالف بشن سلسلة من الهجمات الجوية على أهداف في مناطق اليمن التي يسيطر عليها الحوثيون يومي ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير (انظر الفقرة ١٠٣).

٧ ٧

<p>– تأكيد الفريق لحرص الحكومة والتحالف لإنجاح الهدنة وتقديمهم لمعظم التنازلات.</p>	<p>– الخروقات المتمردة العسكرية والاقتصادية لاتفاق ستوكهولم. – فرض حصار اقتصادي ممنهج ومستمر وتجويع متعمد للمدنيين. – جرائم حرب ترقى لجرائم ضد الإنسانية.</p>	<p>ومعظم التنازلات التي قدمت من أجل الهدنة كانت من جانب الحكومة والتحالف حيث تم تلبية المطالبين الرئيسيين للحوثيين وعلى الرغم من عدم وجود اشتباكات عسكرية او تحولات في موقف أطراف النزاع في الميدان لم تتسحب قوات الحوثيين الى الى المواقع المتفق عليها في اتفاق ستوكهولم. كما لم توافق على إعادة فتح الطرق بين مدينة تعز المحاصرة والمحافظات الأخرى ولا على دفع رواتب موظفي الخدمة العامة من الإيرادات المتأتية من واردات النفط عبر الحدودية.</p>	<p>٧</p>	<p>٩</p>
---	---	--	----------	----------



- انتهاج الحوثيين  
لسياسة ممنهجة  
لفرض حصار  
اقتصادي وتجويع  
المدنيين.

- استهداف الأعيان المدنية الاقتصادية. - استهداف المدنيين. - فرض حصار اقتصادي ممنهج ضد المدنيين وتجويعهم. - انتهاك مبدأ التمييز والاحتياطات الواجبة. - جرائم حرب ترقى لجرائم ضد الإنسانية.

واستخدمت أطراف النزاع أيضا فترة الهدنة كاستراحة استراتيجية لإعادة تجميع قواتها وإعادة تموينها تحسبا لجولات جديدة من الأعمال العدائية . وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، اصدر الحوثيون بيانا هددوا فيه شركات النفط بأنه سيتم تنفيذ توجيه ابتداء من الساعة ٦ مساء في اليوم التالي بعد دخول الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة لتصدير النفط كما اصدر الحوثيون تحذيرات لناقلات النفط (انظر الفقرة ٢٤) ونفذوا عددا من الهجمات على الموانئ ومحطات وناقلات النفط باستخدام طائرات مسيرة (انظر الفقرة ٢٣). وصعد الحوثيون العمليات العسكرية على عدة جبهات ، ولا سيما جبهات مأرب وتعز والضالع وأبين ولحج والجوف والبيضاء والحديدة، وردت القوات الحكومية على الهجمات وأسفر العديد من الهجمات عن خسائر في أرواح المدنيين وإلحاق أضرار في البنية التحتية المدنية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني . وردا على الهجمات التي شنت على المنشآت النفطية ، أصدر مجلس الدفاع الوطني التابع لحكومة اليمن القرار رقم ١ لعام ٢٠٢٢م المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر بتصنيف الحوثيين منظمة إرهابية (انظر المرفق ٤). كما حثت الحكومة المجتمع الدولي على تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية وطلبت إلى الأمم المتحدة تجميد العمل باتفاق ستوكهولم. وأبلغت الحكومة الفريق بالتزامها والتقليل الى ادنى حد من الأثر التجاري والإنساني المترتب على تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية ، لكنها تعترض اتخاذ إجراءات متابعة مثل تجميد أصول بعض الأفراد والكيانات.

٨ ١١

ثالثاً: أنشطة الجماعات المسلحة التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

أ: هجمات الحوثيين على الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

- استهداف المدنيين والأعيان المدنية. - انتهاك لمبدأي التمييز والاحتياطات الواجبة. - جرائم حرب.	وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١م شنت قوات الحوثيين عملية «السابع من كانون الأول/ ديسمبر» العسكرية التي أفاد المتحدث باسم الحوثيين ، يحيى سريع إنها هاجمت أهدافا عسكرية في الرياض وجدة وجازان ونجران وعسير بقذائف تسيارية وطائرات مسيرة اعترضت القوات السعودية بعضها وردت قوات التحالف في اليوم نفسه بشن «ضربات جوية دقيقة» على أهداف في محافظات صنعاء ومأرب والجوف.	١٠	١٥
--	--	----	----

وأدى دعم الإمارات العربية المتحدة «لعملية إعصار الجنوب» إلى إطلاق الحوثيين عملية «إعصار اليمن» استهداف الأعيان المدنية. استهداف المدنيين. انتهاك لمبدأي التمييز والاحتياطات الواجبة. - جرائم حرب.

وأدى دعم الإمارات العربية المتحدة «لعملية إعصار الجنوب» إلى إطلاق الحوثيين عملية «إعصار اليمن» بسلسلة من الهجمات على أهداف في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وكان التطور الأهم من الناحية السياسية هو شن سلسلة من الهجمات على أهداف في البلدين في ١٧ كانون الثاني/يناير ففي الساعة ٩:٤٩ (بالتوقيت المحلي) ضربت قذيفة انسيابية مبنى صالة الركاب الجديد الذي لا يزال غير مستخدم في مطار أبو ظبي الدولي وبعد دقيقتين ضربت قذيفة انسيابية ثانية نفس المبنى وأدى الهجومان إلى إصابة عاملين مدنيين وفي الساعة ١٠:٠٠ (بالتوقيت المحلي) انفجرت قذيفة انسيابية ثالثة في مستودع وقود شركة بترول أبوظبي الوطنية في منطقة المصفح الصناعية في أبو ظبي ما أسفر عن مقتل ثلاثة عمال مدنيين وإصابة ستة آخرين بجراح (انظر الشكل الأول) ووقعت موجة ثانية من الهجمات في نفس التاريخ بين الساعة ١١:٢٤ والساعة ١٧:٣٤ (بالتوقيت المحلي) استخدم فيها مجموعه ١٠ طائرات مسيرة هاجمت عددا من الأهداف في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. واعترض الدفاع الجوي سبعا من تلك الطائرات وارتطمت اثنتان بمطار نجران ما ألحق أضرارا حظيرة بينما تحطمت الطائرة العاشرة في الصحراء وشملت الموجة الثالثة إطلاق ثلاث قذائف تسليحية في الساعة ٢٠:٥٦ (بالتوقيت المحلي) وتم اعتراضها جميعا وفحص الفريق حطام القذائف والطائرات المسيرة في آذار/ مارس ٢٠٢٢، ولاحظ أن القذائف الانسيابية لها خصائص مطابقة لخصائص صاروخ قدس-٢ وأن الطائرات المسيرة لها خصائص مطابقة لخصائص طائرات صماد ٣ وأن القذائف التسيارية جميعها منطومات أسلحة عرف عن الحوثيين استخدامهم لها. وأعلن المتحدث باسم الحوثيين المسؤولية عن الهجمات وهدد في جملة أمور بتوسيع نطاق الهجمات لتشمل « الشركات الأجنبية والمواطنين والمقيمين في الإمارات العربية المتحدة.

١٠ ١٧



<p>– استهداف الأعيان المدنية. – استهداف المدنيين. – انتهاك مبدأي التمييز والاحتياطات الواجبة. – جرائم حرب.</p>	<p>– استهداف الأهداف الحوثيين منشآت مدنية قريبة من الحدود اليمنية هوجمت بطائرات مسيرة قصيرة المدى من طراز قاصف-٢ وقذائف مدفعية من طراز بدر ومن الأمثلة على هذا النمط انفجار طائرة مسيرة فوق مطار أبها الدولي أدى إلى إصابة ١٢ مدنيا في ١٠ شباط/ فبراير ومع ذلك واصل الحوثيون أيضا تنفيذ عمليات على أهداف في عمق المملكة العربية السعودية مثل الهجوم الذي وقع في ٢٥ آذار/ مارس ويتم الجمع بين هذا الأسلوب – الذي ينطوي على شن هجمات متكررة بصورة يومية أحيانا على أهداف بالقرب من الحدود اليمنية باستخدام طائرة مسيرة واحدة أو صاروخ واحد – وهجمات «كبيرة» نادرة الحدوث على أهداف متعددة باستخدام مزيج من منظومات الأسلحة الأكثر تطورا ومن المحتمل أيضا أن يكون اتباع هذا الأسلوب مؤشرا على القيود المفروضة على شبكة إمدادات الحوثيين بالأسلحة حيث إن القذيفة الانسيابية قدس-٢ التي يمكن القول أنها منظومة الأسلحة الأكثر فعالية لديهم يتعين تهريبها من الخارج في شكل مكونات (انظر الفقرة ٥١).</p>	<p>١٢</p>	<p>٢٠</p>
--	---	-----------	-----------

ب: هجمات الحوثيين التي تستهدف صناعة النفط

<p>– التهديد المباشر للنقل البحري الدولي وحرية الملاحة.</p>	<p>– الاستهداف الممنهج للمقرات الاقتصادية. – فرض نمط ممنهج من الحصار الاقتصادي. – جرائم حرب ترقى لجرائم ضد الإنسانية.</p>	<p>وقبل شن الهجمات كان الحوثيين قد وجهوا رسائل تهديد من عنواني البريد الإلكتروني: <a href="mailto:ycg@yemen.net.ye">ycg@yemen.net.ye</a> و <a href="mailto:operations@maa.gov.ye">operations@maa.gov.ye</a> إلى دول العالم وشركات الشحن ورباننة السفن يحذرونهم فيها من مغبة عدم وقف عمليات النقل المتعلقة بالنفط من «الحقول والمحطات والموانئ» اليمنية ووجهت تهديدات مماثلة باستخدام حسابي تويتر <a href="https://twitter.com/yahya_saree">@yahya_saree</a> و <a href="https://twitter.com/army21ye">army21ye</a> (انظر المرفق ٦) وقد زاد هذا الإجراء من مخاطر الرد العسكري من قبل التحالف ويشكل تهديدا للنقل البحري الدولي وحرية الملاحة.</p>	<p>١٣</p>	<p>٢٤</p>
---	---	--	-----------	-----------



وفي الساعة ٢٣:٥٧ (بالتوقيت المحلي) من يوم ٢ كانون الثاني/يناير تعرضت سفينة الإنزال روابي التي ترفع علم الإمارات العربية المتحدة (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية ٩٨٢٤٣٥١) لهجوم شنه الحوثيون على بعد ٢٣ ميلاً بحرياً تقريباً غرب محطة رأس عيسى البحرية داخل المياه الإقليمية اليمنية وتم تحويل وجهة السفينة إلى الحديدية حيث تم احتجازها مع طاقمها وفقاً لما أفاد به التحالف كانت السفينة روابي تنقل معدات من مستشفى ميداني مفكك من سقطرى إلى ميناء جازان في المملكة العربية السعودية عندما تعرضت لهجوم في «عمل من أعمال القرصنة وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ناقش مجلس الأمن الحادث وأصدر بياناً صحفياً دعا فيه إلى الإفراج الفوري عن السفينة وطاقمها ورفض الحوثيون ذلك على الفور وذكروا أن السفينة كانت تنقل عتاداً عسكرياً باسم التحالف وفي ٤ كانون الثاني/يناير كان الحوثيون قد أصدروا صوراً زعموا أنها تعرضت حمولة السفن (انظر المرفق ٨) التي تضمنت إضافة إلى عدة مركبات عسكرية وزورقين صلبين قابلين للنفخ عدداً من البنادق الهجومية ومخازن الذخيرة والخوذات والقطع الأخرى وحصل الفريق على بيان الشحن الخاص بروابي (انظر المرفق ٨ الشكل ٨-٥) الذي يسجل المركبات والقوارب ولا يسجل الأسلحة ما يطرح احتمال أن يكون الحوثيون قد دسوا الأسلحة عمداً في الشحن وتم إطلاق سراح طاقم روابي في أواخر نيسان/أبريل بينما لا تزال السفينة وحمولتها محتجزتين حتى وقت كتابة هذا التقرير.

٣٥ ١٥



<p>– تدمير متعمد و منمنهج للبنية الاقتصادية وز عزة الاستقرار الاقتصادي الوطني.</p> <p>– استهداف للبنية الاقتصادية المدنية الوطنية. – استهداف مباشر للأعيان المدنية التجارية الدولية. – استهداف المدنيين. – ممارسة نمط ممنهج من الحصار الاقتصادي. وتجوع السكان المدنيين. – انتهاك لمبدأي التمييز والاحتياطات الواجبة. – جرائم حرب ترقى لجرائم ضد الإنسانية.</p>	<p>– استهداف ممنهج للبنية الاقتصادية المدنية الوطنية. – استهداف مباشر للأعيان المدنية التجارية الدولية. – استهداف المدنيين. – ممارسة نمط ممنهج من الحصار الاقتصادي. وتجوع السكان المدنيين. – انتهاك لمبدأي التمييز والاحتياطات الواجبة. – جرائم حرب ترقى لجرائم ضد الإنسانية.</p>	<p>وفي المرحلة التي تلت الهدنة بدأ الحوثيون شن هجمات جوية على منشآت نفطية بحرية في شبوة وحضرموت في محاولة لتثني مشغلي الناقلات عن تحميل النفط الخام في الموانئ التي تسيطر عليها حكومة اليمن ووقع أول هجوم من هذا القبيل في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر وتعلق بناقلة النفط الخام هانا (Hana) (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية(٩١٦٢٩١٦) التي كانت تقوم بتحميل النفط في ميناء بنر علي ويعلم الفريق أن طائرة مسيرة حلقت بالقرب من الناقلة قبل أن تتحطم على اليابسة وقبل الحادث تلقى ريان الناقلة هانا ووكيل محلي لشركة الشحن تحذيرات كتابية من الحوثيين بعدم دخول الميناء ووقع الهجوم الثاني بعد ثلاثة أيام عندما هاجمت ثلاث طائرات مسيرة ناقلة النفط الخام (نيسوس كيا (NISSOS KEA) (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية ٩٩٢٠٧٥٨) في الساعة ١٩:٣٠ (بالتوقيت المحلي) بينما كانت تقوم بتحميل النفط من نقطة رسو وحيدة في الضبة بالقرب من ميناء الشحر وارتطمت الطائرة المسيرة الأولى بعوامة الرسو وانفجرت بينما حلقت الطائرة المسيرة الثانية فوق الناقلة بعد ١٥ دقيقة وهبطت في الماء على بعد حوالي ٢٨ مترا من الناقلة فتسببت في انفجار ثان وتحتطمت الطائرة المسيرة الثالثة على الأرض ولم تتعرض الناقلة لأي ضرر وغادرت على الفور إلى أعالي البحار وأعلن متحدث باسم الحوثيين المسؤولية عن الهجوم ووقع الهجوم الثالث في ميناء قنا في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عندما انفجرت طائرة مسيرة في الساعة ٩:٢٠ (بالتوقيت المحلي) على متن ناقلة المواد الكيميائية أرام (ARAM) رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية(٩٢١١٦٦٤) التي كانت تفرغ شحنة من الديزل وتسببت شظايا متناثرة نتجت عن الهجوم في إصابة شخصين هندیين من أفراد الطاقم وإلحاق أضرار طفيفة بالسفينة وأخيرا في الساعة ١٧:٣٠ (بالتوقيت المحلي) من يوم ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر تعرضت ناقلة النفط الخام براتيكا (PRATIKA) (رقم التسجيل لدى المنظمة البحرية الدولية ٩٢٨٨٨٧٥) لهجوم في الضبة وتظهر اللقطة المسجلة باستخدام الدائرة التلفزيونية المغلقة كيف ارتطمت قذيفة بالعوامة ذات نقطة الرسو الوحيدة متسببة في أضرار جسيمة (انظر الشكل الثالث) وأجرى الفريق مقابلة مع إدارة محطة النفط واستعرض صور حطام القذيفة المنتشل من قاع البحر التي تشير إلى أن قذيفة انسيابية للهجوم البري طراز قدس استخدمت في هذا الحادث (انظر المرفق ٩) وعلى الرغم من اختلاف منظومات الأسلحة لتلقي الهجمات الأربعة في أسلوب مشترك: فقد تم تنفيذها باستخدام أسلحة موجهة بالنظام العالمي لسوائل الملاحة انفجرت عند الارتطام وتشير الأدلة التي استعرضها الفريق إلى أن إحدائيات الأهداف المستخدمة في حالتين على الأقل كانت إحدائيات لعوامات ذات نقطة رسو وحيدة متاحة لعامة الجمهور.</p>	<p>١٧</p> <p>٣٧</p>
--	---	--	---------------------

<p>– استعراض الحوثيين لقدرتهم في تهديد الملاحة البحرية واستهدافها فعلياً بعد ذلك الاستعراض.</p>	<p>– استهداف السفن التجارية «أعيان مدنية».</p> <p>– انتهاك لحق المرور البري وحرية الملاحة التجارية.</p> <p>– انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</p> <p>– جرائم حرب.</p> <p>– تهديد السلم والأمن الدوليين.</p>	<p>وفي أيلول/سبتمبر خلال الهدنة نظم الحوثيون عرضاً عسكرياً كبيراً في مسرح المنصة في الحديدية بزعم الاحتفال بتخرج مقاتلين جدد واستغلوا هذه الفرصة لعرض أربعة أنواع مختلفة من الصواريخ الموجهة المضادة للسفن بالإضافة إلى طائرات مسيرة ومنظومات أسلحة أخرى وكان الهدف من هذه المناسبة إلى جانب عرض أكبر أقيم في صنعاء في ٢١ أيلول/سبتمبر هو إظهار قوة الجيش الحوثي فضلاً عن استعراض قدرته على تهديد الملاحة وقد تكون بعض منظومات الأسلحة غير قابلة للتشغيل مثل الصاروخ ١٥-p termit المصنوع منذ خمسينيات القرن الماضي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والاتحاد الروسي ومع ذلك تضمن العرض أيضاً صواريخ انسيابية حديثة مضادة للسفن من طراز المندب ١ والمندب ٢ يصل مداها إلى ٣٠٠ كيلو متر وتبدو خصائصها الخارجية مشابهة لخصائص الصواريخ الموجهة المضادة للسفن المصنعة في جمهورية إيران الإسلامية على الرغم من ادعاء الحوثيين أنها أنتجت في اليمن بنسبة ١٠٠ في المائة (انظر المرفق ١٠) وقبل هجوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر المذكور أعلاه وقع آخر هجوم صاروخي ناجح على سفينة تجارية نسب إلى الحوثيين في ١٠ أيار / مايو ٢٠١٨ (٢٠١٨/s) (٨٣/٢٠١٩ الفقرات ٨٠ إلى ٨٢) ومع ذلك أطلق الحوثيون صاروخاً واحداً على الأقل في البحر في آذار/مارس ٢٠٢٢م وفقاً لما أفادت به مصادر غير مسماة من بحرية الولايات المتحدة بينما تم إطلاق صاروخ ثانٍ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢م وفقاً لمتحدث باسم حكومة اليمن وعلى من أن الفريق لا يمكنه التحقق بشكل مستقل من عمليتي الإطلاق هاتين تشير الأدلة المتاحة إلى عودة التهديد الصاروخي الحوثي لحرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن.</p>	<p>١٨</p>	<p>٣٨</p>
---	--	--	-----------	-----------

خامساً: الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف

<p>– انتهاك مستمر لقرار حظر الأسلحة.</p> <p>– انتهاك للقرارات الدولية.</p> <p>– انتهاك للسلم والأمن والاستقرار المحلي والدولي.</p>	<p>– انتهاك لحق المرور البري وحرية الملاحة التجارية.</p> <p>– انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</p> <p>– جرائم حرب.</p> <p>– تهديد السلم والأمن الدوليين.</p>	<p>بحق الفريق في تسع حالات لانتهاكات محتملة لحظر الأسلحة المحدد الأهداف. وتتعلق سبع من هذه الحالات بضبط أسلحة وذخائر ومكونات قذاف ومواد كيميائية من مراكب شراعية وقوارب أصغر وتتعلق إحدى الحالتين المتبقيتين بضبط قذائف موجهة مضادة للدبابات كانت مخفية في شاحنة تحمل بضائع تجارية بينما كانت الحالة الأخرى حادثاً تحطمت فيه طائرة مسيرة في صحراء عمان ربما أثناء رحلة عبور إلى اليمن. وتقدم الخريطة ٣ لمحة عامة عن التواريخ والمواقع التقريبية لهذه الحوادث.</p>	<p>١٩</p>	<p>٣٩</p>
--	---	---	-----------	-----------

أ: تهريب الأسلحة الصغيرة والذخائر عن طريق البحر

<p>– تأكيد الفريق لتورط إيران في استمرار تهريب الأسلحة ومعداتها للحوثيين وخرق القرارات الدولية بحظر الأسلحة. – تأكيد الفريق كذلك في تواطؤ دولة عمان في تسهيل عمليات التهريب المستمر للأسلحة والمعدات وتسهيل حركة المهربين.</p>	<p>– الانتهاك المستمر والمنهج لقرار حظر الأسلحة. – انتهاك متعمد ومستمر ومنهج للقرارات الدولية.</p>	<p>وأجرى الفريق مقابلات مع أفراد طاقم المركب الشراعي المحتجزين، الذين أفادوا بأنهم قد جندوا من جانب أحمد حلس محمد بشارة وهو احد كبار قادة عمليات التهريب البحري للحوثيين (انظر المرفق ١٢). وكان الفريق أفاد في وقت سابق بأنه سافر الى جمهورية إيران الإسلامية عبر عمان في أيلول /سبتمبر ٢٠١٥م وعاد بعد شهرين مع ثلاثة افراد يشتبه في تورطهم في التهريب البحري اقدمهم القى عليه خفر السواحل اليمني القبض في البحر الأحمر في ٧ أيار/مايو ٢٠٢٢م (انظر ٧٩/٢٠٢١/س، المرفق ١٧). وزود حلس ريان مركب الغزال ١ بجواز سفر يمني جديد ومنح كل واحد من أفراد الطاقم مبلغ ٣٠٠٠٠ ريال سعودي (حوالي ٨٠٠٠ دولار) لتنفيذ المهمة كما زود الربان بتفاصيل الاتصال بشخص يسمى بكر تولى تنسيق عملية التهريب في المهرة ثم سافر الطاقم برا الى مدينة الغيضة حيث التقوا بالشخص المسمى « بكر» الذي أعطاهم هاتف ثريا سات ليا وسهل نقلهم الى مديرية خوف الواقعة على الحدود مع عمان وهناك استقل الطاقم مركب الغزال ١ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١م وذكر أفراد الطاقم أنهم أبحروا على متن المركب الشراعي الفارغ لمدة ستة أيام من خوف إلى بندر عباس في جمهورية إيران الإسلامية وفي وقت لاحق،نقلوا الى « منزل آمن » حيث مكثوا لمدة ١٥ يوم قبل أن يغادروا ومعهم شحنة مكونة ٣٥٠ كيسا من القماش الأخضر و ٥٠٠ صندوق من ميناء صغير بالقرب من بندر جاسك . وأفاد ريان المركب الشراعي انهم زودوا باحداثيات النظام العالمي لسواحل الملاحة لتحديد موقع في خليج عدن بالقرب من ساحل اليمن حيث كان من المفترض ان تلاقهم سفن صغيرة من أجل عملية المسافنة ويشير الفريق إلى أن هذا الأسلوب يتطابق مع أنماط التهريب البحري للأسلحة والذخائر التي سبق أن لاحظها (انظر ٧٩/٢٠٢١/س، الفقرات ٧٢ الى ٧٦، و٥٠/٢٠٢٢/س، الفقرات ٦٢ الى ٦٧). وأبلغت جمهورية إيران الإسلامية الفريق بأنها ترفض وجود أي صلات بين سلطات جمهورية إيران الإسلامية وتلك المراكب والمعدات الموجودة فيها.</p>	<p>٤١</p> <p>٢١</p>
--	--	--	---------------------

وبسبب تحديات لوجستية ، لم يتمكن الفريق من المشاركة في تفتيش الشحنة المضبوطة في آذار/ مارس ٢٠٢٢م غير ان فريق الخبراء المعني بالصومال قام بتفتيش الأسلحة والذخائر ووافق على أنه يمكن نشر النتائج التي توصل إليها في هذا التقرير فالإكياس القماشية الخضراء كانت تحتوي على ما مجموعه ١٤٠٦ بنادق هجومية من طراز ٥٦-١ و عيار ٣٩\*٧,٦٢ ملم تتسق علاماتها وخصائصها التقنية مع البنادق المصنوعة في المصنع رقم ٢٦ (مصنع جيانشي الأدوات الآلية) في مدينة تشونغتشينغ بالصين وتشير العلامتان cn-١٦ و cn-١٧ على الأرجح إلى أن الأسلحة قد صنعت في عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م ويشير الفريق إلى أن بنادق هجومية ذات خصائص تقنية وعلامات مماثلة قد سجلت عدة مرات في المضبوطات منذ عام ٢٠١٨م (انظر s/٢٠٢٢/٥٠، الجدول ١). اما الصناديق المعدنية البالغ عددها ٥٠٠ صندوق فكان كل صندوق يحتوي ٤٤٠ خرطوشة من عيار ٥٤\*٧,٦٢ ملم ليبلغ المجموع ٢٢٠٠٠٠ خرطوشة وكان هناك ٤٩٤ صندوقا (علب ذخيرة) تحمل علامات تتفق مع الخراطيش المصنوعة في مصنع الدولة رقم ٧١ في الصين مع كون عام ١٩٧٣م تاريخ الصنع المحتمل (انظر المرفق ١١، الشكل ١١-١٤) ويشير الفريق الى انه سبق ان ضبقت البحرية الملكية الاسترالية ذخيرة تحمل علامات مماثلة من مركب شراعي إيراني في خليج عمان في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٩م وان الطاقم في تلك الحالة افاد بانه تلقى الذخيرة من القوات البحرية للحرس الثوري أي الفرع البحري لقوات حرس الثورة الإسلامية في ميناء بندر عباس (s/٢٠٢١/٧٩، الفقرة ٧٥ والمرفق ١٦) اما الصناديق المعدنية الستة المتبقية التي تحتوي على مجموعه ٢٦٤٠ خرطوشة علامات تتسق مع الشركة البلغارية لصناعة الذخائر «factory-١٠» (انظر المرفق ١١ الشكل ١١-١٥) التي تمارس الان اعمالها باسم «arsenal» ويظهر في الصور التي تم الحصول عليها من فريق الخبراء المعني بالصومال رقمان مختلفان لدفعة الإنتاج (١٥-٨٦ و ١٦-٨٦) ويشير الفريق الى ان عبارة الخرطوشة يناسب البنادق الرشاشة الخفيفة من طراز pk التي لوحظ ان قوات الحوثيين تستخدمها والتي ضبقت مرارا وتكرارا من المراكب الشراعية في بحر العرب منذ عام ٢٠٢٠م (s/٢٠٢٢/٥٠، الجدول ١) وأبلغت حكومة الصين الفريق بان العلامات الموثقة لا تتطابق مع العلامات الموجودة على الأسلحة والذخائر المصنعة في الصين وبالتالي يحتمل ان تكون نماذج مقلدة وفي الوقت نفسه اكدت حكومة بلغاريا ان العلامات تتطابق مع علامات الذخيرة التي صنعتها شركة «factory-١٠» في عام ١٩٨٦م لكن الشركة لا تحتفظ حينئذ بسجلات.

٢٢ ٤٢



<p>– تأكيد لاستمرار نشاط عمليات التهريب في البحر الأحمر والبحر العربي.</p>	<p>– تهديد للسلم والأمن المحلي والدولي.</p>	<p>ويحقق الفريق في حالتين أخريين تتعلقان بضبط أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وقعتا في ٢٨ كانون الثاني / يناير في سقطرى (انظر المرفق ١٣) وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر في البحر الأحمر (انظر المرفق ١٤) وفي كلتا الحالتين ينتظر الفريق رداً من حكومتي اليمن والسودان على التوالي بيد ان تحليل المعلومات المتاحة لعامة الجمهور يشير الى ان الأسلحة كانت في كلتا الحالتين موجهة الى السوق السوداء وليس الى الحوثيين.</p>	<p>٢٣</p>	<p>٤٣</p>
--	---	---	-----------	-----------

ب: تهريب الأسمدة والمواد الكيميائية عن طريق البحر

<p>– استمرار التهريب الممنهج للأسلحة ومكوناتها.</p>	<p>– الانتهاك المستمر والممنهج لقرار حظر الأسلحة. – انتهاك مستمر وممنهج للقرارات الدولية. – تهديد للسلم والاستقرار والأمن القومي اليمني.</p>	<p>وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢م، اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية مركبا شرايعا عديم الجنسية في خليج عمان وضبطت ٤٠ طنا من سماد اليوريا (تنظر المرفق ١٥) وكان هذا نفس المركب الذي سبق حجزه في ١١ شباط/فبراير ٢٠٢١م وعلى متنه شحنة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قبالة سواحل الصومال (٥٠/٢٠٢٢/s) ، الفقرتان ٦٢ و ٦٣ والمرفق ١٩) وسلمت بحرية الولايات المتحدة المركب وحمولته وأفراد الطاقم اليميني الخمسة الى خفر السواحل اليمني وتفيد الوثائق التي عثر عليها على متن السفينة بما في ذلك شهادة تسجيل سفينة سريلانكية مزورة بأن المركب الشراعي يسمى الاتحاد.</p>	<p>٢٣</p>	<p>٤٤</p>
<p>– استمرار التهريب الممنهج للأسلحة ومكوناتها.</p>	<p>– الانتهاك المستمر والممنهج لقرار حظر الأسلحة. – انتهاك مستمر وممنهج للقرارات الدولية. – تهديد للسلم والاستقرار والأمن القومي اليمني.</p>	<p>وفي آذار/مارس ٢٠٢٢ تمكن الفريق من تفتيش المركب الشراعي في ميناء نشطون ورغم أن الأسمدة قد دمرت حصل الفريق على صور للأكياس وبعض الملصقات التي تشير إلى «Handa petrochemical company» وأخرى تفيد بأن السماد قد صنع في تركمانستان. وأجرى الفريق مقابلة مع أفراد طاقم الاتحاد الذين أفادوا بأن أحمد جلس قد جندهم في الحديدة وهو نفس الشخص الذي جند طاقم الغزال (انظر الفقرة ٤١) وزودهم جلس بجوازات سفر جديدة وهاتف ثريا ساتلي وأجهزة ملاحية تعمل بواسطة النظام العالمي لسواحل الملاحة إضافة إلى رقم هاتف عماني للشخص المسمى «بكر» وأفاد أفراد الطاقم بأنهم غادروا الحديدة على متن قارب صغير في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ متجهين إلى مدينة أوبوك في جيبوتي وهناك قابلهم رجل عرف عن نفسه باسم «شينا» فقط طلب منهم ركوب المركب الشراعي الاتحاد والسفر إلى مدينة صحار في عمان لتحميل شحنة من الأسمدة</p>	<p>٢٣</p>	<p>٤٥</p>

<p>– استمرار التهريب المستمر والمنهج للأسلحة والمعدات من الموانئ الإيرانية والتنقل عبر موانئ وارضى عمان والامارات وجيبوتي.</p>	<p>– الانتهاك المستمر والمنهج لقرار حظر الأسلحة. – انتهاك مستمر ومنهج للقرارات الدولية. – تهديد للسلم والاستقرار والأمن القومي اليمني.</p>	<p>وأجرى الفريق مقابلة مع ربان المركب الشراعي وبقية أفراد الطاقم كل على حده ورغم أنه وفقا لإفادتهم كانوا متفقين على أنهم غادروا من أبوك فإن الربان أفاد بأنهم ذهبوا إلى مدينة صحرار حيث اتصلوا بالشخص المسمى «بكر» وقضوا حوالي ٢٠ يوما في «منزل آمن» ثم عادوا من «ميناء أكبر» في الإمارات العربية المتحدة زعم أنه لم يتمكن من تحديده. وأفاد أفراد الطاقم بأنهم إلى «ميناء مجهول» في مدينة كبيرة حيث لا يتكلم الناس اللغة العربية ويشير الفريق إلى أن بعض أجزاء هذا الأسلوب في العمل (الذهاب إلى أحد الموانئ والإقامة في «منزل آمن» والمغادرة من ميناء آخر) تتطابق المعلومات التي قدمها الطاقم الذي اعترض في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢١ وبحوزته شحنة من الأسلحة (انظر الفقرة ٤١) ومع المعلومات المستمدة من مقابلات أجريت مع أعضاء مزعمين في شبكة تهريب حوثية احتجزهم خفر السواحل اليمني في ٧ أيار / مايو ٢٠٢٠ في البحر الأحمر (S/٢٠٢١/٧٩ الفقرة ٧٦ والمرفق ١٧) وأفادت السلطات العمانية بأنه لا توجد معلومات مسجلة عن دخول المركب الشراعي أو أفراد الطاقم إلى أي ميناء في البلد.</p>	<p>٢٣</p>	<p>٤٦</p>
	<p>– الانتهاك المستمر والمنهج لقرار حظر الأسلحة. – الانتهاك المستمر والمنهج للقرارات الدولية. – تهديد للسلم والاستقرار والأمن القومي اليمني.</p>	<p>وأفاد أفراد الطاقم بأنهم أنهوا بنجاح رحلة واحدة في أيلول/ سبتمبر وتشيرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١ بين الميناء المجهول وجيبوتي لنقل الأسمدة وبعد عودتهم إلى أبوك قام «شينا» بترتيب نقل الشحنة إلى مركب شراعي آخر ولا يعرف الفريق المقصد النهائي للأسمدة ولكن من المرجح استنادا إلى الأنماط التي لوحظت سابقا أن يكون مقصدها الحديدة أو الصليف وأفاد أفراد الطاقم بأنهم سافروا في الرحلة الثانية إلى نفس «الميناء المجهول» كما فعلوا من قبل ولكن بعد إقامتهم الثانية في «المنزل الآمن» سافروا برا لمدة ساعتين تقريبا قبل المغادرة من ميناء آخر وعندما عادوا إلى المركب الشراعي الاتحاد كان المركب محملا بالكامل ومزودا بالطعام والماء والديزل وغادروا إلى جيبوتي حوالي ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢ اعترضتهم بحرية الولايات المتحدة بعد أربعة أيام ونسخ الوثائق التي عثر عليها على متن المركب والتي تشير إلى أن شحنة البوريا تم تحميلها في دبي في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢١ (انظر المرفق ١٥ الشكل ١٥-٩ إلى الشكل ١٥-١١) كانت مزورة وفقا لما أفادت به سلطات الإمارات العربية المتحدة ويشير الفريق إلى أن المركب الشراعي باري-٢ الذي اعتراضته المملكة العربية السعودية في ٢٤ حزيران /يونيه ٢٠٢٠ وعلى متنه شحنة كبيرة من الأسلحة قبالة سواحل الصومال كان يحمل أيضا وثائق ميناء مزورة من الإمارات العربية المتحدة وتسجيلا زائفا في سري لانكا (انظر S/٢٠٢١/٧٩ الفقرة ٤٧ والمرفق ١٥)</p>	<p>٢٣</p>	<p>٤٧</p>

<p>– تورط إيراني واضح في عمليات التهريب وتواطؤ عماني في تسهيل عمليات التهريب. – ضخامة الصفقة وخطورة آثارها.</p>	<p>– الانتهاك المستمر والممنهج لقرار حظر الأسلحة. – انتهاك مستمر وممنهج للقرارات الدولية. – تهديد للسلم والاستقرار والأمن القومي اليمني.</p>	<p>وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ الساعة ٢٣:٠٠ (بالتوقيت المحلي) اعترضت الولايات المتحدة مركبا شرايعا عديم الجنسية آخر في خليج عمان وكان طاقم هذا المركب يتألف من أربعة مواطنين يمنيين تم تسليمهم بعد ذلك إلى خفر السواحل اليمني وتفيد الوثائق التي عثر عليها على متنه بأنها كانت تحمل شحنة يبلغ وزنها ١٧٠ طنا من سماد اليوريا المعبأ في أكياس تزن ٥٠ كيلو جراما وتبين الصور التي حصل عليها الفريق أن الأكياس كانت مطابقة للأكياس التي كان يحملها الاتحاد لكن نتائج تحليل مختبري أجري لاحقا تبين أنها زهاء ثلث الأكياس(٦٥طنا) كانت تحتوي على مادة فوق كلورات الأمونيوم التي لها تركيبة مختلفة (مسحوق وليس أقراص) وتعبئة داخلية مختلفة مقارنة باليوريا (انظر الشكل الخامس) ووفقا لتقرير من مصدر آخر أفاد الطاقم بأنه قد تم تجنيدهم في المخا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ ثم سافروا بالحافلة عبر عدن والمهرة إلى صلالة في عمان وسافروا جوا من هناك إلى مسقط وأفادوا أيضا أنهم سافروا جوا من مسقط إلى طهران حيث وصلوا في ٤ تشرين الثاني/أكتوبر وأنهم قضوا تسعة أيام في شقة تبعد حوالي ٩٠ دقيقة عن المطار قبل التوجه إلى بندر عباس حيث قضوا أسبوعين آخرين في «منزل آمن» وبعد ذلك انتقلوا إلى «ميناء بحري عسكري» واستقلوا المركب الشرايعي وأبحروا إلى ميناء تجاري أكبر حيث قاموا بتحميل أكياس السماد مباشرة من مقطورات المركب الشرايعي وغادروا الميناء صباح اليوم التالي على الأرجح في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بعد أن زدوا بهاتف ثريا ساتلي وجهاز ملاحي ولا يمكن للفريق التحقق من هذه المعلومات بصورة مستقلة غير أنه حصل على نسخ من جوازات السفر التي كان يحملها أفراد الطاقم تبين أنهم دخلوا عمان في ٢ تشرين الأول/أكتوبر وغادروا البلد بعد يومين (انظر المرفق ١٦ الشكل ١٦-٤) وحصل الفريق أيضا على نسخة من بطاقة الصعود إلى الطائرة الصادرة باسم أحد أفراد الطاقم لرحلة جوية من طهران إلى بندر عباس في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر المرفق ١٦ الشكل ١٦-٥) ووفقا لما أفادت به الولايات المتحدة تبين الاحداثيات المستمدة من جهاز يعمل بواسطة النظام العالمي لسواتل الملاحة عثر عليه على متن المركب الشرايعي (انظر المرفق ١٦ الشكل ١٦-٣) أن القارب غادر من ميناء يقع جنوب بندر عباس واتصل الفريق بعمان وجمهورية ايران الإسلامية طلبا للمعلومات عن تنقل الطاقم وهو لا يزال ينتظر الرد منهما</p>	<p>٢٤</p>	<p>٤٨</p>
---	--	--	-----------	-----------

<p>– استمرار عمليات التهريب الممنهجة وتنوع الأسلحة ومعداتها المهربة.</p> <p>– السماد غطاء لمادة خطيرة فيه النسبة العالية من النتروجين</p> <p>– استخدامها في صنع المواد المتفجرة القاتلة لحياة اليمنيين.</p>	<p>– الانتهاك المستمر والممنهج لقرار حظر الأسلحة.</p> <p>– انتهاك مستمر وممنهج للقرارات الدولية.</p> <p>– تهديد للسلم والاستقرار والأمن القومي اليمني.</p>	<p>ويحقق الفريق في العلاقة بين تهريب سماد اليوريا ومادة فوق كلورات الأمونيوم وشبكة أفراد كانوا يقومون بتهريب الأسلحة إلى الحوثيين فاستيراد سماد اليوريا الذي يحتوي على نسبة عالية من النيتروجين إلى اليمن غير مشروع على الأرجح لأنه يعتبر على الصعيد الدولي من السلائف الشائعة المستخدمة لصنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وفي الفترة بين ١٧ و ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر عثرت منظمة إنسانية غير حكومية معينة بإزالة الألغام على أجهزة متفجرة يدوية الصنع في أربعة حقول ألغام حوثية مختلفة في محافظتي الحديدة وتعز وأجرت تحليلا للمتفجرات المستخدمة وتبين النتائج وجود أملاح النيترات والكلورات أو البرومات ولكنها لم تجد دليلا على وجود اليوريا (انظر المرفق ١٧) وليس الفريق على علم بأي تقارير تفيد بأن جماعات أخرى في اليمن مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية تستخدم نيترات اليوريا لصنع المتفجرات وبخلاف اليوريا ومادة فوق كلورات الأمونيوم استخدام عسكري واضح لدى الحوثيين كعنصر مؤكسد لصنع الوقود الداير الصلب لصواريخ الجماعة وقذائفها وبالنظر إلى أنه نادرا ما يجري الفحص المختبري للسماد المضبوط من الممكن أن تكون المضبوطات السابقة من السماد بما فيها تلك المبينة في الفقرة ٤٤ أو تلك التي ضبطت في ٢٥ حزيران/ يونيه ٢٠١٩ (S/٢٠١٩/٧٩ الفقرة ٧٥ والمرفق ١٦) تحتوي أيضا على مواد كيميائية غير اليوريا.</p>
---	--	--

٢٥ ٤٩

ج : تهريب مكونات القذائف عن طريق البحر

<p>– استمرار التورط الإيراني في عمليات التهريب الممنهجة وبطرق شتى.</p> <p>– مشاركة مباشرة والإيرانيين.</p>	<p>– الانتهاك المستمر والممنهج لقرار حظر الأسلحة.</p> <p>– انتهاك مستمر وممنهج للقرارات الدولية.</p> <p>– تهديد للسلم والاستقرار والأمن القومي اليمني.</p>	<p>في الساعات الأولى من يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير اعترضت المملكة المتحدة زورقا عديم الجنسية يحمل شحنة من مكونات القذائف في خليج عمان (انظر الشكل السادس) كما اعترضت زورقا ثانيا يوم ٢٥ شباط/فبراير في الصباح الباكر أيضا عند نفس الموقع تقريبا (انظر الخريطة ٣) وتفيد التقارير بأن كلا الزورقين كانا يتحركان بسرعة عالية جدا من الساحل الإيراني في اتجاه عمان وأبلغ الفريق بأن طاقم كل من الزورقين كان يتكون من ثلاثة أفراد عرفوا أنفسهم بأنهم رعايا إيرانيون.</p>
--	--	--

٢٦ ٥٠

<p>– إثبات التورط الإيراني المستمر والمنهج لعمليات التهريب للأسلحة والمعدات.</p> <p>– الإصرار الإيراني على استهداف الأمن والسلم في اليمن والمنطقة ودعم مخالفه في اليمن.</p> <p>– قدم الدعم واستمراريته.</p> <p>– صمت الحكومة تجاهلها لخطورة الدعم العسكري للمليشيات وصعوبة تفسير وفهم صمتها.</p>	<p>– الانتهاك المستمر والمنهج لقرار حظر الأسلحة.</p> <p>– انتهاك مستمر ومنهج للقرارات الدولية.</p> <p>– تهديد للسلم والاستقرار والأمن القومي اليمني.</p>	<p>وكان الزورقان يحملان مكونات لقذائف انسيابية وقذائف أرض-جو ومعدات أخرى ملفوفة في حزم بلاستيكية وكان الزورق الأول يحمل ١٠ حزم بينما وجدت ٣٢ حزمة في الزورق الثاني وتمكن الفريق من إجراء عمليتي تفتيش للأصناف المضبوطة (انظر المرفق ١٨) وكانت الشحنة تضم مكونات من بينها توربينية نفائثة صغيرة لخمس قذائف انسيابية للهجوم البري طراز قدس يستخدمها الحوثيون منذ عام ٢٠١٩ (S/٢٠٢٠/٣٢٦) القذائف ٥٨ إلى ٦٠ والمرفق ١٦) وعلاوة على ذلك كانت الشحنة تضم مكونات ١٠ قذائف أرض_جو أو طائرات مسيرة حوامة من طراز ٣٥٨، يقال إن الحوثيين نشروها في اليمن (S/٢٠٢٢/٥٠٧/الفقرة ٦١) ويشير الفريق إلى أنه سبق أن ضبطت بحرية الولايات المتحدة مكونات لكلا منظومتي الأسلحة في خليج عدن في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٩ و ٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠ (S/٢٠٢١/٧٩) الفقرة ٧٣ والمرفق ١٣/S/٢٠٢٠/٣٢٦ الفقرة ٥٢ والمرفق ٢٠).</p>	<p>٢٦</p>	<p>٥١</p>
<p>– اثبات الفريق لاستمرار عمليات التهريب للأسلحة والمعدات المختلفة وبيان الجهة المزودة للحوثيين بالأسلحة وهي الحرس الثوري الإيراني.</p> <p>– التناؤل عن استفاة الحكومة الشرعية من عملية الاعتراض على المراكب أو القبض عليها من قبل الأصدقاء والمعلومات التي تتوفر نتيجة ذلك.</p> <p>– كما يثير التناؤل عن عدم التوظيف لكل ما ورد.</p> <p>– وأخيرا: هل ما يصل للحكومة محل اهتمام وتوظيف واستفاة أو أن لديها ما يشغلها عن الدعم العسكري للمليشيات المستهدفة لها.</p>	<p>– الانتهاك المستمر والمنهج لقرار حظر الأسلحة.</p> <p>– انتهاك مستمر ومنهج للقرارات الدولية.</p> <p>– تهديد للسلم والاستقرار والأمن القومي اليمني.</p>	<p>وكانت الشحنة المضبوطة في ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٢ تضم طائرة مسيرة من طراز Matrice٣٠٠RT من صنع شركة DJI Enterprise في الصين (انظر الشكل السابع) وهي عبارة عن طائرة صغيرة رباعية المراوح بكاميرا عالية الاستبانة ووثق الفريق الرقم التسلسلي للطائرة المسيرة (انظر المرفق ١٨، الشكل ١٨-٢١) وكتب إلى الصين لطلب معلومات عن تسلسل عهدها ولكنه لم يتلق ردا بعد وفقا لما أفادت به المملكة المتحدة تشير سجلات الرحلات المستمدة من أجهزة المراقبة الذكية إلى أنه أجريت عدة رحلات جوية قصيرة بهذه الطائرة المسيرة في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٢١ ربما لأغراض الاختبار أو التدريب مع مواقع قريبة من متنزه شيتغار في غرب طهران بما في ذلك مجمع من المباني تم تحديده في مصادر مفتوحة باسم «حامية دستقارية» (انظر المرفق ١٨ الخريطة ١٨-١) ويزعم أن المجمع يضم القوة الجوفضائية التابعة لفيلق الحرس الثوري الإسلامي وقيادة سلاح الجو المسير ولا يستطيع الفريق أن يتحقق بصورة مستقلة مما إذا كانت الاحداثيات مستمدة بالفعل من أجهزة مراقبة الطيران وأبلغت إيران الفريق بأنها ترفض وجود أي صلات بين سلطات جمهورية إيران الإسلامية وتلك المركبات والمعدات الموجودة فيها.</p>	<p>٢٧</p>	<p>٥٢</p>

<p>– اثبات وجود تخادم بين ميليشيات وأذرع إيران في كل من اليمن والعراق وارتباطهما الوثيق بمصدر التهريب « دولة إيران ».</p>	<p>– الانتهاك المستمر والممنهج لقرار حظر الأسلحة. – انتهاك مستمر وممنهج للقرارات الدولية. – تهديد للسلام والاستقرار والأمن القومي اليمني.</p>	<p>ويحقق الفريق في الدور المحتمل أفراد او كيانات في جمهورية إيران الإسلامية وعمان في نقل أجزاء القذائف وما إذا كانت هذه الأجزاء موجهة الى الحوثيين، كما زعمت المملكة المتحدة وهو ما يشكل انتهاكا لحظر الأسلحة المحدد الأهداف وكان الحوثيون قد ادعوا سابقا ان قذائف قدس قد انتجت محليا وهم الجماعة المسلحة الوحيدة التي اعترفت باستخدامها في هجمات على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وضبط البحرية الملكية البريطانية لمكونات قذائف قدس بؤيد ما قدره الفريق من أن القذائف لا تزال تهرب من الخارج في شكل قطع وإن التجميع النهائي يتم في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون كما تم مؤخرا توثيق وجود قذائف من طراز «3٥٨» في العراق ولكن نظرا لموقع اعتراض الزورقين ومسارهما يكاد يكون من المؤكد أن المكونات التي ضبطتها البحرية الملكية البريطانية كانت موجهة الى قوات الحوثيين.</p>	<p>٢٨ ٥٣</p>
---	---	---	--------------

د: تهريب قذائف موجهة مضادة للدبابات عبر عمان

<p>– استمرار تدفق الأسلحة المهرية والمتنوعة وبطريقة ممنهجة وتواطؤ عمان في تسهيل مرور الأسلحة المهرية.</p>	<p>– الانتهاك المستمر والممنهج لقرار حظر الأسلحة. – انتهاك مستمر وممنهج للقرارات الدولية. – تهديد للسلام والاستقرار والأمن القومي اليمني.</p>	<p>وفي ١٠ آذار/مارس ضبطت السلطات اليمنية شحنة مكونة من ٥٢ حاوية لإطلاق القذائف الموجهة المضادة للدبابات من طراز Komet ٩M١٣٣ عند معبر شحن الحدودي ( انظر المرفق ١٩ ) وكانت حاويات الاطلاق مخفية داخل أربعة مولدات كهربائية كبيرة ( ١٠٩ سم × ١٨٧ سم × ١١٦ سم )، مصممة خصيصا لتهريب البضائع غير المشروعة (انظر الشكل الثامن). وبعد أربعة أيام من عملية الضبط تمكن الفريق من تفتيش حاويات الاطلاق والمولدات ، ومقابلة شخصين محتجزين هما سائق الشاحنة التي كانت تحمل المولدات وموظف الجمارك الذي قدم أوراق الشحن ثم نقلت المولدات على متن شاحنة تحمل لوحة التسجيل اليمنية ٤٠٩٩٣-٥٠٥ ، وصلت الى الحدود من عمان في ٨ آذار/مارس.</p>	<p>٢٩ ٥٤</p>
---	---	--	--------------

<p>– استمرار تدفق الأسلحة المهرية والمتنوعة وبطريقة ممنهجة وتواطؤ عماني في تسهيل مرور الشحنات المهرية.</p>	<p>– الانتهاك المستمر والممنهج لقرار حظر الأسلحة. – انتهاك مستمر وممنهج للقرارات الدولية. – تهديد للسلام والاستقرار والأمن الوطني اليمني.</p>	<p>وأفاد سائق الشاحنة أنه قد تسلم المولدات مع ٤٠٠٠ كرتون حليب من مستودع تملكه شركة رابية الواقعة في المنطقة الحرة بالمزبونة في عمان وأنه كان عليه تسليمها الى مستودع مملوك لشركة الوادي الكبير في صنعاء التي كانت تملك الشحنة وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن شركة الوادي الكبير تمتلك عددا من المستودعات والشاحنات في اليمن وأنها سبق وان تورطت في التهريب لصالح الحوثيين وشركة رابية يملكها ويديرها مواطنان يمنيان يعيشان في عمان امر أحدهما السائق بتحميل المولدات على الشاحنة واتصل الفريق بعمان لطلب معلومات عن شركة رابية وعن تسلسل عهدة المولدات وردت عمان بأنه لا تتوافر أي معلومات.</p>	<p>٢٩ ٥٥</p>
--	---	--	--------------



<p>– تأكيد الفريق لمصدر صنع الأسلحة المهربة للحوثيين وهو دولة إيران بالإضافة إلى كونها بلد التهريب الممنهج للأسلحة وتواطؤ عماني في تسهيل مرور الشحنات المهربة.</p> <p>– إشارة الفريق الى المرة الأولى لضبط أسلحة متطورة على الحدود في تقرير سابق له؟؟؟</p>	<p>– الانتهاك المستمر والممنهج لقرار حظر الأسلحة.</p> <p>– انتهاك مستمر وممنهج للقرارات الدولية.</p> <p>– تهديد للسلم والاستقرار والأمن القومي اليمني</p>	<p>وقام الفريق بتفتيش حاويات اطلاق القذائف الموجهة المضادة للدبابات ولاحظ أن لها خصائص تقنية وعلامات تتسق مع نسخة دهلاوية الإيرانية من القذيفة الموجهة المضادة للدبابات من طراز Kornet 9M133 وليس مع النسخة الأصلية المصنوعة في الاتحاد الروسي ويلاحظ الفريق كذلك ان القذائف الموجهة المضادة للدبابات من ذلك الطراز كثيرا ما يستخدمها الحوثيون وتم اعتراضها عدة مرات في خليج عدن (S/2022/50، الجدول 1). ووثق الفريق الأرقام التسلسلية لحاويات الإطلاق (انظر المرفق 19 الشكل 6 – 19) واتصل بجمهورية إيران الإسلامية لطلب معلومات عن تسلسل العهدة وأبلغت جمهورية إيران الإسلامية الفريق بأن تلك القذائف الموجهة المضادة للدبابات « لا تتطابق مع المنتجات الإيرانية وليس أصلها من إيران » وأفادت أيضا أن عددا من البلدان تنتج نسخا مماثلة وسبق أن ظهر كل من مركز شحن الحدودي والشركتين في عمان في تحقيقات الفريق في تهريب الذخائر والمعدات العسكرية (S/2022/50، الفقرة 67) والمكونات التجارية المستخدمة في صنع الطائرات المسيرة والألغام المضادة للأفراد (S/2020/326 ، الفقرة 62 و S/2021/79 ، الفقرة 77 والمرفق 18). بيد أنه على حد علم الفريق كانت تلك المرة الأولى التي تم فيها ضبط منظومات أسلحة متطورة على الحدود.</p>	<p>30</p> <p>56</p>
--	---	--	---------------------

هـ- تحطم طائرة مسيرة في عمان

<p>- اثبات تنوع أساليب الإمداد للحوثيين بالأسلحة المهربة. واكتشاف طريق جديد وخطير جدا للإمداد بالأسلحة</p> <p>- « الإمداد جوا» وهذا دليل تورط عماني واضح في تسهيل مرور الأسلحة المهربة للحوثيين.</p>	<p>- الانتهاك المستمر والممنهج لقرار حظر الأسلحة.</p> <p>- انتهاك مستمر وممنهج للقرارات الدولية.</p> <p>- زعزعة السلم والاستقرار والأمن القومي اليمني</p>	<p>وفي ٢٨ كانون الثاني/ يناير ، تحطمت طائرة مسيرة بجناح دلتا في المنطقة الشرقية من عمان وفي حين أفيد في البداية أنها كانت تندرج ضمن موجة من الهجمات على الإمارات العربية المتحدة أبلغت عمان الفريق بانها كانت تسير في اتجاه شمالي جنوبي وأنها لم تكن مجهزة (لأغراض ) الهجوم أو الإستطلاع ويشير الفريق إلى أن الطائرة المسيرة كانت لها خصائص تقنية مماثلة للطائرة المسيرة بجناح دلتا، الطائرة وعيد ، التي ظهرت لأول مرة في وسائط الإعلام المنتسبة للحوثيين في ١١ آذار/ مارس ٢٠٢١ (S/٢٠٢٠/٥٠ ، الفقرة ٦٠) والطائرة وعيد نسخة أكبر ومتقدمة تقنيا من الطائرة المسيرة التي وثقت في الهجمات التي شنت على المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٩م (S/٢٠٢٠/٣٢٦، الفقرة ٥٧ والمرفق ١٥). وفي حين تورطت الطائرات المسيرة من طراز وعيد في هجمات على الناقله Mercer Street في ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٢١م (S/٢٠٢٠/٣٢٦، الفقرتان ٥١ و ٥٢) و Pacific Zirkon في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢م في خليج عمان ، فليس الفريق على علم باستخدام الحوثيين لها في شن هجمات لكن الفريق قام بتفتيش الحطام غير المكتمل لطائرة مسيرة من طراز وعيد اكتشفتها قوات حكومة اليمن على جبهة مأرب في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (انظر الشكل التاسع) ، مما يشير إلى أن هذه المنظومة من الأسلحة كانت تستخدم في اليمن ومن الممكن أن تكون الطائرة المسيرة التي عثر عليها في صحراء عمان قد تحطمت أثناء « رحلة عبور» الى الإقليم الذي يسيطر عليه الحوثيون وربما تشكل طريقا جديدا للإمداد وطلب الفريق تفتيش حطام تلك المسيرة لكنه أبلغ من جانب عمان بأن الحطام قد دمرته السلطات العمانية.</p>	<p>٣١</p>	<p>٥٧</p>
--	---	---	-----------	-----------

ب : الموارد المالية للأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات

<p>– الاستيلاء غير المشروع على الممتلكات العامة والخاصة. – انتهاك للحق في الملكية والحق في الحصول على الغذاء والأمن الغذائي والحق في السكن والمأوى. – التهجير القسري للسكان المدنيين. – انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. – جرائم حرب ترقى لجرائم ضد الإنسانية.</p>	<p>تدر العقارات إيرادات كبيرة للحوثيين وقد تلقى الفريق معلومات تفيد بأن الحوثيين صادروا قسرا مساحات شاسعة من الأراضي والمباني(انظر الشكل ٢٦) وقد فرضوا أيضا قيودا على بيع العقارات وشرائها ونقلها وبنائها (انظر المرفق ٢٧) ووفقا لحكومة اليمن صادر الحوثيون حوالي ٣٠٠٠ معاد من الأراضي ( يساوي المعاد الواحد ٤٢٤٨ مترا مربعا) بقيمة حوالي ١٥ بليون ريال يمني في منطقة القصرة بمديرية بيت الفقيه كما تلقى الفريق معلومات تفيد بأن الحوثيين استولوا على مساحات شاسعة من الأراضي تقدر قيمتها بمبلغ ٨٠ بليون ريال يمني في مديرية التحيتا بمحافظة الحديدة بذريعة أنها أراضي أوقاف على الرغم من مطالبات مواطنين محليين بملكيّتها وكانت هناك تقارير أخرى عن الاستيلاء على الأراضي والمباني في مناطق أخرى مما أدى الى طرد مئات الأسر المدنية وفقدان سبل عيشها.</p>	<p>٣٩ ٨٤</p>
---	--	--------------

<p>– التهريب الممنهج للمخدرات والاتجار بها. – انتهاك للقوانين الوطنية والدولية التي تجرم المخدرات والاتجار بها. – انتهاك للحق في الصحة والسلامة البدنية والعقلية والحق في الطفولة الأمانة. – زعزعة الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي المحلي والإقليمي والدولي.</p>	<p>وتلقى الفريق معلومات عن عدد متزايد من حوادث تهريب المخدرات والاتجار بها في اليمن ومصادرة السلطات لبعض الشحنات فضلا عن تقارير تفيد بتورط الحوثيين وأبلغ الفريق خلال زيارته لليابا بعدة عمليات ضبط قامت بها السلطات السعودية ولا سيما في الوديعة والخضراء وعلب والطوال وميناء جازان وأفادت السلطات السعودية أن الاتجار بالشحنات وتهريبها كان يساعد فيهما الحوثيون ويحرضون عليهما باعتبارهما وسيلة لتوليد الأموال لأنشطتهم الحربية وقد وردت عدة تقارير عن عمليات اعتراض منتظمة لمراكب شراعية تحمل شحنات من المخدرات لم تقم أي دولة عضو بالتحقيق فيها بسبب عدم وجود ولاية قانونية واضحة وثمة حاجة إلى أن تنتظر الدول الأعضاء في اعتماد صكوك قانونية مناسبة تسمح بإجراء التحقيق حسب الأصول في حالات تهريب المخدرات التي تكشفها القوات البحرية وقوات خفر السواحل الدولية حتى يتسنى أن تقدم السلطات المختصة الجناة الى العدالة ويتسنى أن ترصد رسدا سلميا الجزاءات المالية المفروضة في إطار نظام الجزاءات المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٤٠(٢٠١٤)(انظر المرفق ٢٨).</p>	<p>٣٩ ٨٦</p>
--	--	--------------

ج: رصد تدابير حظر السفر وتجميد الأصول

<p>– متابعة الفريق ورصده لمدى تنفيذ الدول الأعضاء والتزامها بالقرارات الدولية الخاصة بتدابير تجميد الأصول وحظر السفر المفروض. – احتمال بقاء سلطان زابن حياً لعدم وجود أي تأكيد أو دليل على وفاته حيث وهو أحد المدرجين بالعقوبات ومتورط بارتكاب انتهاكات فضيحة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</p>	<p>– التندليس على المجتمع الدولي والتستر بإخفاء المشمولين بالعقوبات الدولية والمتورطين بارتكاب انتهاكات فضيحة للقوانين الدولية.</p>	<p>عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٦٦٤ (٢٠٢٢) يواصل الفريق رصد تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر المفروضة بموجب الفقرتين ١١ و١٥ على التوالي من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) فيما يتعلق بالأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة حتى الآن بمن فيهم شخصان أدرجا في القائمة في ٢٦ أيلول/سبتمبر وشخص واحد أدرج في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. ولم يتلق الفريق بعد أي تأكيد رسمي لوفاة سلطان زابن (Yei٠٠٦) المدرج اسمه في القائمة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢١.</p>	<p>٣٩</p>	<p>٨٧</p>
--	---	--	-----------	-----------

سابعاً: الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية

يوصل الحوثيون شن هجمات عشوائية على المدنيين والأعيان المدنية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وإضافة إلى ذلك فإن القيود التي يفرضها الحوثيون على التنقلات بما في ذلك إغلاق الطرق الحيوية بين تعز والمحافظات الأخرى تؤثر تأثيراً سلبياً على حصول المدنيين على الخدمات الإنسانية والمساعدات الإنسانية.

– شن هجمات عشوائية على المدنيين والأعيان المدنية.

– انتهاك مبادئ التمييز والتناسب والحياة.

– استمرار فرض الحصار الاقتصادي الممنهج وتجويع السكان المدنيين.

– انتهاك الحق في الحصول على الغذاء والحق في التنقل والحصول على المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية.

– جرائم حرب ترقى لجرائم ضد الإنسانية.

٤٠ ٩١



<p>– شن الهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية داخل اليمن وخارجها.</p> <p>– انتهاك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.</p> <p>– جرائم حرب.</p>	<p>وحقق الفريق في خمس هجمات شنتها قوات الحوثيين على مدنيين وأعيان مدنية في اليمن (في تعز ومأرب وشبوة) وعلى أهداف في الإمارات العربية المتحدة وأسفرت الهجمات عن مقتل ١٣ مدنيا وإصابة ٤٣ آخرين بجروح وفيما يلي بيانها:</p> <p>(أ) في ١٧ كانون الثاني/يناير شنت قوات الحوثيين هجمات بقذائف انسيابية على الإمارات العربية المتحدة أسفرت عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة ثمانية آخرين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية وأعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن الهجمات لكنهم لم يعترفوا بأن الحوادث أسفرت عن إصابات في صفوف المدنيين (انظر المرفق ١٧).</p> <p>(ب) في ٢٧ كانون الثاني/يناير أسفر هجوم بالصواريخ يحتمل أن يكون قد شنه الحوثيون على مناطق سكنية في مدينة مأرب عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة ٢٣ آخرين من بينهم نساء وأطفال.</p> <p>(ج) في ١٣ أيار/مايو في حوالي الساعة ١٨:٠٠ (بالتوقيت المحلي) أدت عمليات قصف من جانب قوات الحوثيين لمناطق سكنية مدنية في مديرية صبر المواد بمحافظة تعز إلى مقتل طفل يبلغ من العمر ٥ سنوات وإصابة مدنيين اثنين آخرين (والدا الطفل).</p> <p>(د) في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر قصفت قوات الحوثيين مستودعا للأسلحة في محافظة مأرب ما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين بينهم طفلان وإصابة ثمانية آخرين وكان الضحايا من النازحين في مخيم الجفينة القريب من قاعدة عسكرية تابعة لحكومة اليمن.</p> <p>(هـ) في ٩ تشرين / الثاني نوفمبر شنت قوات الحوثيين هجوما بطائرة مسيرة على ميناء قنا بمحافظة شبوة ما أسفر عن إصابة اثنين من أفراد الطاقم وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية (انظر المرفق ٣٧)</p>			<p>٤٠</p>	<p>٩٢</p>
<p>– إثبات نتائج تحقيق الفريق أن قوات الحوثيين انتهكت مبادئ الحيطة والتناسب.</p> <p>– ارتكاب جرائم حرب.</p>	<p>– انتهاك مبادئ الحيطة و التمييز والتناسب.</p> <p>– جرائم حرب.</p>	<p>وأنهى الفريق تحقيقاته في الحوادث الخمسة وخلص إلى أن قوات الحوثيين انتهكت مبادئ الحيطة و التمييز والتناسب بموجب القانون الدولي الإنساني</p>		<p>٤١</p>	<p>٩٤</p>

تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح

<p>– انتهاك للصكوك والإعلانات العالمية الخاصة بمحاربة العنصرية والأفكار العنصرية المتطرفة. – انتهاك لمبادئ التسامح الدولي ونبذ الكراهية والعنف والعنصرية والتمييز الصادر عن منظمة التربية والعلوم والثقافة(اليونسكو).</p>	<p>– التجنيد والاستخدام الممنهج ضد الأطفال. – انتهاك القانون الدولي الإنساني. – جرائم حرب.</p>	<p>يشير الفريق إلى أنه في الفقرات ٤٢ و٤٣ و١٢٣ والمرق ١٠ من الوثيقة S/٢٠٢٢/٥٠ وفي الفقرة ١٢٠ من الوثيقة S/٢٠٢٢/٣٢٦ أبلغ مجلس الأمن بأن الحوثيين يشنون حملة ممنهجة للتفتين العقائدي لضمان التزام السكان بأيدولوجيتهم القائمة على الكراهية والعنف ولتأمين الدعم الشعبي لقضيتهم وجهدهم العسكرية وشمل ذلك تنظيم مخيمات صيفية ودورات ثقافية للأطفال والكبار واستخدام المناهج التي فرضها الحوثيون وتعرض الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات للتدريب العسكري والمشاركة في الأعمال العدائية.</p>	<p>٩٥ ٤١</p>
<p>– بالإضافة لانتهاكات الحوثيين للقوانين والصكوك والإعلانات الدولية. – قاموا بتعميد انتهاك التزاماتها الموقعة مع الأمم المتحدة بمنع تجنيد الأطفال.</p>	<p>– التجنيد والاستخدام المستمر والممنهج للأطفال. – انتهاك للقانون الدولي الإنساني. – حقوق الإنسان. – جرائم حرب.</p>	<p>وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وجد الفريق أن الحوثيين يواصلون التفتين العقائدي والتجنيد وفي بعض الحالات التدريب العسكري للأطفال في المخيمات الصيفية لا سيما في محافظتي صنعاء والحديدة واستخدام الأطفال كمقاتلين وحدثت هذه الانتهاكات على الرغم من توقيع الحوثيين خطة عمل مع الأمم المتحدة في نيسان/ أبريل ٢٠٢٢ للقيام في جملة أمور بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قواتهم.</p>	<p>٩٦ ٤١</p>
<p>– بيان التحقق لطريقة الحوثيين الممنهجة والمتبعة من قبل المشرفين لتجنيد الأطفال واستخدامهم.</p>	<p>– تجنيد الأطفال واستخدامهم بطريقة ممنهجة وواسعة النطاق. – انتهاك للقانون الدولي الإنساني. – حقوق الإنسان. – جرائم حرب.</p>	<p>وأظهر التحقيق الذي أجراه الفريق أن تجنيد الأطفال من جانب الحوثيين اتبع نفس الاتجاهات والأساليب الموثقة في التقريرين السابقين (S/٢٠٢٠/٣٢٦/S/٢٠٢٢/٥٠) حيث يقوم المشرفون الحوثيون على مستوى المجتمع المحلي بتجنيد الأطفال ومعظمهم في الفئة العمرية من ١٣-١٧ عاما من خلال بالإكراه وتهديد الآباء والمعلمين وتقديم الإغراءات المادية والوعود بالاستشهاد للأطفال وتسجيلهم في الدورات الثقافية والدينية استنادا إلى الأيديولوجيا الحوثية.</p>	<p>٩٧ ٤٢</p>
<p>– بيان الفريق لطريقة جمع الأدلة والمعلومات لتأكيد إدانة الحوثيين بارتكاب هذا الانتهاك الجسيم ضد الأطفال.</p>	<p>– تجنيد الأطفال واستخدامهم بطريقة ممنهجة. – الانتهاك الجسيم للقانون الدولي الإنساني. – حقوق الإنسان. – جرائم حرب.</p>	<p>وجمع الفريق معلومات وأدلة من خلال المقابلات الشخصية وعن بعد مع الضحايا وأفراد الأسر وفي الاجتماعات مع المنظمات غير الحكومية توثق هذا الانتهاك الجسيم ضد الأطفال كما شاهد الفريق مواد فوتوغرافية ومحتويات نشرها الحوثيون على الإنترنت يظهر بعضها أطفالا يحملون أسلحة ويشاركون في أنشطة أخرى ذات طابع عسكري في المخيمات الصيفية تحت إشراف قادة الحوثيين وبالإضافة إلى ذلك تلقى الفريق قائمة تضم ١٢٠١ طفلا أفيد أن الحوثيين جندهم ودرّبهم خلال الفترة الممتدة بين ١ تموز/يوليو ٢٠٢١ و٣١ آب/ أغسطس ٢٠٢٢.</p>	<p>٩٨ ٤٢</p>

الاحتجاز التعسفي للمدنيين و تعذيبهم وتعريضهم للاختفاء القسري

<p>– احتجاز تعسفي واسع النطاق. – التعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي وغيره من أشكال المعاملة المهينة والا إنسانية. – الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان الأساسية. – جرائم حرب ترقى لجرائم ضد الإنسانية.</p>	<p>حقوق الفريق في تقارير تفيد بأن قوات الحوثيين في صنعاء والحديدة والبيضاء وأماكن أخرى واصلت الاحتجاز التعسفي لآلاف المدنيين معظمهم في أماكن احتجاز سرية وتقوم القوات بتعريض المحتجزين لسوء المعاملة والعنف (بما في ذلك العنف الجنسي) والتعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة المهينة في انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية.</p>	<p>٤٢</p>	<p>٩٩</p>
<p>– التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة بما فيهم النساء والصحفيين. – الاحتجاز التعسفي. – انتهاك الحق في الحرية والكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير وحقوق المحاكمة العادلة. – جرائم حرب.</p>	<p>وأجرى الفريق مقابلات مع ١٢ ضحية رويوا بالتفصيل ما تعرضوا له في سجون الحوثيين من معاملة لا إنسانية ومهينة وتعذيب وكانت من بينهم امرأة شابة أمضت أكثر من ١٧ شهرا في أماكن احتجاز مختلفة يديرها الحوثيون في صنعاء والحديدة وأماكن أخرى حيث تعرضت للتعذيب والعنف الجنسي وأفاد صحفيان أن الحوثيين أخضعوهما للتعذيب بسبب عملهما وانتمائهم السياسي (انظر المرفق ٢٩).</p>	<p>٤٢</p>	<p>١٠٠</p>
<p>– اختطاف واحتجاز تعسفي واختفاء قسري للمدنيين بما فيهم الصحفيين (واسع النطاق وممنهج). – انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية. – جرائم حرب.</p>	<p>كما تلقى الفريق معلومات من مدافعين محليين عن الحقوق ومنظمات محلية وثقت حالات اختطاف واحتجاز تعسفي واختفاء قسري تعرض لها مدنيون على أيدي الحوثيين وكانت إحدى المجموعات المدافعة عن الحقوق تطالب بالإفراج عن ٥٢٦ مدنيا من بينهم أربعة صحفيين كان الحوثيون قد اختطفوهم (S/٢٠٢٢/٥٠ المرفق ٣٤) وكانوا محتجزين لديهم ويواجهون عقوبة الإعدام</p>	<p>٤٢</p>	<p>١٠١</p>

- اثبات الفريق لارتكاب الحوثيين انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.
- الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب للمدنيين بمن فيهم النساء.
- انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- جرائم حرب.
- استنادا إلى شهادات الضحايا والمعلومات التي يقدمها أفراد الأسر ومصادر من المنظمات غير الحكومية يخلص الفريق إلى أن الحوثيين يواصلون إخضاع المدنيين بمن فيهم النساء للاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب مما يشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

٤٣ ١٠٢

#### د: الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في صفوف المدنيين

- الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية الفردية.
- قتل وإصابة واسعة النطاق للمدنيين.
- انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.
- جرائم حرب.
- استمر النزاع المسلح في إلحاق خسائر فادحة بالمدنيين ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تسببت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في أكبر حصة من الإصابات في صفوف المدنيين في الفترة التي انقضت منذ توقيع الهدنة في نيسان/أبريل ٢٠٢٢ ومع انحسار القتال أمكن للمدنيين التحرك بحرية أكبر حيث بات الكثيرون يسعون إلى الوصول إلى أراضيهم الزراعية ومنازلهم. وقد زاد ذلك من تعرضهم للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب وخلال الفترة ما بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ أسفرت حوادث ناجمة عن الغام أرضية وذخائر غير منفجرة إصابة ٣٤٣ في صفوف المدنيين منها ٩٥ حالة وفاة و ٢٤٨ إصابة بجروح معظمها في مناطق خطوط المواجهة في محافظتي الحديدة والجوف وبالمقارنة في الأشهر الستة التي سبقت الهدنة كان عدد الإصابات في صفوف المدنيين أقل من ٢٤٨ إصابة منها ١٠١ حالة وفاة و ١٤٧ إصابة بجروح.

٤٥ ١١٠



<p>– التصنيع والاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد.</p> <p>– زراعة الألغام المضادة للأفراد في المرافق المدنية الخالصة (الأراضي الزراعية وعلى طول الطرق وقرب البنية التحتية المدنية).</p> <p>– استخدام المرافق المدنية للأغراض العسكرية.</p> <p>– انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.</p> <p>– جرائم حرب.</p>	<p>وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن الحوثيين وصلوا تصنيع الألغام المضادة للأفراد التي زرعوها في الأراضي الزراعية وعلى طول الطرق وبالقرب من البنية التحتية المدنية (المدارس والمساجد ونقاط المياه) ومعظمها في مناطق خطوط المواجهة وأدى التفجير العرضي للألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى مقتل أو إصابة مئات المدنيين (انظر الشكل العاشر) ووثق الفريق حالات ١١ مدنيا قتلوا أو جرحوا في انفجارات ألغام أرضية في الحديدة ومأرب وتعز والبيضاء (انظر المرفق ٣١).</p>	<p>٤٥</p>	<p>١١١</p>
---	--	-----------	------------

## الخاتمة

تناولت الدراسة في هذا الجزء تقارير فريق الخبراء خلال سنوات الحرب، وأول تقرير كان تقرير العام ٢٠١٤، وآخر تقرير هو تقرير العام ٢٠٢٣، وتضمنت هذه التقارير أوضاع اليمن وتطوراتها في مختلف المجالات، واشتملت على التطورات السياسية والأمنية، وكذلك التطورات الإقليمية والأعمال التي تهدد الأمن والاستقرار في اليمن، كما تناولت الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية

بالإضافة إلى ذلك ركزت الدراسة على موضوعات الأمن البحري واستيلاء الحوثيين على الموارد الاقتصادية، وقد ركز تقرير العام ٢٠١٩ بشكل خاص على موضوعات لم تتطرق لها التقارير السابقة، منها قمع الحوثيين للمعارضة في مناطق سيطرتهم وعلى رأسها العاصمة صنعاء، كما تناول التقرير اتفاق الرياض الموقع بين الحكومة والمجلس الانتقالي برعاية سعودية، في حين سلط تقرير العام ٢٠٢٠ على مفاوضات السلام والعقبات التي تعترض تنفيذ القرار الأممي ٢٢١٦، إضافة إلى سيطرة الحوثيين على الموارد المالية وتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة

وتناولت التقارير الأخيرة- خاصة تقرير العام ٢٠٢٢ التطورات التي تؤثر في السلام والاستقرار، وكذلك أنشطة الجماعات المسلحة ومنظومة الأسلحة الجديدة التي يمتلكها الحوثيون.

# الكتاب الأسود

دراسة ترصد دور الأطراف الحوثية والإقليمية في الحرب اليمنية من وجهة نظر مجلس الأمن الدولي وتقارير فريق الخبراء



مركز الجنوب  
اليمني للدراسات

من إصداراتنا



الكتاب الأسود

الجزء الأول

الإمارات العربية المتحدة والحرب اليمنية



southofyemen



south\_OFyemen

www.southofyemen.org